الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان:

إشكالية التنمية السياحية في الأقاليم الساحلية الجزائرية

- حالة جيجل -

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: اقتصاد وتسيير سياحي

إعداد الطالبات:

- بوالصوف نيسة
- بوفريس سناء

إشراف الأستاذ:

- شكور سعيد شوقي

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذة: ينون أمال	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
الأستاذ: شكور سعيد شوقي	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذة: بوخمخم جنات	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2015-2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنوان:

إشكالية التنمية السياحية في الأقاليم الساحلية الجزائرية

- حالة جيجل -

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: اقتصاد وتسيير سياحي

إعداد الطالبات:

- بوالصوف نيسة
- بوفريس سناء

إشراف الأستاذ:

- شكور سعيد شوقي

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذة: ينون أمال	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
الأستاذ: شكور سعيد شوقي	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقررا**
الأستاذة: بوخمخم جنات	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2015-2016

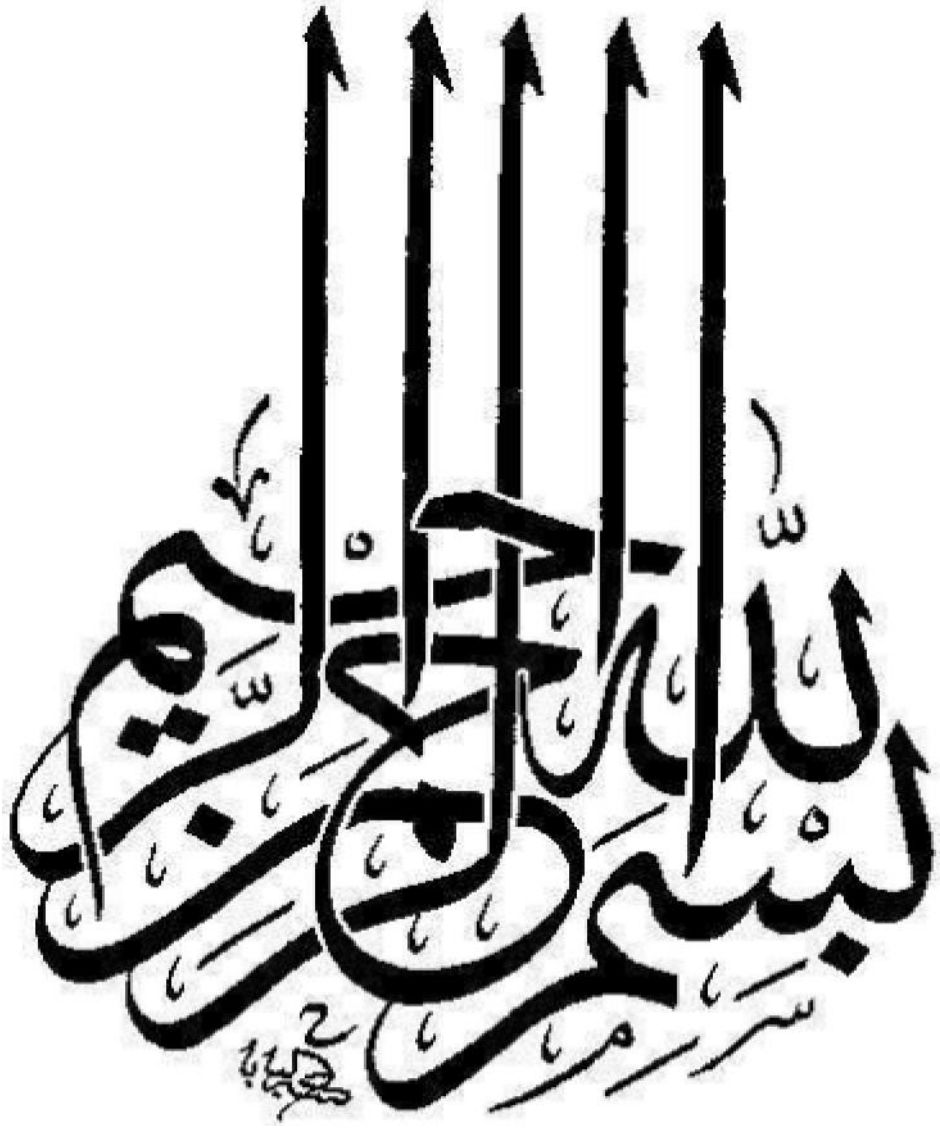
بسم الله الرحمن الرحيم

كـــلمة شكـــــــر

نحمد الله ونشكره الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل

وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل نحمدك يا رب

حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم.

كما نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل "**شكور سعيد شوقي** " الذي

تفضل بالإشراف على هذا العمل، وعلى نصائحه وتوجيهاته التي

أفادنا بها، له كل الاحترام والتقدير؛

كما نشكر الأستاذ " **قدري صلاح الدين**" الذي لم يبخل علينا

بنصائحه وتوجيهاته، له كل الاحترام والتقدير؛

كما نتقدم بالشكر والامتنان وعظيم التقدير إلى كل المعلمين والأساتذة

من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي؛

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه؛

ولايفوتنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى كل أفراد العائلة الذين تكبدو معنا عناء إعداد هذا العمل؛

كما نشكر كل من قدما لنا يد المساعدة أو أسدى لنا نصيحة أو كلمة تشجيع أو حتى كلمة طيبة.

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا...

العنـــصـــــر	الصفحة
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	f
قائمة الجداول	**V**f
قائمة الأشكال	**V**
مقدمة	**أ،ب،ت،ث**
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية السياحية	**05**
تمهيد	**06**
المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية	**07**
المطلب الأول: مفهوم التنمية	07
المطلب الثاني: أبعاد التنمية	10
المطلب الثالث: مجالات التنمية	11
المبحث الثاني: مفاهيم حول السياحة	**13**
المطلب الأول: نشأت وتطور السياحة	13
المطلب الثاني: مفهوم السياحة	15
المطلب الثالث: أهمية السياحة	19
المطلب الرابع: أنواع السياحة	20
المبحث الثالث: أساسيات التنمية السياحية	**22**
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية	22
المطلب الثاني: محددات ومتطلبات التنمية السياحية	24
المطلب الثالث: أنواع التنمية السياحية وأهدافا	26
المبحث الرابع: التنمية السياحية من منظور الاستدامة	**28**
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة	28
المطلب الثاني: طبيعة التنمية السياحية المستدامة	29
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية السياحية المستدامة	30
خلاصة الفصل	**34**
الفصل الثاني: الأقاليم الساحلية	**35**
تمهيد	**36**
المبحث الأول: مفهوم الساحل	**37**

المطلب الأول: تعريف الساحل	37
المطلب الثاني: أقسام الساحل	37
المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر على السواحل	39
المبحث الثاني: ماهية الإقليم	**39**
المطلب الأول: مفهوم الإقليم	40
المطلب الثاني: خصائص الإقليم	42
المطلب الثالث: أنواع الإقليم	43
المبحث الثالث: السياحة الساحلية وأثرها على الايكولوجيا	**44**
المطلب الأول: مفهوم الايكولوجيا	44
المطلب الثاني: مبادئ الايكولوجيا	45
المطلب الثالث: أثر السياحة على التنمية المحلية المستدامة	49
المبحث الرابع: الإيكوسياحة	**52**
المطلب الأول: مفهوم الإيكوسياحة	52
المطلب الثاني: أهمية الإيكوسياحة وقواعدها	53
المطلب الثالث: مبادئ الإيكوسياحة	55
المطلب الرابع: أثار السياحة على البيئة	56
خلاصة الفصل	**59**
الفصل الثالث: دراسة إشكالية التنمية السياحية في الأقاليم الساحلية لولاية جيجل	**60**
تمهيد	**61**
المبحث الأول: السياحة في الجزائر	**62**
المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر	62
المطلب الثاني: أنواع السياحة في الجزائر	67
المطلب الثالث: مؤشرات السياحة في الجزائر	69
المطلب الرابع: التنمية السياحية والبيئة في الجزائر	74
المبحث الثاني: نظرة عامة عن ولاية جيجل	**77**
المطلب الأول: تقديم ولاية جيجل	77
المطلب الثاني: الإمكانيات السياحية في ولاية جيجل	80
المطلب الثالث: المنشآت السياحية في ولاية جيجل	83
المبحث الثالث: دراسة ميدانية	**87**

المطلب الأول: مؤشرات قطاع الصيد البحري في جيجل	87
المطلب الثاني: الأسباب المفسرة لتدهور الإنتاج الصيدي	89
المطلب الثالث: أثر السياحة على الصيد البحري في جيجل	90
خلاصة الفصل	**97**
الخاتمة	**98**
قائمة المراجع	**102**
الملخص.	

رقم	عنوان الجـــدول	الصفحة
01	مؤشرات التنمية السياحية المستدامة	33
02	عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2012)	69
03	تطور عدد العاملين في قطاع السياحة (2000-2014)	71
04	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2014)	72
05	نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام(2000-2014)	73
06	التقسيم الإداري لولاية جيجل	79
07	عدد الفنادق في ولاية لسنة 2015	84
08	حصيلة نشاط الفنادق خلال 2014-2015	84
09	حصيلة نشاط وكالات السياحة والأسفار خلال سنتي 2014-2015	86

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مفهوم السائح	17
02	أجزاء المنطقة الساحلية	39
03	أثر السياحة على التنمية المحلية المستدامة	52
04	تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر(2001-2012)	70
05	التوافد السياحي على الأقاليم الساحلية الجزائرية(2004-2012)	70
06	تطور عدد العمال في قطاع السياحة(2000-2014)	71
07	تطور ميزان المدفوعات(2000-2014)	72
08	حصة السياحة في الناتج المحلي(2000-2014)	73
09	البلديات الساحلية لولاية جيجل	79
10	عدد المتوافدين إلى فنادق الولاية خلال سنتي(2014-2015)	85
11	عدد المعالجين الجزائريين والأجانب لدى وكالات السياحة والأسفار(2014-2015)	86
12	تطور أسطول الصيد البحري(2006-2015)	87
13	تطور المسجلين في البحر(2006- 2015)	88
14	تطور الإنتاج السمكي في ولاية جيجل (2006-2015)	89
15	أسباب تدهور الإنتاج الصيدي حسب الصيادين	90
16	أسباب التلوث حسب الصيادين	91
17	أثر التلوث الساحلي على تدهور الموارد الصيدية وإنتاجية النظام الايكولوجي البحري	92
18	أثر التلوث الناجم عن السياحة الساحلية على تدهور الموارد الصيدية وإنتاجية النظام الايكولوجي البحري	93
19	أثر التلوث الساحلي على تدهور الموارد الصيدية وإنتاجية النظام الايكولوجي البحري	94
20	أثر التلوث الناجم عن السياحة الساحلية على تدهور الموارد الصيدية وإنتاجية النظام الايكولوجي البحري	95
21	الإيكوسياحة كخيار لبلوغ تنمية الإقليم الساحلي	96

مـــقـدمـــة

تعتبر السياحة ظاهرة قديمة قدم الحياة وعريقة عراقة التاريخ، ارتبطت بوجود الإنسان وبتحركاته منذ زمن بعيد سعيا وراء مقاصد مختلفة ومتنوعة عبر آفاق بعيدة بدون حدود ولا قيود.

لكن في الوقت الحاضر شهدت السياحة نموا متزايدا لم تعرفه البشرية من قبل، سواء من حيث المداخيل أو عدد السياح، وذلك من خلال التراث الطبيعي والجغرافي والتاريخي الهائل الذي تتمتع به الدول المضيفة إذ يشغل قطاع السياحة حيزا واسعا في النشاط الاقتصادي باعتباره قطاعا حيويا يساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام وجلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة، كونها نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة مما جعل الكثير من الدول تولي اهتماما خاصا بهذا المجال.

تقوم التنمية السياحية على استحداث تحويلات هيكلية في بناء تركيبة المنتجعات السياحية التي تقدمها أي منطقة جغرافية، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة بما يتفق مع طلب وميول واحتياجات الحركة السياحية، إذ تعتبر الإيكوسياحة وسيلة لتسيير هذه الموارد وذلك للحفاظ على القيم الحضارية، التراث الثقافي، النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي. ولضمان ديمومة هذه الموارد يجب تطبيق مبدأ الاستدامة على جميع الأنشطة والمشاريع السياحية.

تتمتع الجزائر بموقع جيو استراتيجي هام وبشريط ساحلي ممتد على طول 1200 كلم. كما تتميز بتعدد الأقاليم البيئية وتنوع المناخ. ما يميزها بتنوع حيوي هائل في الأنظمة الإيكولوجية وبالرغم من هذا التنوع الذي تحظى به البيئة الطبيعية في الجزائر، إلا أن هذه الموارد تتعرض إلى الاستنزاف ما يؤذي إلى تدهور وانقراض عدد كبير من الأنواع الحيوانية والنباتية.

يعتبر الإقليم الساحلي أكثر الأماكن تعرضا لإساءة الاستعمال وذلك بسب النمو السريع لإحدى مجالات السياحة، ألا وهي السياحة الساحلية وهذا ما أدى إلى زيادة القلق في الآونة الأخيرة بشأن الضغوط والآثار السلبية المترتبة عنها والتي تؤدي إلى تدهور الحياة البحرية والنظام الايكولوجي في الإقليم.

في هذا الإطار يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى مساهمة السياحة الساحلية بالإقليم الساحلي الجيجلي في تحقيق التنمية المستدامة؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتنمية السياحية؟
- ماذا نقصد بالأقاليم الساحلية؟
- كيف تؤثر السياحة الساحلية على التنمية المحلية في الأقاليم الساحلية؟
- ما المقصود بالإيكو سياحة؟

فرضية الدراسة

لتفسير مشكل الدراسة ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة سالفا، يمكن تقديم الفرضية التالية:

– إن التنمية السياحية في الإقليم الساحلي الجيجلي تأثر سلبيا على قطاع الصيد البحري والتنمية المحلية المستدامة فيها.

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب كانت الدافع لاختيار موضوع البحث، أهمها:

– ارتباط موضوع البحث بمجال التخصص الجامعي " اقتصاد وتسيير السياحة"؛

– موضوع يتناسب بصورة كبيرة مع المقومات الطبيعية لولاية جيجل؛

– الرغبة في إثراء معارفنا في ميدان التنمية السياحية في الأقاليم الساحلية ومن تم إثراء مكتبة الجامعة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في:

– السياحة لها أهمية كبيرة في نمو الدخل الوطني من خلال جلب العملة الصعبة وتحريك عجلة التنمية من خلال تأثيرها على القطاعات الأخرى وتوفير مناصب الشغل؛

– إبراز الآثار المترتب عن التنمية السياحية ومدى تأثيرها على المحليين؛

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

– إبراز أهمية السياحة والدور الذي تلعبه في عملية التنمية السياحية؛

– إبراز تأثير السياحة على الأقاليم الساحلية؛

– التوصل إلى اقتراح الحلول المناسبة للنهوض بالقطاع السياحي وجعله يساهم بفعالية في الاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة وأدواته

لإنجاز البحث والإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المناهج التالية:

– **المنهج التاريخي:** من خلال دراسة التطور التاريخي للسياحة؛

– **المنهج الوصفي التحليلي:** و ذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المصادر، وجمع المعلومات المتمثلة في الكتب الأساسية التي لها علاقة بالموضوع، البحوث المتصلة بالسياحة، الإحصائيات، المواقع الإلكترونية، والمجلات، ومنهج دراسة الحالة بهدف إسقاط الجانب النظري من الدراسة على

الجانب التطبيقي، وقد اخترنا ولاية جيجل كدراسة حالة إضافة إلى إجراء مقابلات من أجل جمع المعلومات والبيانات وتحليلها واستخلاص النتائج.

صعوبات الدراسة

– بالنسبة للدراسة الميدانية تحفظ المصالح المختصة وعدم تعاون معنا بالشكل المطلوب؛

– صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة بسبب نقص الوثائق والتقارير المتعلقة بالتنمية السياحية في ولاية جيجل؛

– تضارب الإحصائيات المتعلقة بالسياحة.

الإطار العام للدراسة

استنادا إلى الهدف المرجو من هذه الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول متكاملة، مسبوقة بمقدمة ومذيلة بخاتمة ويسبق كل فصل تمهيد وينتهي بخلاصة، تناول كل فصل مجموعة من المباحث المختلفة، كما تم تقسيم كل مبحث إلى مجموعة من المطالب وهي كالتالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية السياحية، يتضمن هذا الفصل ماهية التنمية ومفاهيم عامة حول السياحة، أساسيات التنمية السياحية، التنمية السياحية من المنظور الاستدامة.

الفصل الثاني: الأقاليم الساحلية، يتضمن هذا الفصل مجموعة من المباحث: مفهوم الساحل، ماهية الأقاليم السياحة الساحلية وأثرها على الإيكولوجيا، الإيكوسياحة.

الفصل الثالث: دراسة إشكالية التنمية السياحية في الأقاليم الساحلية لولاية جيجل، تم تخصيصه إلى دراسة تطبيقية، يتضمن السياحة في الجزائر، نظرة عامة عن ولاية جيجل، الدراسة الميدانية.

الفصل الأول:

العملة الأوروبية الموحدة

- المبحث الأول :التطور التاريخي للإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي؛
- المبحث الثاني :نشأة العملة الأوروبية الموحدة؛
- المبحث الثالث :العملة الأوروبية الموحدة كحصيلة للوحدة الاقتصادية الأوروبية.

تمهيد

تعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية الحيوية للكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية، ويلعب الفرد فيها الدور الأكبر من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية أساسا على ضرورة استقطاب السواح باستمرار، كما يلعب الإرث السياحي وما تملكه الدولة من إمكانيات ومواقع سياحية العامل الأساسي في جلب عدد كبير من السواح.

ولقد ازداد الاهتمام في الفترة الأخيرة بالسياحة والتنمية السياحية لتشابكاتها مع قطاعات كثيرة، ولدورها في خلق فرص عمل جديدة ودعم رصيد ميزان المدفوعات ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية، إذ تؤكد الدراسات الحديثة أن صناعة السياحة تعد من أسرع الصناعات من حيث تحقيق معدلات النمو، لذا نجد الكثير من الدول النامية تسعى إلى تسخير كافة السبل لتقديم تسهيلات تدعمها بالتشريعات اللازمة لتكفل تحقيق الأهداف المرجوة من تطوير قطاعها السياحي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية

تعد قضية التنمية أحد القضايا الرئيسية التي تحتل مكانة مرموقة على المستويين الوطني والعالمي ذلك أنها قضية قديمة قدم البشرية، إلا أن الاهتمام ببحثها وتأصيلها يعد حديثا نسبيا، وعلى الرغم من المجهودات التي بذلها الباحثون لوضع إطار مرجعي لمفهوم التنمية إلا أن هناك بعض الإشكاليات التي بقيت مطرحة خصوصا حول دور الدولة أو الحكومات في عملية التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

أولا: تعريف التنمية

اختلفت وجهات النظر حول تعريف التنمية فهناك من يعرفها على أنها:" العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في البناء والهيكل الاقتصادي"[1].

ويعرفها آخرون بأنها:"العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة"[2].

أما البنك الدولي فقد عرفها على أنها:"عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير والإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة" [3].

وهناك من يعرفها على أنها:"عملية معقدة وشاملة تضم جوانب اقتصادية، اجتماعية، سياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص77.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية–دراسات نظرية وتطبيقية– قسم الاقتصاد للنشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص56.

[3] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية–نظريات وسياسات وموضوعات–، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 ص130.

الأفراد وما يقومون به من علاقات وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة[1].

وتعرف على أنها:"مختلف التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية"[2].

كما يعرفها البعض على أنها:"إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"[3].

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن التنمية هي تلك التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، وبالتالي فهي عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة بالتنسيق مع جميع الأطراف الفاعلة.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن[4]:

- التنمية عملية، بمعنى أنها خطوات مترابطة ومتشابكة ومنسقة تتبع بعضها البعض في نظام يؤدي إلى غاية محددة، أي أنها عملية مجتمعية متشابكة متكاملة في إطار ينتج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية وعمرانية؛
- التنمية مفهوم ذو مدلول اقتصادي، اجتماعي، سياسي وثقافي، فهو لا يرتبط بقطاع معين من المجتمع دون الآخر بل هو منهجا وطنيا يتفاعل معه المجتمع بكل قطاعاته؛

---

(1) خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص8.

(2) إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية-دراسات اقتصادية- ط1، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، لبنان 2002، ص164.

(3) كيداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية- مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص20.

(4) خنفري خيضر، مرجع سبق ذكره، ص9.

- التنمية مصطلح لا يخضع إلى تعريف دقيق، فهي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة ولكنها هدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطوير، لذلك فإن أهداف التنمية تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكن التحقيق، وهنا تكمن صعوبة وضع تعريف ثابت ومحدد لها.

ثانيا: صيغ التنمية

هناك أربعة مراحل أساسية تشكل صيغا لتنمية المجتمع وهي[1]:

- **التنمية كعملية:** التركيز على سلسلة العمليات المتعاقبة التي ينتقل من خلالها النموذج من البسيط إلى الأكثر تعقيدا، ويقاس هذا الانتقال في ضوء معايير متخصصة تدور حول التغيرات السيكو اجتماعية؛

- **التنمية كمنهج:** بالتركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل، ويظل الاهتمام في ظل هذا البعد بالعملية القائمة ويكمن الخلاف في نقاط التركيز، حيث يكون التركيز هنا على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات المتعاقبة، وبهذا المعنى تصبح حركة التنمية وسيلة لغاية أو طريقة عمل تستهدف منجزات بعينها، وفي هذا الإطار توجه العملية لخلق الهدف؛

- **التنمية كبرنامج:** بالتركيز على مجموعة الأنشطة، ويصبح البرنامج هو ذاته هدف؛

- **التنمية كحركة:** لا يكون التركيز هنا على مفهوم البرنامج وإنما على الارتباط الجماهيري بقضية التنمية وعلى الشحنة الوجدانية التي يجب أن يزود بها الأهالي حتى يتحولوا إلى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي من خلال الإيمان بقضية التقدم وتكريس الجهود لتحقيقها.

[1] المرجع السابق، ص10.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية

مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية يتضمن أبعادا مختلفة تتمثل فيما يلي[1] :

- **البعد الاقتصادي للتنمية:** من حيث التغيرات التي تحدث في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية وبين الناتج القومي، أو في نسب العاملين في القطاعات المختلفة، وهي نسب وعلاقات يتم استخدامها للحكم على مدى تقدم أو تخلف اقتصاد ما؛
- **البعد الاجتماعي للتنمية:** من حيث التغيرات اللازمة في العلاقات الاجتماعية التي تتماشى مع ظروف المراحل المختلفة التي تنشأ عند انتقال المجتمع من مرحلة معينة من التطور إلى مرحلة أخرى، هذه التغيرات الاجتماعية يجب أن تتم في إطار من الأسس والقواعد المستمدة من القيم الإيجابية من التراث الإنساني؛
- **البعد السياسي للتنمية:** إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، إذ يتضمن هذا البعد التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة؛
- **البعد الدولي للتنمية:** إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تهدف إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا؛
- **البعد الحضاري للتنمية:** إن مفهوم التنمية واسع ويشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة، إذ يعتبر البعض أن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية فهي ليست عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 131-132.

المطلب الثالث: مجالات التنمية:

إن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تقوم إلا من خلال الارتفاع المتوازن برؤى وركائز أربعة لا يطغى الاهتمام بأحدهما على الأخر أو تجاهل أحدها، والتي تمثل في نفس الوقت ركائز التنمية، وتتمثل في[1]:

– **التنمية السياسية:** التنمية السياسية ما هي إلا أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشامل ومن ثم فهي عملية معقدة ومتشابكة، فهي متداخلة مع العديد من المتغيرات التاريخية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية لذلك تزداد صعوبة الوصول إلى تعريف ملائم وموحد للتنمية المستدامة والتي يصعب عزلها عن التنمية الاجتماعية، وبذلك فالتنمية السياسية مرسخة لتحقيق العدالة، فالرؤية السياسية هي القيادة والتصميم والهندسة لواقع المجتمع وآماله وطموحه، وهي وقود طاقاته وإمكاناته البشرية والمادية، ولذلك فالتنمية قيادة وزعامة وحكمة وحكومة رشيدة.

– **التنمية الثقافية:** والتي يمكن تشبيهها من قبيل إبراز دورها في التنمية الشاملة وفي علاقاتها الأكثر التصاقا بالتنمية الاجتماعية والبشرية بأنها الطاقة المحركة أو المعطلة لمحاور التنمية الأخرى ، فالرصيد الثقافي بمنظومة قيمه المختلفة موردا من موارد التنمية، تتقاطع خيوطه مع شبكة الموارد والمحاور الأخرى. فكلما تطور الأساس الثقافي إذن كلما أتيحت المعارف المتراكمة وكلما تزايدت احتمالات ومعدلات الإبداع والاختراع كلما تحققت التنمية وكانت شاملة ومستمرة، إذ أن ذلك يستلزم تغيرات بنائية تستتبع بالضرورة تغيرات ثقافية تنموية.

– **التنمية الاقتصادية:** يعرفها البعض على أنها عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد الإنتاجية (المادية والبشرية) بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان، وذلك لتحقيق زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد من السكان عامة والفرد من القوة العاملة بصفة خاصة خلال فترة ممتدة من الزمن، فالتنمية الاقتصادية تعمل على تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن عن طريق توظف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة بتلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم.

---

[1] بشيرة عالية، السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيو ثقافي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، معهد علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر2، 2009–2010، ص–ص: 48–49.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن التنمية لا تهتم بجانب واحد فقط وإنما تشمل كل جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كيفية، كمية عميقة وشاملة، وعليه فالتنمية تهدف إلى تحقيق جملة من النقاط نوردها فيما يلي[1]:

- تحقيق السيادة والاستغلال الاقتصادي؛
- زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع؛
- استثمار الموارد البشرية عن طريق التدريب؛
- تسخير الموارد الطبيعية ودعم تشجيع المشاريع الصناعية؛
- تعزيز وزيادة فعالية القطاع الخاص وتحسين مستوى المناطق الريعية؛
- زيادة وتنويع الصادرات وتنويع مصادر الدخل والعدالة الاجتماعية.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياحة

لقد أدرك الإنسان على مر العصور كثيرا من التطور في حياته، فأصبحت له احتياجات متجددة وظهرت بعض الكماليات وكأنها ضروريات، ولهذا اختلفت نظرته نحو عدد كبير من أمور الحياة، حيث بدأ يبحث عن الراحة، الرفاهية، المتعة والسعي الدائم لزيادة ثروته عن طريق الاحتكاك بغيره من المجتمعات وسنحاول في هذا المبحث إبراز المراحل التاريخية التي مرت بها السياحة، مفهومها وكذا أنواعها.

المطلب الأول: نشأة وتطور السياحة

عرفت ظاهرة السياحة منذ القدم إلا إن حركة الانتقال في فجر التاريخ كانت بسيطة وبدائية في مظهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها، ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حيث أصبحت في العصر الحديث علما يدرس ونشاطا له أسسه ومبادئه وتأثيراته المباشر والغير المباشرة على مختلف شؤون الحياة، وقد مرة السياحة في تطويرها بثلاث مراحل زمنية تتضح كالتالي:

[1] سايح بوزيدي؛ دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية–حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص26.

أولا: المرحلة العصور القديمة

من الصعب الإلمام بتاريخ السياحة في كافة العصور القديمة، حيث أن غريزة التنقل والترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان مند نشأته الأولى سعيا إلى الظروف المعيشية ومن أجل حياة أفضل، حيث أن وسائل النقل لم تكن سريعة ومنظمة لتلبية حاجياته، فكان الهدف من تنقله في هذه المرحلة ينحصر فيما يلي[1]:

- **تحقيق الفائدة:** كانت عبارة عن خلق علاقات متبادلة بين القبائل والدويلات المختلفة والتي تكون أحيانا مجاورة وقد تكون بعيدة، وكان هذا التفاعل له تأثير عميق في الأقاليم المتجاورة، من حيث التجارة والحروب وكذلك كان حافز الكسب كبير للتجار إلى القيام برحلات بعيدة بحثا عن السلع النادرة؛
- **حب الاستطلاع:** أدى هذا الدافع لدى الناس بمعرفة عادات وتقاليد الشعوب الأخرى إلى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف على عادات وطرق معيشة الناس وتعتبر روايات السياح الأوائل لأن طبيعة الإنسان هو حب المعرفة والفضول لمعرفة عادات وتقاليد الشعوب الأخرى؛
- **الدافع الديني:** دفع هذا الشعور الناس إلى القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة مثلا بالنسبة للعرب فمارسوا ما يطلق عليه الآن السياحة الدينية فقد كان العرب في العصر الجاهلي يزورون مكة لغرض العبادة والتجارة.

ثانيا: مرحلة العصور الوسطى

عرفت هذه المرحلة زيادة حركة انتقال البشر وذلك مع ظهور وسائل النقل المريحة والسريعة وتطوره في نفس الوقت، فزاد عدد المسافرين نسبيا ودخلت الطبقات الوسطى ضمن المسافرين كما ظهر الوسطاء لتنظيم الرحلات وبدء ظهور الشركات السياحية، وعموما تعد هذه المرحلة هي البداية الفعلية للنشاط السياحي عبر العالم[2].

---

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص- ص: 15-14.

[2] عصمت عدلي، منال شوقي عبد المعطي أحمد، مقدمة في الإعلام السياحي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية،2011، ص 13.

ثالثا: مرحلة العصور الحديثة

تتميز هذه المرحلة بأعظم اختراع عرفته البشرية وهو الطائرة الحربية التي بدأ استعمالها في الحرب العالمية الأولى، وبدخول الطائرة في مجال النقل المدني وخاصة بعد تطور سرعتها ووسائل الأمان بها أصبح لها الدور الأول في السياحة، حيث ظهرت سياحة البحر وتتمثل في متعة السفر الطويل بالبحر، وبعد تكامل وسائل النقل البرية، البحرية والجوية وبانتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية بدأ سفر الأفواج البشرية بأعداد كبيرة، وكل هذا يعد البداية الحقيقية للسياحة بمفهومها الحديث التي أصبحت تسمى بالصناعة السياحية وحديثا ظهر الاسم الجديد" tourisme " وهو وليد القرن العشرين وبدأت الدول والمنظمات العالمية وعلى رأسها الأمم المتحدة بالاهتمام بالسياحة لأنها أصبحت صناعة لها أهميتها لعائدها السريع العالي مع ظهور العلماء والباحثين المختصين والمؤسسات والمعاهد العلمية المختصة في هذا المجال، ما أدى إلى زيادة النشاط السياحي ودفع عجلة التنمية[1].

المطلب الثاني: مفهوم السياحة

هناك عدة مفاهيم مختلفة اختارها علماء الاقتصاد والسياحة لتكون نواة أساسية لمعنى السياحة، إذ أنه من الصعب إيجاد مفهوم موحد للسياحة وذلك راجع إلى طبيعة النشاط السياحي ومميزاته وتركيبته.

أولا: تعريف السياحة

يعتبر لفظ السياحة من الألفاظ المستخدمة في اللغات اللاتينية إلا أنه كان معروفا في اللغة العربية في المفهوم اللغوي للفظ السياحة نجد أنه يعني التجوال، وعبارة ساح في الأرض تعني ذهب وسار على وجه الأرض، وقد وردة لفظ السياحة في القران الكريم في أكثر من موضع وهذا دليل على أن الإسلام وضع السياحة في أرفع مكان، حيث ورد في سورة التوبة الآية (2) قوله تعالى: « فسيحوا في الأرض أربعة أشهر وأعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرون» إذ تعني كلمة فسيحوا أي سيروا أيها المشركون سير السائحين، وفي نفس السورة الآية (112) « التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين» إذ تعني كلمة السائحون الصائمون، وسمي الصائم سائحا لأنه يسيح في النهار بدون زاد.

[1] المرجع السابق، ص14.

وقد تم تفسير المصطلح المتصل بالسياحة في الآيات السابقة حسب الإطار الذي ورد فيه، حيث لم يقصد به السياحة في حد ذاتها بل قصد الراحة النفسية والجسدية، وذلك من خلال التقرب من الله بالصلاة الصوم والحج[1].

وتعرف السياحة بأنها:"مجموعة العلاقات المسلية والرياضية الناتجة عن الاتصال بين الأشخاص الذين يزورن مكان ما وسكانه لأسباب غير الأسباب المتعلقة بالمهن"[2].

كما تعرف على أنها:"مجموعة العلاقات والظواهر التي تنتج وتترتب على السفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص ما، في مكان ما طالما أن هذه الإقامة مؤقتة ولا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يعود بربح ما على هذا الشخص"[3].

من خلال هذا التعريف نستنتج أن مفهوم السياحة يرتكز على ثلاثة معايير، يتمثل المعيار الأول في التنقل من مكان إلى مكان آخر، ويتمثل المعيار الثاني في الإقامة أما المعيار الثالث فيتمثل في الدافع أو الغاية.

وتعرفها على أنها:"ظاهرة يتبعها مجموعة من العلاقات القائمة على الرحلات والإقامة لمسافرين من أجل الترويج والترفيه، وتتباين مدة الإقامة بين أربع ليالي على الأقل للسياحة الداخلية وأربعة وعشرين ساعة على الأقل للسياحة الدولية "[4] .

حسب قرار مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة فإنها تعني:"حركة الأفراد والجماعات خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها لفترة تزيد عن 24 ساعة، وتقل عن عام واحد على أن لا يكون الغرض من السفر العمل أو الدراسة أو المرور، وهذا يتضمن بالضرورة إنفاق مبلغ من المال في مكان آخر غير المكان الذي اكتسب فيه"[5].

---

[1] نعيم الظاهر، إلياس سراب، مبادئ السياحة ، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص- ص28:-29.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] أسامة صبحي الفاعوري، الإرشاد السياحي ما بين النظرية و التطبيق، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2006 ص5.

[4] أمينة أبو حجر، الجغرافية السياحية، ط1، أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص67.

[5] عبد القادر إبراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مدخل إلى جغرافية السياحة، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص18.

وتعرف السياحة بأنها:"النظام الذي ينطوي على الفاعلين والأماكن، ويعتمد على الممارسات التي تهدف إلى الهروب من روتين الحياة اليومية، وهذا يعني أن الممارسات ليست في الفضاء المحلي المطابق للمكان الأساسي للإقامة، ويختلف عن تلك النشاطات المنتظمة المتكررة"[1].

وهناك من يعرفها على أنها:"مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات المضيفة، وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح أو الزائرين"[2].

ويمكن تعريف السياحة على أنها: نشاط يقوم به الفرد أو مجموعة أفراد يحدث عنه انتقال من مكان إلى مكان آخر بغرض أداء مهمة أو زيارة مكان معين أو بغرض الترفيه، وينتج عنه الإطلاع على حضارات وثقافات أخرى وإضافة معلومات ومشاهدات عديدة والالتقاء بشعوب وجنسيات متعددة.

ثانيا: تعريف السائح

بعد التطرق إلى التعاريف المختلفة للسياحة سنقوم بتعريف السائح، حيث اهتم خبراء السياحة بتحديد مفهوم السائح والذي بدونه لا وجود للسياحة.

عرف السائح في استراليا بأنه: "ذلك الفرد من غير المواطنين الذي يمكث أقل من 12 شهر على أرض الدولة"[3].

و يعرف على أنه: "كل شخص ينتقل خارج مكان إقامته المعتاد لمدة لاتقل عن 24ساعة ولا تزيد عن04 أشهر، وذلك لأسباب ترفيهية، صحية، دراسية، أو الخروج للمهمات والاجتماعات"[4].

---

[1] Alain Mesplier, pierre Bloc-Duraffour, Le Tourisme dans le Monde, 7édition, Imprimé en France, 2009, p98.

[2] حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 23.

[3] عصمت عدلى، منال شوقي عبد المعطى أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص10.

[4] فراح رشيد، بودلة يوسف، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر2012، ص99.

كما يعرف على أنه:"الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي ولأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان داخل بلده (السائح الوطني أو المحلي)، أو خارج بلده (السائح الأجنبي) ولفترة تزيد عن 24 ساعة وإن تقل عن ذلك فهو قاصد للنزهة"[1].

من خلال هذا التعريف يمكن أن نميز بين نوعين من السائح:

- السائح العالمي: هو الذي يأتي من خارج بلدان بعيدة عن البلد محل السياحة؛
- السائح المحلي: وهو السائح الذي يقوم بالسياحة داخل حدود دولته.
- **الشكل رقم(1):** مفهوم السائح

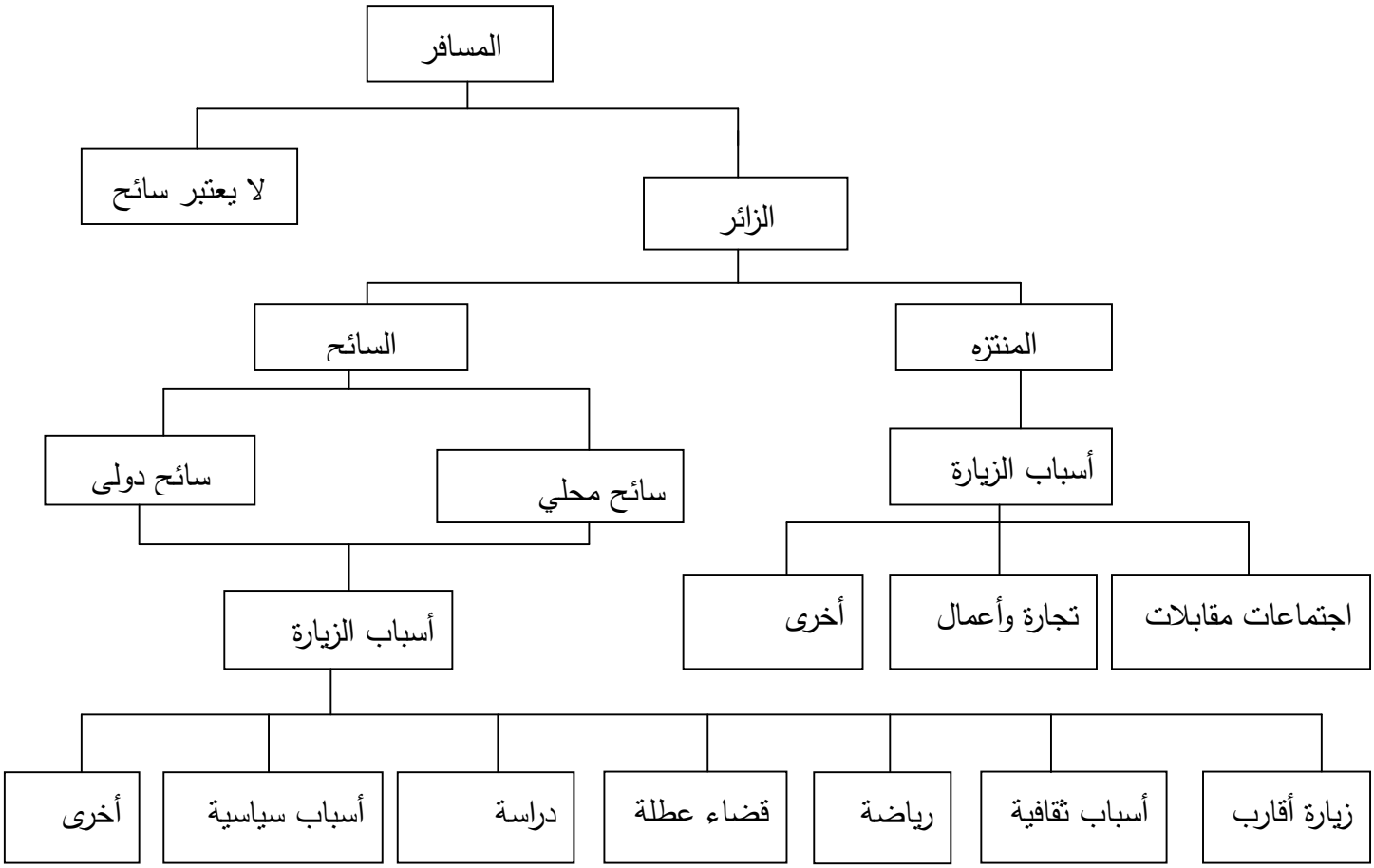

المصدر: عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص28.

[1] زيد منير عبوي، فن إدارة الفنادق والنشاط السياحي، ط1، دار كنوز المصرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص172.

ثالثا: خصائص السياحة

يتميز النشاط السياحي بجملة من الخصائص التي تجعله كصناعة يختلف عن باقي الأنشطة الاقتصادية ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

- ✓ المنتج السياحي منتج مركب: فهو مزيج من عناصر متعددة تتكامل مع بعضها لتشكل أو تقدم منتجا سياحيا، تتمثل في عوامل الجدب الطبيعية والتاريخية بالإضافة إلى البنى التحتية والفوقية مثل الطرقات المطارات، الفنادق، القرى السياحية، المطاعم، أماكن الترفيه؛
- ✓ السياحة صادرات غير منظورة: فالسياحة تمثل عرضا للخدمات بصفة أساسية وليست منتوجا ماديا يمكن نقله من مكان إلى آخر، ومن ثمة فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي أي الدولة المضيفة لاتتحمل نفقات النقل على غرار الصادرات السلعية الأخرى؛
- ✓ عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين: كما في العديد من الصناعات الأخرى التي تصلح منتجاتها للتخزين، فعلى سبيل المثال لايمكن تخزين المقاعد الفارغة في رحلة إذ تعتبر هذه الأماكن طاقة مهدورة؛
- ✓ موسمية الطلب السياحي: يتركز الطلب على السياحية في فترات معينة من السنة وهو ما يكسب السياحة صفة الموسمية، هذا يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة، بمعنى أن هناك أوقات من السنة يصل فيها الطلب إلى الذروة بينما يكون في حالة ركود نسبي في الأوقات الأخرى وما يميز بلدان البحر المتوسط كالجزائر مثلا أن موسمية الطلب السياحي تتحقق خلال فصل الصيف وذلك نتيجة توفر المناخ الملائم بالإضافة إلى أوقات الإجازات التي تصادف نفس الفترة؛
- ✓ عرض المنتج السياحي غير مرن: بمعنى أنه يصعب استغلال المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجدب السياحي في غير مجال السياحة، بالإضافة إلى أن عرض المنتج السياحي عامة ليس من السهل تغييره طبقا لتغير أذواق السائحين وتفضيلاتهم على الأقل الأجل قصير؛
- ✓ حساسية الطلب السياحي: بمعنى أن الطلب السياحي عالي الحساسية اتجاه الظروف الاجتماعية السياسية والأمنية، فالبلدان غير المستقرة سياسيا وأمنيا لا تستطيع جلب السياح إليها حتى وإن كانت أسعارها منخفضة.

---

[1] عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة–حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة 2010، ص–ص:19–20.

المطلب الثالث: أهمية السياحة

تمثل السياحية ظاهرة سلوكية وإنسانية عامة أصبحت من أهم الظواهر المميزة لعصرنا، لما تتمتع به من أهمية بالغة يمكن إجمالها في النقاط التالية [1]:

- تساهم السياحة زيادة الدخل القومي الإجمالي للبلد، وتحدث هذه الزيادة من خلال الاستفادة من خدمات الإقامة، الإطعام، المشروبات، الوقود ...؛
- تساهم السياحة في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي وتعود الأهمية الاقتصادية لصناعة السياحة على ما تجذبه إلى البلد من عملة ورؤوس أموال؛
- تساعد السياحة في تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة؛
- تزداد أهمية السياحة في الدول النامية التي تهدف إلى تحقيق فائض أو موازنة في مجال ميزان المدفوعات، وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة؛
- تشمل السياحة جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج الاستهلاك النقل الاتصالات الفنادق.

إضافة إلى هذه النقاط يمكن ذكره ما يلي[2]:

- يمكن اعتبار السياحة متى توافرت مقوماتها بترولا لمن لابترول له، وعماد اقتصاد لمن لازراعة ولا تعدين ولا صناعة كافية عنده؛
- تعد السياحة وسيلة من وسائل التوجيه الفكري، وتبادل الثقافات بين الشعوب؛
- تؤدي السياحة من خلال تنمية المناطق السياحية إلى تطوير وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية، مما يحقق قدرا من التوازن الإقليمي في التنمية، وبالتالي يترتب عليه إعادة توزيع الدخول بين المدن السياحية الجديدة والتقليدية؛
- الحفاظ على الآثار التاريخية وترقية الصناعات التقليدية والتراث الثقافي.

---

[1] زيد منير سليمان، الاقتصاد السياحي، ط1، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص:16-17.

[2] أحمد أديب أحمد، تحليل الأنشطة السياحية في سوريا باستخدام النماذج القياسية، مذكرة ماجستير في الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006، ص- ص:18- 19.

المطلب الرابع: أنواع السياحة

هناك العديد من المحاولات لتصنيف السياحة والنشاط السياحي إلى أنواع مختلفة، ويمكن للسياحة أن تكون على عدة أشكال نذكر منها ما يلي:

1-السياحة العلاجية: ويتضح التعريف من اسم هذا النوع من السياحة، فالسياحة العلاجية هي سياحة لإمتاع النفس والجسد معا بالعلاج، أو هي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس وتنقسم إلى قسمين[1]:

- ✓ **السياحة الإستشفائية:** يعتمد هذا النوع من السياحة على العناصر الطبيعية في علاج المرضى وشفائهم مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والشمس، بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية والروماتيزمية؛
- ✓ **السياحة بالطريقة الحديثة:** وتعتمد على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة، تساهم في علاج الأفراد الذين يلجؤون إلى هذه المراكز.

2-سياحة الأعمال: ينطوي هذا المجال على الأسفار التي يقوم بها رجال الأعمال بصفة خاصة لإجراء تعاقدات وإنهاء أعمالهم والترحال الذي يقوم به هواة مشاهدة المعارض والاستفادة من المعروضات واقتنائها بصفة عامة[2].

3-السياحة الدينية: ويقصد بها السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دولة ذاتها لزيارة الأماكن المقدسة، لأنها سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان فهي مزيج من التاريخ الديني والثقافي، وهي أرض زاخرة بالمعالم الدينية الساحرة للديانات الإسلامية والمسيحية[3].

4-السياحة الثقافية: يهتم بهذا النوع من السياحة شريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم، حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية كثيرة[4].

---

[1] إلياس عياشي، الخدمات السياحية الفندقية والتنمية الحضرية في جيجل، دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2009، ص19.

[2] محمد حافظ الحجازي مرسي، إدارة التسويق السياحي والفندقي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص59.

[3] آمنة أبو حجر، الجغرافيا السياحية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص71.

[4] فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص38.

5-السياحة الرياضية: وهو السفر من مكان لآخر داخل الدولة أو خارجها، من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الاستمتاع بمشاهدة الأنشطة الرياضية المختلفة، فنجدها متمثلة في ممارسة رياضة الغوص والانزلاق على الماء والصيد، ويشترط في ممارستها توافر المقومات الخاصة بها من الشواطئ الساحرة، بالإضافة إلى الملاعب والصلات وحمامات السباحة إذا كان الغرض إقامة الدورات والمسابقات الدولية[1].

6-السياحة الترفيهية: كما يعرفها بعض المختصين هي تغيير مكان الإقامة لغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس وليس لغرض آخر، ويتخلل هذا النوع الاستمتاع بممارسة الهويات المختلفة كصيد السمك والغوص تحت الماء وغيرها من الهويات المختلفة التي يمارسها السائحون، ويعتبر هذا النوع من أقدم الأنماط السياحية التي عرفها العالم حيث أن نسبة السياحة الترفيهية تسير بمعدل أسرع من الأنواع الأخرى في كثير من الدول وتعتبر دول حوض البحر المتوسط من أكثر المناطق اجتذابا لحركة السياحة الترفيهية لما تتمتع به من مقومات كثيرة[2].

7-سياحة التجوال: يتمثل هذا النوع من السياحة في القيام بجولات منظمة سيرا على الأقدام إلى مناطق نائية تشتهر بجمال مناظرها الطبيعية وتكون الإقامة في مخيمات في البر والتعايش مع الطبيعة، وهي سياحة حديثة تكون بغرض التسوق وشراء منتجات بلد ما من أجل الجدب السياحي مثل مهرجان السياحة[3].

8-السياحة الساحلية: تنتشر هذه السياحة في الدول التي تتوافر لها مناطق ساحلية جذابة وبها شواطئ رملية ناعمة ومياهها صافية خالية من الصخور وحرارة دافئة، وتوجد في الكثير من الدول كدول البحر الأبيض المتوسط[4].

9-السياحة الإقليمية: هي التنقل بين مناطق متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة، إذ تتميز بانخفاض تكاليف الرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالإضافة إلى تنوع وتعدد وسائل النقل المتاحة[5].

---

(1) المرجع السابق، ص38.

(2) محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص56.

(3) آمنة أبو حجر، مرجع سبق ذكره، ص75.

(4) فؤاد بن غضبان، مرجع سبق ذكره، 42.

(5) دماد نوال، الإستراتيجية الترويجية وإسهامها في تسويق السياحة الداخلية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص16.

المبحث الثالث: أساسيات التنمية السياحية

التنمية السياحية هي أحدث أنواع التنمية وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة، فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية

أولا: تعريف التنمية السياحية

لقد تم تعريف التنمية السياحية من قبل العديد من المفكرين المهتمين بهذا المجال، ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:

- التنمية السياحية هي:"إحدى الوسائل المهمة في تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي اقتصاديا اجتماعيا وعمرانيا، لاسيما الأقاليم التي تمتلك مقومات اقتصادية مقارنة بما تمتلكه من مقومات سياحية في حالة التخطيط لتنميتها واستثمارها عقلانيا لرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة المحافظة على البيئة من التلوث"[1].

- التنمية السياحية هي:" مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة متشعبة تضم عدة عناصر متصلة ومتداخلة مع بعضها البعض وتقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من خلال إطار طبيعي وإطار حضاري والمرافق الأساسية العامة والسياحة المعتمدة على التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كل ذلك مع عناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية موارد الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برامج التنمية"[2].

---

[1] فريد كورتل وأخريات، مداخلة بعنوان: التنمية السياحية في الدول العربية واقع وآفاق تطويرها –دراسة تقييمية لتجربة الجزائر في هذا المجال– في إطار المؤتمر الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، يومي 26–27 فيفري 2013، ص4.

[2] عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، التخطيط السياحي، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص19.

ثانيا: عناصر التنمية السياحية

تتكون التنمية السياحية من عدة عناصر أهمها[1]:

- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية؛
- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليين الدين يدربون على إدارة المواقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية؛
- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة؛
- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة بغية الحفاظ على المرتكزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة؛
- التركيز على التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين والعاملين في الموقع مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك؛
- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي؛
- دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا؛
- توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين؛
- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة.

[1] عامر كمال، رميدي عبد الوهاب، مداخلة بعنوان: التنمية السياحية وعلاقتها بحماية البيئة، في إطار الملتقى الدولي حول السياحة رهان التنمية المستديمة(دراسة تجارب بعض الدول)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي 24-25 أفريل 2012، ص6.

المطلب الثاني: محددات ومتطلبات التنمية السياحية

أولا: محددات التنمية السياحية

هناك مجموعة من الإجراءات والجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل ضمان نجاح التنمية السياحية، وتتجسد في[1]:

- **الموقع:** الذي يعد عامل أساسي في السياحة من حيث أهميته؛ حيث تحدد نفقات الرحلة على أساسه فإذا كان الموقع جيد ومثير للاهتمام يخلق لدى السائح الرغبة في زيارة ذلك المكان والوصول إليه مهما كلفه من مال وكمثال على ذلك السياحة في الجنوب الجزائر الذي رغم قساوة الطبيعة في صحراء الجزائر إلا أن أغلب الوافدين إلى الجزائر يفضلون الأماكن السياحية الجنوبية على الشمال والوسط، وعليه فالموقع الجغرافي يلعب دورا كبيرا في تيسير حركة السياحة الدولية للاستمتاع بالمناظر الطبيعية والآثار التاريخية؛
- **الأماكن الأثرية والتاريخية:** والتي تعد من العناصر الجاذبة للسياح ولها تأثير كبير على تطور السياحة وتشمل المواقع الأثرية التاريخية التي ترتبط بالثقافات الإنسانية، والمواقع الأثرية الخاصة التي تكون غير معروفة من قبل عامة الناس ويقصدها الباحثون والدارسون المتخصصون وهي جاذبة لنسبة متوسطة من السياح؛
- **الأسعار:** المرتبطة بالخدمات السياحية التي يحتاجها السائح خلال جولته بالمنطقة السياحية من إقامة وإطعام وشراب وخدمات النقل السياحي وغيرها من متطلبات النشاط السياحي التي يجب أن تكون ذات نوعية جيدة وتعرض بأسعار تنافسية مقارنة بالمنافسين؛
- **طبيعة ومصدر الاستثمار في السوق السياحية:** فالنشاط السياحي يتطلب استثمارات ضخمة تتطلب لانجازها توفر موارد مالية هائلة لتهيئة البنية التحتية وغيرها من المشروعات التي تخدم القطاع السياحي والتي تتوقف على عدة عوامل منها طبيعة الطلب السياحي في البلد، ودرجة المخاطرة العالية في مثل هذا النوع من الاستثمارات، والتغيرات التي تحدث في السوق السياحي والتغيرات السياسية والاجتماعية.

---

[1] مسمش نجاة، بن عبيد فريد، مداخلة بعنوان: دور التخطيط السياحي في التنمية السياحية، في إطار الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، بالتعاون مع مديرية السياحة لولاية بسكرة، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 9-10مارس2010، ص5.

ثانيا: متطلبات التنمية السياحية

نظرا للأهمية التي تكتسبها التنمية السياحية في مختلف المجالات التنموية، هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها، وهي[1]:

- تدريب الجهاز البشري اللازم لذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب؛
- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد تعتمد على المناخ أو الطبيعية أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية؛
- الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي؛
- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة وفيما إذا كان الاستثمار سيدر أرباحا أم لا؛
- دعم الدولة للقطاع السياحي عبر معاونة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية متكاملة؛
- ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف القطاع الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بالسياحة فقط؛
- تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين؛
- دراسة السوق السياحي المحلية، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وما هي تفضيلا تهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان؛
- توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل ولكل نماذج الرغبات، خاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحددة، فحركة السياحة لم تعد مقتصرة على الأغنياء؛
- رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا مهما في تطوير التنمية السياحة، وذلك لجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

---

[1] نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3، 2006، ص20.

مما تقدم يمكن القول أن التنمية السياحية يجب أن تهدف إلى تحقيق زيادة متوازنة ومستمرة في الموارد السياحية، إضافة إلى ترشيد وتعميق درجة الإنتاجية في قطاع السياحة، وبالتالي فهي تتطلب تنسيق السياسات المختلفة داخل البلد نظرا لارتباط السياحة مع مختلف الأنشطة الأخرى كالنقل، الجمارك، التجارة والخدمات بصفة عامة.

المطلب الثالث: أنواع التنمية السياحية وأهدافها

أولا: أنواع التنمية السياحية

تنقسم التنمية السياحية إلى[1]:

- **التنمية السياحية الشاملة:** يقصد بالتنمية السياحية الشاملة التنمية في جميع الجوانب السياحية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية، الحضارية والسكانية للنهوض بجميع القطاعات الموجودة في البلاد، وهذه التنمية يستلزمها الكثير من الأموال والجهود البشرية؛
- **التنمية السياحية المستدامة (المتواصلة):** يقصد بها العمل على استخدام الموارد البيئية السياحية الطبيعية، الثقافية والاجتماعية، وصيانتها والمحافظة على فطريتها لأنها ليست ملكا للجيل الحاضر فقط وإنما هي ملك للأجيال المتعاقبة؛
- **التنمية السياحية المحلية:** ويقصد بها الارتقاء بخدمات البنى التحتية الأساسية من حيث شبكات الطرق الاتصالات والنقل، وتطوير مناطق الجذب السياحي والمساعدة في جذب العمالة من الريف إلى مناطق المقاصد السياحية؛
- **التنمية السياحية الإقليمية:** إن التنمية السياحية الإقليمية تعنى بالتركيز على تطوير الطرق والمعايير الإقليمية والدولية وتأمين هذه الطرق ومدها بكافة الخدمات مثل محطات البنزين والمطاعم والكافيتريات وتوفير خدمات الاتصالات وتبني سياسات سياحية وتشريعات من شأنها تفعيل السياحة البيئية بين دول المقاصد السياحية كما هو الحال في الدول العربية والاتحاد الأوروبي؛

---

[1] لخضاري صالح، جهاد بونور، مداخلة بعنوان: التنمية السياحية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، مؤتمر دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية– تقييم واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، بدون سنة، ص7.

- **التنمية السياحية الدولية:** ويقصد بها تطوير وتفعيل البرامج والاتفاقيات الدولية بين العديد من الدول المتجاورة بتقديم تسهيلات في النقل والتنقل وتيسير إجراءات الدخول والخروج للسائحين والمشاركة في التنظيمات والهيئات والاتحادات السياحية الدولية للاستفادة من التسهيلات المعرفية والإدارية والتبادلات السياحية.

ثانيا: أهداف التنمية السياحية

بالرجوع إلى القانون رقم 03/03 المتعلق بالتنمية المستدامة السالف الذكر نجد أن المشرع أورد أهم أهداف التنمية السياحية والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة؛
- الاندماج ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال؛
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية؛
- تلبية حاجيات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية؛
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية؛
- ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي؛
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشطات السياحية؛
- تثمين التراث السياحي الوطني.

وعلى الرغم من تنوع هذه الأهداف من دولة لأخرى إلا أنها تتفق جميعها في عدد من الخصائص أهمها[2]:

- أن تكون هذه الأهداف واقعية وقابلة للتنفيذ وتتناسب مع الموارد السياحية والتمويلية والبشرية لدى الدولة؛

---

[1] سليمي الهادي، بوقرين عبد الحليم، مداخلة بعنوان: النظام القانوني للسياحة في الجزائر، في إطار الملتقى الدولي : التنمية السياحية المنظم بجامعة غرداية للسنة الجامعية فبراير 2012-2013، ص7.

[2] خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة بسكرة، جوان 2010، ص 236.

- أن تكون شاملة بحيث تتضمن الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية على مستوى الإقليم السياحي؛
- أن تكون مرنة وقابلة للتغيير؛
- أن تترجم الأهداف إلى أهداف كمية محددة يسهل متابعتها وقياس معدات الأداء.

المبحث الرابع: التنمية السياحية من منظور الاستدامة

اقترح مبدأ السياحة المستدامة كمنهج وأسلوب تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية وذلك لتلبية احتياجات السياح، الحفاظ على المناطق السياحية، الاستغلال الأمثل للموارد السياحية، وكذا المحافظة على التوازن البيئي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة

الاستدامة هي ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن، بمعنى أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغير في رصيد الموارد أو الثروة أو ارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي بازدياد الثروة مع مرور الوقت وفي ظل بدائل وإحلال محتمل بين الموارد على مر الزمن[1].

أما التنمية المستدامة فتعرف على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم، أو هي تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها كليا أو جزئيا"[2].

بينما السياحة المستدامة فهي:" نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي بحيث تتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفير الحاجات الاقتصادية، الاجتماعية والروحية، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي للمقصد السياحي"[3].

---

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص 19.

[2] مطانيوس مخول، عدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد2، قسم الإحصاء التطبيقي، دمشق، 2009، ص38.

[3] فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والوطن العربي، عالم الكتب، مصر،2004، ص4.

عرفت المنظمة العالمية للسياحة سنة 1995 التنمية السياحية المستدامة على أنها: "التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية، الاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية لاستمرارية العمليات الإيكولوجية، التنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية"[1].

المطلب الثاني: طبيعة التنمية السياحية المستدامة

سنتطرق في هذا المطلب إلى طبيعة التنمية السياحية المستدامة والتي تتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية السياحية المستدامة، وكذا أهم الأهداف التي تسعى لبلوغها وذلك كما يلي:

أولا: مبادئ التنمية السياحية المستدامة

تتمثل المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية السياحية المستدامة فيما يلي[2]:

- العمل على حد التأثير البشري الواقع على سطح الأرض العالمي والمحلي إلى المستوى الذي يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للكوكب أو المنطقة المحلية على حد السواء؛
- الحفاظ والتمسك بمخزون الثروة الحيوية في المنطقة؛
- العمل على تقليل استنفاد الموارد غير المتجددة، ذلك أن السياحة تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية غير المتجددة، وعليه ينبغي التقليل من استغلال هذه الموارد وإطالة عمر استخدام بعضها وذلك بإعادة تدويرها؛
- الترويج للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل التي تعمل على تعظيم الفوائد من مخزون معين من الموارد في حين تعمل على الحفاظ على الثروة الحيوية الموجودة بالمنطقة؛
- المساهمة الفعالة للمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات خاصة المؤثرة عليهم، هذا المبدأ يقوم على تفعيل دور ومشاركة المجتمع في اتخاذ القرارات، وهو أحد أهم محاور التنمية المستدامة؛
- التوزيع العادل لكل من الفوائد والتكاليف المترتبة عن استخدام الموارد والإدارة البيئية؛

---

[1] عبد الحليم الحمزة، مداخلة بعنوان: تجربة التنمية السياحية المستدامة في واحة سيوه بجمهورية مصر– مشروع إدرار إملال نموذجا– جامعة فرحات عباس، سطيف، بدون سنة، ص6.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، سلسلة رقم1، مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها، الدورة الاقتصادية الثانية حول السياحة في الوطن العربي، 14–16 أكتوبر 2002، ص4.

- التوزيع للقيم التي تشجع الآخرين على إنجاز وتنفيذ مفهوم التواصل.

ثانيا: أهداف التنمية السياحية المستدامة

تهدف التنمية السياحية المستدامة إلى تحقيق ما يلي[1]:

- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمع؛
- مقابلة الاحتياجات الأساسية للعنصر البشرى والارتقاء بالمستويات المعيشية؛
- تحقيق العدالة على مستوى الجيل الواحد وكذلك بين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية وتوزيع الدخول وغيرها؛
- خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي فرص عمل ودخول جديدة وتنويع في الاقتصاد؛
- زيادة عوائد الحكومة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية؛
- تحسين البنية الأساسية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة؛
- خلق أسواق جديدة للمنتجات المحلية؛
- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء؛
- الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية؛
- مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع؛
- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية؛
- إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية للسياحة؛
- الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية السياحية المستدامة

يعرف المؤشر بكونه عبارة عن:"متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما".

[1] عبد الحليم الحمزة، مرجع سبق ذكره، ص–ص 6-7.

إذ تساهم مؤشرات قياس التنمية السياحية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول في مجال تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يبني عنه من استراتيجيات وقرارات اقتصادية اجتماعية، بيئية وسياسية وهذا إما على المستوى المحلي، الوطني أو على الصعيد العالمي.

ولكي يتم الأخذ بهذه المؤشرات لابد من أن تتوافر على بعض المميزات التي تزيد من درجة مصداقيتها وشفافيتها، ومنها مايلي[1]:

- **الدقة:** بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يريد منه قياسه وأن يعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمعات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال؛
- **الوضوح:** أن يكون المؤشر واضحا ويمكن أن يعكس ما يمكن للمجتمع فهمه بشكل بسيط ومقبول وأن يوضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا؛
- **القدرة على التنبؤ به:** أي يمكن التنبؤ به أو توقعه؛
- **حساسا:** بمعنى استجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس؛
- **السهولة:** أي السهولة في جمع البيانات وإمكانية قياسه وتطبيقه في المجال العلمي.

هناك العديد من المؤشرات تستخدم في مختلف الدول والتي تعمل في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة المستدامة، بحيث قسمت إلى ثلاث مجموعات أساسية تختلف كل مجموعة عن الأخرى والتي سنتعرف عليها فيما يلي[2]:

1-المؤشرات البيئية: ويبنى هذا المؤشر على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة والتأثير عليها في المقصد السياحي، وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية الخاصة بها فإنها تفرز عادة مجموعة من المضار تتولى أنواع من المؤشرات قياسها:

---

[1] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011 ص68.

[2] بركان أمينة، السياحة ودورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بالجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10، المجلد1، المركز الجامعي لتيبازة، 2014، ص 235.

- مؤشر معالجة النفايات: سواء كانت صلبة أو سائلة؛
- مؤشر كثافة استخدام التربة: يقيس إما معدل كثافة السياح على السكان المحلين أو معدل السطح الذي تحتله البيئة الأساسية إلى إجمالي المساحة؛
- مؤشر كثافة استخدام المياه: يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو حجم استخدام السياح إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب؛
- مؤشر حماية الجو من التلوث: ويقيس مدى تلوث الهواء من خلال فترات مختلفة من السنة للمواسم السياحية.

2-المؤشرات الاجتماعية: وترتكز على واقع الانتعاش المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي وتوجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤشرات السياحية على الجانب الاجتماعي نجد منها:

- مؤشر الانعكاس الاجتماعي: ويقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعلم؛
- مؤشر رضا السكان المحليين: ويحدد مستوى رضا السكان المحلين بالمشاريع السياحية والتجاوب معها؛
- مؤشر الأمن: ويقيس مدى انعكاس عنصر الأمن على تدفق السياح ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي؛
- مؤشر الصحة العامة: ويعكس مدى تطور النشاط السياحي على مستوى صحة السكان المحليين ويقاس بعدد الأطباء والممرضين على عدد السكان أو عدد المصابين بالأمراض إلى عدد السكان.

-**المؤشرات الاقتصادية:** وتتعلق بتأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي ومن أهم هذه المؤشرات نجد مؤشر العملة الصعبة، مؤشر العمالة، مؤشر الدخل ومؤشر الاستثمار.

ومن عليه يمكن إدراج الجدول التالي كتلخيص لمختلف هذه المؤشرات:

الجدول رقم (1): مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

المؤشرات البيئية	المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات الاقتصادية
مؤشر معالجة النفايات	مؤشر الانعكاس الاجتماعي	مؤشر العملة الصعبة
مؤشر كثافة استخدام التربة	مؤشر رضا السكان المحليين	مؤشر العمالة
مؤشر كثافة استخدام المياه	مؤشر الأمن	مؤشر الدخل
مؤشر حماية الجو من التلوث	مؤشر الصحة العامة	مؤشر الاستثمار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

خلاصة الفصل

منذ العصور القديمة والسياحة تشكل إحدى اهتمامات أغلبية شعوب العالم وتضاعفت أهميتها بازدياد دورها الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، التكنولوجي والسياسي، حتى أصبحت تعتبر في عصرنا الحاضر محورا أساسيا للتنمية على المستوى العالمي وتلقب ببترول القرن الحادي والعشرين.

اكتست التنمية السياحة طابعا اقتصاديا فصارت من أهم وأكبر الصناعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية إلى درجة أنها وبحلول القرن 21 صارت تسمى بالعملاق الاقتصادي الجديد، إذ تلعب دورا أساسيا في اقتصاديات الدول، فمن الناحية الاجتماعية تربط بين كل الجوانب الثقافية والمعارف الإنسانية للشعوب ببعضها البعض، ومن الناحية الاقتصادية تعد مصدر للدخل القومي والعملات الصعبة، وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات فضلا على أنها تنشط العديد من القطاعات الأخرى.

وعليه فالتنمية السياحية المستدامة صناعة مركبة تتكون من مزيج من الصناعات المتشابكة التي ترتبط بها بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي بذلك قاطرة للتنمية الاقتصادية المحلية والشاملة، لذلك لابد من الاهتمام بكل القطاعات التي لها علاقة بهذا القطاع الحيوي.

الفصل الثاني:

معالم أزمة الديون السيادية

- المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية؛
- المبحث الثاني: الخلفية الاقتصادية لأزمة الديون السيادية؛
- المبحث الثالث: انتشار أزمة الديون السيادية اليونانية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي والاقتصاد العالمي.

تمهيد

تعتبر الأقاليم الساحلية إحدى أهم الأوساط الطبيعية التي لا طالما جلبت إليها الأنظار منذ القدم، إذ تعد من أعقد الأنظمة الفيزيائية المتواجدة على سطح الأرض، فهي بالنسبة للإنسان المكان المناسب للاستقرار وممارسة مختلف أنشطته فلذلك نجد أكثرية السكان يتمركزون على طول السواحل الأمر الذي يجعله عرضة للكثير من الرهانات والضغوطات.

وتعتبر الإيكوسياحة من الأنواع الحديثة للسياحة التي يمكن من خلالها جذب أكبر عدد من السياح ذوي الاهتمامات الإنسانية والثقافية والذين يسعون لقضاء وقت ممتع ومفيد مع المحافظة على البيئة بمختلف عناصرها الطبيعة والثقافية.

المبحث الأول: مفهوم الساحل

يعتبر الساحل من أهم الأوساط الطبيعية التي لطالما جلبت إليها السياح، فبمناخه الرطب ومظاهره الفيزيائية المنفردة بقربه ومجاورته للبحر وإمكانياته الطبيعية المتنوعة جعلت منه وسطا طبيعيا يحتل الصدارة الأولى في ميدان الاستغلال والتموطن البشري.

المطلب الأول: تعريف الساحل

إن التعرض للمفاهيم والتعاريف المختلفة للساحل بشكل عام يساعد في إدراك موضوع البحث ووضوح الرؤية والهدف منه، كما يساعد في تقييم أساليب تنمية المناطق الساحلية بوعي وإدراك.

يعرف الساحل على أنه:"المنطقة بين الأرض والبحر، أو الخط الفاصل بين البر والبحر وتعتبر هذه المنطقة منطقة متحركة غير ثابتة المساحة نظرا لعوامل المد والجزر"[1].

ومن التعاريف التي استندت في تحديدها للمنطقة الساحلية على الأنشطة بين البر والبحر ما نص عليه في موقع دليل التنمية المتكاملة للمناطق الساحلية، حيث ذكر أن المنطقة الساحلية هي:"المنطقة الانتقالية بين الأرض والبحر وهي بعروض مختلفة حسب الأنشطة البشرية والمعتمدة على استخدام الموارد الساحلية والتي أحيانا تتعدى المياه الإقليمية وبعض الكيلومترات داخل الأرض، وقد حدد الدليل متوسط عرض المنطقة الساحلية في جميع دول العالم بحوالي 60 كم داخل الأرض"[2].

كما عرف الساحل على أنه:" تلك المناطق التي تتلاقى عندها مياه البحار والمحيطات بكتل القارات، فقد تظهر السواحل على هيئة نطاقات ضيقة تمتد على طول البحر، كما أنها كثيرا ما تمتد إلى جانب مياه البحر مباشرة بحيث تنحصر بين أخفض منسوب لمياه المد وبين قواعد الحوائط المرتفعة التي قد تطل على مياه البحر، أما في حالة السواحل السهلية فينحصر الساحل الحقيقي بين أخفض منسوب لمياه المد وأعلى نقطة تأثر بمياه الأمواج والتيارات البحرية العاصفة إذا كان الساحل سهليا منخفضا"[3].

---

[1] عبير محمد جلال الدين، نحو منهجية عمل لتنمية الأقاليم الساحلية المصرية من خلال التعهد الاقتصادي لمدنها الساحلية، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الهندسة المعمارية، تخصص التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة القاهرة يونيو 2012، ص15.

[2] نفس المرجع، ص20.

[3] www. Marefa.org / index. Php/ 16 féfrie 2016: 11h

المطلب الثاني: أقسام الساحل

من خلال التعاريف السابقة للساحل يمكن تقسيم المناطق الساحلية إلى خمسة أجزاء متتابعة، وهي مرتبة من جهة اليابس كالتالي[1]:

- **منطقة اليابس(Inland area)**: وهي الأراضي التي تؤثر في البحار وتمتد مقابلة للأنهار وخلف الأراضي الساحلية وغالبا لا يوجد بها تلوث؛
- **الأراضي الساحلية(Costal lands)**: وهي الأراضي المتاخمة لمياه الساحل ويغلب على طبيعتها الخلط والتداخل بين اليابس والمياه، وتوصف أحيانا بالأراضي الرطبة، ويزداد تركيز الأنشطة الإنسانية التي تتأثر مباشرة بملاصقتها بالمياه الساحلية؛
- **المياه الساحلية(Costal water)**: وهي مصب الأنهار والبحيرات والمياه الضحلة حيث يمتد إليها تأثير احتياجات الأنشطة الأساسية للأراضي؛
- **المياه الإقليمية(Offshore water)**: وهي تمتد بعمق 200 ميل(حوالي 322كم) ومتاخمة لأراضي الدولة وتخضع لسيادة هذه الأخيرة وفق القانون الدولي؛
- **المياه الدولية(High Seas)**: وهي خارج حدود الدولة.

وعليه يمكن تلخيص هذه المناطق في الشكل التالي:

الشكل رقم(2): أجزاء المنطقة الساحلية .

المصدر: عبير جلال الدين نحو منهجية عمل لتنمية الأقاليم الساحلية المصرية من خلال التعهد الاقتصادي لمدنها الساحلية، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الهندسة المعمارية، تخصص التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، يونيو 2012، ص20.

[1] عبير محمد جلال الدين، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 16- 20.

المطلب الثالث: العوامل التي تؤثر على السواحل

تختلف السواحل عن بعضها البعض في شتى جهات سطح الأرض اختلافات جوهرية في طبيعتها وخصائصها، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى أن هنالك مجموعة من العوامل تساهم كلها متضافرة في تحديد الصورة النهائية التي تظهر عليها السواحل وهذه العوامل هي[1]:

- مدى تأثر الساحل بفعل مياه الأمواج والتيارات البحرية وحركة المد خصوصا وأن هذه المياه تعتبر عاملا هاما من عوامل النحت والحمل والإرساب؛
- طبيعة التكوينات الصخرية الساحلية ودرجة مقاومتها لعوامل النحت بمياه الأمواج والتيارات البحرية ونوع الصخور التي تتكون منها المناطق الساحلية، هل هي صخور متجانسة أو متفاوتة في درجة صلابتها ودرجة ميلها، وما إذا كانت هذه الصخور صخورا رسوبية في وضع أفقي أو صخورا مائلة صوب البحر أو الداخل؛
- درجة انحدار المنطقة الساحلية ومدى ارتفاعها كأن يظهر الساحل على شكل حوائط وجروف مرتفعة وشديدة الانحدار أو يتميز بانخفاضه وتدرجه في انحداره صوب البحر؛
- مدى تأثر المنطقة الساحلية بحركات الهبوط أو الارتفاع التي كان يتعرض لها مستوى سطح البحر؛
- هنالك بعض عوامل خاصة تتمثل فيما إذا كان الساحل مرجانيا تساعد ظروفه المناخية والنباتية ونظام تصريفه المائي على نمو حيوانات المرجان، أو فيما إذا كان الساحل قد تأثر بالأنهار الجليدية أو عمليات النشاط البركاني؛
- كثيرا ما يدخل الإنسان تعديلات وتغييرات عديدة في المناطق الساحلية وذلك بتطهيره للمجاري الدنيا للأنهار وبتجفيف المستنقعات الساحلية وإنشاء السدود والأرصفة والموانئ، إلى غير ذلك من صور النشاط البشري.

المبحث الثاني: ماهية الإقليم

يعتبر الإقليم الوسيلة المباشرة لتحقيق التنمية المحلية وبالتالي الوطنية لذلك استدعى الاهتمام به، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الإقليم، خصائصه وكذا أهم أنواعه.

[1] www. Marefa.org / index. Php/ 16 féfrier 2016:11h.

المطلب الأول: مفهوم الإقليم

يتكون سطح الأرض الذي نعيش فيه من وحدات متباينة تباين العوامل المؤثرة في تشكله، إذ يصعب إيجاد منطقتين متشابهتين تماما، هذه الوحدات المساحية المختلفة تسمى بالإقليم.

أولا: تعريف الإقليم

ورد مصطلح الإقليم (Région) في معجم المصطلحات الجغرافية على أنه: "منطقة من سطح الأرض تتميز عما يجاورها من المناطق بظاهرة أو مجموعة من الظواهر أو خصائص معينة تبرز وحدتها أو شخصيتها"[1].

ويعرف (Alaev) الإقليم على أنه:" مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمجموعة العناصر الخاصة به يتمتع بالوحدة وبترابط العناصر المكونة له وبالكلية التي تعد شرطا موضوعيا ونتيجة موضوعية لتطور هذا المكان"[2].

أما (Palamarchuk) فقد عرف الإقليم على أنه:" وحدة إنتاج الثروات المادية والموارد الطبيعية والسكان والموارد العاملة وكذلك المجال اللاإنتاجي"[3].

وعليه يمكن تعريف الإقليم السياحي على أنه:"الرقعة الجغرافية التي يتواجد فيها منتج سياحي مميز أو خليط معقد من المنتجات السياحية لإشباع حاجات ورغبات السياح"[4] .

ومن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص الخصائص التالية للإقليم السياح[5]:

- الموقع: إذ لابد من أن يكون الإقليم السياحي قريبا من مناطق وجود الطلب السياحي الكامن الحقيقي؛
- لابد أن ينظر للإقليم السياحي بشكل يؤمن احتياجات ورغبات الطلب السياحي الحقيقي والكامن؛

---

[1] محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس نظريات وأساليب، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص57.

[2] علي محمد دياب، مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي وبشري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني 2012 ص462.

[3] نفس المرجع، ص467.

[4] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص36.

[5] نبيل زعل الحوامدة، موفق عدنان الحميري، الجغرافية السياحية في القرن الحادي والعشرون، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ص153.

- له خصائص وصفات اقتصادية، اجتماعية ملائمة ويمتاز بتوفر بنى تحتية كافية للتطور السياحي المتوفر ضمن الخطة السياحية الشاملة للبلد؛
- يمتاز بمساحة كافي لاحتواء الطلب السياحي المتزايد لنوع المنتجات المتوفرة فيه.

ثانيا: تحديد الإقليم

على ضوء التعاريف المختلفة للإقليم التي يعبر كل منها عن وجهة نظر معينة لفهم معنى الإقليم والتي تتبع جميعها من منطلقات فكرية يتم اعتمادها أصلا لتحديد الإقليم سواء كانت تلك المنطلقات تبحث في ذات الإقليم أو موضوعه، وعلى هذا الأساس يمكن إتباع الأساليب التالية لتحديد الإقليم[1]:

- إما أن يكون الإقليم كيانا قائما بذاته ومتميزا بخصائصه الذاتية؛
- أن يكون الإقليم مجرد جزء من سطح الأرض تبرز فيه خصائص معينة، أو مجموعة خصائص متميزة عن غيره من الأقاليم بموجب معايير معينة؛
- أن يتم تمييز الإقليم عما سواه من خلال عوامل الاختلاف والتشابه مع الأقاليم الأخرى وليس من خلال صفات وخصائص الإقليم نفسه.

ثالثا: عوامل تشكل الإقليم

تعد هذه العوامل القوة المحركة التي تأثر جوهريا في عملية تطور الإقليم وفي أدائه الوظيفي وفي بنيته وحدوده المكانية، ومن الضروري بمكان التمييز بين عوامل نشوء الإقليم وعوامل تشكله وتطوره وتوظيفه وعليه يحدد الباحثون العوامل المشكلة للإقليم على النحو التالي[2]:

- مستوى تطور التقسيم الجغرافي للعمل؛
- العوامل الجغرافية الطبيعية، أي مدى توفر الظروف والموارد الطبيعية الضرورية؛
- توفر الموارد البشرية المؤهلة والمناسبة؛
- مستوى تطور القاعدة المادية التقنية والتجهيز التقني للعمل؛
- مستوى التحضر والبنية التحتية الاجتماعية؛

---

[1] محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] علي محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص473.

- الحدود الوطنية؛
- الموقع الجغرافي، ويمكن إضافة التكامل بين الدول والسياسات الإقليمية للدولة وغيرها.

وتعكس عملية تشكل الإقليم مستوى التقسيم الجغرافي للعمل الذي يشمل بالدرجة الأولى تخصص أقاليم الدولة وتكامل الإنتاج المادي والمجال غير الإنتاجي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا.

المطلب الثاني: خصائص الإقليم

يتصف الإقليم بجملة من الخصائص أهمها[1]:

- الإقليم جزء معين من سطح الأرض له مساحة ولكن دون شرط لتحديد مساحة هذه الأرض، وبالتالي لايشترط فيه الشكل المساحي فقد يكون منتظما، وقد يكون شكلا غير نظامي حيث يحدد بمدلولات خصائصية؛
- أن تتوفر في الإقليم خاصية جغرافية أو أكثر تميزه عن غيره من الأجزاء الأخرى المحيطة به أو حتى البعيدة عنه، ويمكن أن يكون جزء من إقليم واسع أو أنه إقليم في مجال معين وقد يتميز بأكثر من خاصية واحدة في مجال أرض محددة؛
- أن يكون متناسقا أو متشابها بين أجزائه لتجعل منه إقليما سهليا، جبليا وساحليا؛
- أن يكون في الإقليم الحد الأدنى من السكان القادر على استثمار الثروات الطبيعية والبشرية إلى مستوى حاجته على الأقل، ويشمل السكان التوزيع البشري في مستوطنات ذلك الإقليم وبمستوى يسمح لتغطية الحاجة الإقليمية الذاتية ويستجيب لمتطلبات الخدمات الواجب توفرها لذلك العدد من السكان؛
- التفاهم والتنسيق البشري بين مختلف الانتماءات البشرية لسكان الإقليم؛
- لا بد من وجود حدود للإقليم، يمكن تمثيلها بحدود إدارية تأتي بأقل التأثيرات السلبية التي يمكن أن تواجه حركة السكان العامة ونشاطاتهم المختلفة ومشاكل حياتهم اليومية، وأن تكون تلك الحدود متناغمة مع الظواهر الطبيعية لتحديد أرض ذلك الإقليم؛
- أن يكون الإقليم بؤرة مركزية (عاصمة إقليمية) تمثل أكبر تجمع لسكانه تساهم وبشكل فعال الاستجابة لمتطلبات السكان المختلفة من خدمات إدارية، تنظيمية ومادية؛

[1] محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سبق ذكره، ص- ص 66- 67.

- أن تتوفر في أحد الأقاليم قدرات ذاتية تجعل الإقليم في موقع يؤهله في التحكم في الأقاليم الأخرى المجاورة له وحتى البعيدة عنه.

المطلب الثالث: أنواع الأقاليم

توحي المفاهيم السابقة للإقليم إلى إمكانية تحديد أنواع من الأقاليم يمكن التوصل إليها من خلال دراسة المجتمع البشري أو الظواهر الطبيعية وتوزيعها المكاني، وحيث أن مثل هذه الظواهر من اختصاص الجغرافيين بشكل رئيسي لذلك فقد أمكن جغرافيا تمييز أنواع من الأقاليم نوجزها فيما يلي:

1- الإقليم الطبيعي: وهو الإقليم الذي يعتمد تحديده على عنصر معين من عناصر البيئة الطبيعية لذلك قد يكون عبارة عن سلسلة جبلية، أو نطاق سهلي، أو وادي أو نهري، أو إقليم هضبي، ساحلي أو نباتي طبيعي، أو أي إقليم يميزه عامل جغرافي يسند لذلك الإقليم شخصيته المكانية التي تميزه عن باقي الأماكن[1].

2-الإقليم البشري: يعرف الإقليم البشري بأنه حيز مكاني من الدولة تتم فيه مختلف النشاطات الحيوية للإنسان، وتتوافر فيه ظروف الحياة اللائقة بالإنسان، فهو يمثل منظومة مكانية بشرية (أي وحدة لجميع مكونات المجتمع التي تؤدي وظيفتها بالتبادل مع الوسط الطبيعي) وتضم هذه الأقاليم جميع الجوانب المادية والاجتماعية والروحية للحياة، وكذلك جميع النشاطات الحيوية للسكان الذين يعيشون في هذا المكان[2].

3-الإقليم الإداري: وهو ذلك الإقليم الذي يتم تحديده على أساس إداري أو تنظيمي، حيث يتخذ قرار من السلطات العليا بجعل جزء من سطح الأرض في بلد معين على أنه إقليما إداريا وله مستوى معين من القيادة الإدارية القادرة على السيطرة الإدارية في ذلك الجزء تحقيقا لأهداف معينة[3]، وهذا الأسلوب يعد الأساس القاعدة التي يتم بموجبها اختيار مدى صلاحية الوحدات الإدارية القائمة لأغراض التخطيط الإقليمي وإمكانية إجراء تغييرات في الحدود الإدارية لهده الوحدات بما ينسجم ومتطلبات التنمية الإقليمية[4].

---

[1] محمد خميس الزوكه، صناعة السياحة، بدون طبعة، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص308.

[2] علي محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص469.

[3] محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سبق ذكره، ص60.

[4] علي إحسان شوكة، اقتصاديات الأقاليم، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص26.

4-الإقليم الخاص: وهو الإقليم الذي يتحدد من خلال قرار سياسي لتحقيق هدف معين والاستفادة منه بشكل خاص من خلال التوجيهات التي تسخر الإمكانيات البشرية، الطبيعية والاقتصادية لتحقيق ذلك الهدف الذي جاء على أساسه القرار السياسي، ولهذا فإن الإقليم الخاص هو إقليم جغرافي يمكن أن تطغى فيه وظيفة أساسية على الوظائف ويكون مجالا لتحقيق تلك الوظيفة بالدرجة الأولى، كالإقليم الصناعي أو الزراعي حيث تخصص أراضي ذلك الإقليم لاستعمالات معينة لتحقيق أغراض خاصة[1].

5-الإقليم الكبير أو الإقليم المتروبوليتاني(Métropolitain Région):

هو أحد أنواع الأقاليم التي ظهرت في السنوات الأخيرة عندما جرى تصنيف الأقاليم بحسب خصائصها وأبعادها فنالت المدن الكبيرة التي ترتبط بظهيرها المحيط من خلال جملة من العلاقات الوظيفية المكانية اسم الإقليم المتروبوليتاني الذي تمتد مساحته حيثما امتدت تلك العلاقات الوظيفية[2].

6-أقاليم أخرى: يعتمد في تحديد هذا النوع من الأقاليم على التماثل في مجموعة من الخصائص العامة (كوجود مجموعة من المحافظات في نطاق جبلي واحد)، وبالنقيض من ذلك هناك أقاليم لا يمكن تحديد حدودها بسهولة إلا أنها تضم سمات حضارية خاصة كرقعة من الأرض أو خصائص هندسية تميز مبانيها ومنشآتها العمرانية[3].

المبحث الثالث: السياحة الساحلية وأثرها على الإيكولوجيا

السياحة الإيكولوجية شكل من أشكال السياحة تتمثل في السفر عبر مناطق طبيعية نقية بهدف الدراسة الاستمتاع بالمناظر الطبيعية والحيوانات، واحترام المظاهر الثقافية لسكان هذه المناطق.

المطلب الأول: مفهوم الإيكولوجيا

الإيكولوجيا كلمة يونانية تتكون من شطرين "Oikos" والتي تعني المنزل، و"Logos" التي تعني العلم وعليه فالإيكولوجيا(علم البيئة) هي ذلك العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية مع بعضها البعض ومع المكونات غير الحية المحيطة بها (المجال الجوي، المجال البري ، المجال البحري)، إذ تركز على ضرورة

---

[1] محمد جاسم شعبان العاني، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2] نفس المرجع، نفس ص.

[3] منال شوقي عبد المعطى أحمد، جغرافية السياحة، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011، ص232.

وجود التوازن بين الكائنات الحية ومحيطها الطبيعي فهي تهتم بدراسة التأثيرات المتداخلة بين هذه العناصر وذلك بهدف توضيح الخصائص الأساسية للعناصر الحية وعلاقتها بالعناصر غير الحية[1].

ويعتبر أرسطو من أول علماء الإيكولوجيا إذ كانت أبحاثه تشمل عدد من الحيوانات، ثم ظهر بعده العديد من علماء الطبيعة تعتبر دراساتهم ومؤلفاتهم بواكير علم الإيكولوجيا.

استعمل مصطلح الإيكولوجيا لأول مرة سنة 1866 من طرف عالم الأحياء الألماني "Ernst Haeckel" والذي عرفها على أنها:"علم ترابط الكائنات مع العالم المحيط بها، أو بمعنى أوسع علم شروط الوجود"، وهي امتداد لعلم الطبيعة الذي كان منتشرا أنداك، لكن الإيكولوجيا الحديثة انطلقت مع البريطانيDarwin Charles صاحب نظرية التطور، حيث ركز كثيرا على كيفية تكيف وتعايش العضويات مع الوسط الطبيعي وبقي هذا العلم يسير بوتيرة بطيئة حتى فترة الخمسينات أين عرف انتشارا واسعا خاصة مع ظهور الحركة البيئية والمناداة بحماية الطبيعة.

ومع تنامي إدراك الناس بالمشاكل البيئية أصبحت كلمة الإيكولوجيا تطلق جزافا بشكل مغالط فيه فمجمل الملوثات وحالات تقهقر الطبيعة إضافة إلى تغيرات كثيرة تمس العالم هي ظواهر ناتجة عن تدخل الإنسان والتي هي هدف علم البيئة[2].

المطلب الثاني: مبادئ الإيكولوجيا

إن دراسة أوساط شاسعة ومركبة أمر في غاية الصعوبة لذلك قسم الإيكولوجيين دراستهم إلى مستويات تمثل المبادئ الأساسية في الإيكولوجية، وهي كما يلي:

- **النظام الإيكولوجي (Ecosystème):**

النظام الإيكولوجي نظام يشتمل على التفاعل بين مجتمع من الكائنات الحية في منطقة معينة وبيئتها غير الحية، ويشمل الإنسان جزء من هذا النظام وليس عنصر منفصل عنه، وخدمات النظم الإيكولوجية هي

---

[1] عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة– التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية أبحاث ودراسات، العدد 7، المملكة العربية السعودية، 29 يوليو 2002، ص3.

[2] نبيهة بوسعيقة، السياحة الإيكولوجية خيار للتنمية السياحية بولاية جيجل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2006، ص15.

الفوائد المهمة التي يجنيها الإنسان من هذه النظم التي تعمل بشكل صحي ولاسيما إنتاج الأكسجين، تكوين التربة وتنقية المياه[1].

يتكون النظام الإيكولوجي من عنصرين أساسيين هما[2]:

-الوسط الفيزيائي والكيميائي الذي تعيش فيه الكائنات الحية والذي يطلق عليه مصطلح "Biotope " إذ يضم مجموعة الموارد الضرورية للحياة ويتميز بخصائص جغرافية ومناخية، يطلق عليها العوامل الإيكولوجية غير الحية تتحكم في نمو الكائنات الحية وتوزيعها، ويختلف هذا الوسط باختلاف الأنظمة الإيكولوجية البرية البحرية والجوية.

-مجموع الكائنات الحية الحيوانية، النباتية والعضويات الدقيقة التي توجد في وسطها شروط عيشها وتكاثرها وتربطها علاقات مختلفة، ويطلق عليها مصطلح"La Biocénose"، إذ تنقسم هذه الكائنات إلى ثلاث مجموعات تتمثل في[3]:

- مجموعة العناصر المنتجة: وتتمثل في النباتات الخضراء ذاتية التغذية؛
- مجموعة العناصر المستهلكة: وهي الكائنات الحية غير ذاتية التغذية والتي تستمد غذائها من النباتات أو على حساب الحيوانات الأخرى وتضم الإنسان والحيوان؛
- مجموعة العناصر الحية المجهرية: وهي مختلف الكائنات الدقيقة المجهرية والمتمثلة في البكتيريا والفطريات.

õ المجال الحيوي(Biosphère):

أطلق مصطلح المجال الحيوي من طرف الجيولوجي اليوناني "Eduard Suess" سنة 1875، لكن الدراسات في هذا المجال لم تنطلق إلا بعد 1929 مع إصدار كتاب " La Biosphère" من طرف الروسي "Vladimir Ivanovich Vernadsky".

---

(1) أمواج المتوسط ، مجلة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، العدد57، ص4.

(2) نبيهة بوسعيقة، مرجع سبق ذكره، ص16.

(3) ياسين مريخي، التوازن البيئي والتنمية السياحية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التهيئة العمرانية، فرع التهيئة الإقليمي جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2010، ص12.

ويعرف المجال الحيوي بأنه:" المجال الذي تتطور فيه الحياة، إذ تمثل طبقة سطحية رقيقة جدا من مجمل الكرة الأرضية(بالمقارنة مع قطرها)، يضم مجموعة من العناصر مستقلة نسبيا عن بعضها البعض وهي الأنظمة الإيكولوجية"[1].

يتكون المجال الحيوي من ثلاث طبقات أساسية هي:

- المجال المائي(L'hydrosphère): ويشمل المحيطات، البحار وكل المسطحات المائية؛
- المجال الترابي(La lithosphère): الطبقة السطحية للقشرة الأرضية؛
- المجال الجوي(L'atmosphères): الغلاف الجوي المحيط بالأرض.

كما يتكون من عناصر هامة على أساسها تدب الحياة فيه، تتمثل خاصة في غاز الكاربون، الأكسجين والماء الذي يعتبر محور الحياة، إضافة إلى عناصر أخرى ضرورية كالكالسيوم، البوتاسيوم والفوسفور، وتتم على هذا المستوى تحولات مستمرة لهذه العناصر تسمى الرسكلة، وتكون انطلاقا من انتقال المادة العضوية والطاقة على طول السلسلة الغذائية والذي يغذي الدورة البيوجيو كميائية، حيث يتم تحويل المادة العضوية من طرف البكتيريا إلى عناصر غذائية بسيطة تمتص من طرف النباتات ثم تنتقل من مستوى غدائي إلى آخر على طول السلسلة الغذائية، لتعود وتنحل من جديد بعد موت الكائنات التي كانت تحملها.

õ التنوع البيولوجي (Biodiversité):

يتكون مصطلح التنوع البيولوجي من كلمتين: "Diversité" التي تعني التنوع، و "Biologique " التي تعني الكائنات الحية، فالتنوع البيولوجي هو ذلك التنوع في الكائنات الحية في الطبيعة وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض، إذ يشير التنوع البيولوجي إلى كافة أشكال الحياة الموجودة على الكرة الأرضية من نباتات وحيوانات وفطريات وكائنات دقيقة أخرى، كما يشير أيضا إلى الجماعات التي تشكلها والمواطن التي تعيش فيها[2] . ويقاس التنوع الحيوي في منطقة معينة أو في نظام إيكولوجي محدد بمقدار أنواع الكائنات الحية الموجودة فيه، وأهمية وجود التنوع الحيوي تنبع من أن كل نوع من الكائنات الحية يقوم بوظيفة محددة في النظام

---

[1] نبيهة بوسعيقة، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] نوال عزيزي، دور المحميات الطبيعية في المحافظة على التنوع البيولوجي واستدامة الصيد البحري، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، 2014، ص22.

الإيكولوجي فإذا اختفى أي نوع من الأنواع فإنه يؤدي إلى اختلال التوازن في النظام الإيكولوجي وحدوث العديد من الأضرار البيئية، ومن أكثر العوامل التي تؤدى إلى نقص التنوع الحيوي الصيد الجائر لنوع معين من الكائنات الحية مما يؤدي إلى نقصان تعداده بشكل ينذر بانقراضه، بالإضافة إلى الاستخدام المفرط للمبيدات التي يترتب عليه القضاء على كثير من أنواع النباتات والحيوانات مع الكائنات المستهدفة أصلاً بالمبيدات[1].

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم التنوع البيولوجي إلى ثلاث مستويات كبرى وهي:

- التنوع الجيني(Diversité génétique): هو أبسط مستويات التنوع البيولوجي، ويقصد به الاختلاف في التركيب الجيني للأفراد سواء من نفس النوع أو بين الأنواع المختلفة، والدراسات في هذا المستوى ترتكز على التغيرات والتحولات التي تمس الجينات وديناميكيتها في النمو والتطور، وتظهر أهميته خاصة في مجال إنتاجية وتطور الزراعة[2] .

- التنوع الخاص(Diversité Spécifique): يتمثل في الاختلافات في الأنواع الحية من نباتات وحيوانات وفطريات وكائنات مجهرية وغيرها من الكائنات الحية، ويشير هذا المستوى إلى عدد أنواع الكائنات الحية التي تعيش في موطن ما من سطح الكرة الأرضية وتوزيعها النسبي والأنواع السائدة فيها[3].

- التنوع في الأنظمة الايكولوجية(Diversité des écosystème ou des habitats): يقصد به جميع المواطن البيئية المختلفة للكائنات الحية الموجودة على الكرة الأرضية، ويكون هنا للعلاقات المستمرة بين الأنواع دور كبير في التنوع، حيث تختلف هده العلاقات حسب الأنواع، المناخ وحسب البيئة أو الموطن الذي تتعايش فيه، فالبيئة البحرية تشتمل على تنوع بيولوجي هام وفريد من نوعه مقارنة بالبيئة البرية، إذ تضم مجموعة متنوعة من الكائنات الحية من نباتات، حيوانات وكائنات دقيقة، كما تحتوي على موائل وأنظمة متعددة من شعاب مرجانية ومروج الأعشاب البحرية وغيرها[4].

---

[1] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص16.

[2] نبيهة بوسعيقة، مرجع سبق ذكره، ص17.

[3] نوال عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص23.

[4] نبيهة بوسعيقة، مرجع سبق ذكره، ص18.

المطلب الثالث: أثر السياحة على التنمية المحلية المستدامة

تؤثر مختلف النشاطات البشرية على التوازن الطبيعي للأنظمة الإيكولوجية وقد تؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة من شأنها أن تهدد التنوع الحيوي، وباعتبار السياحة نشاط بشري يقوم على الاحتكاك سواء المباشر أو غير المباشر مع مختلف الأنظمة الإيكولوجية (ومن ضمنها المجتمع البشري) والتأثير على التنوع الحيوي (مثلا سياحة الصيد التي يمكن أن تهدد تواجد نوع ما)، يمكن أن نجدها أحد أسباب الأخطار الإيكولوجية التي نعيشها في وقتنا الحالي، وبالتالي خلق نشاط يراعي الأهمية الإيكولوجية للمنطقة المقصودة هي حتمية يفرضها الواقع المعاش.

إن زيادة النشاط السياحي في منطقة ما يؤدي إلى زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية بصورة واضحة ومن أبرز هذه الموارد المياه العذبة، حيث يزيد الاستهلاك في كثير من الاستخدامات المرتبطة بالسياحة (كالفنادق وحمامات السباحة وملاعب الجولف)، ذلك أن استهلاك السياح للمياه أعلى بكثير من استهلاك السكان الأصليين في أي منطقة وخاصة في الدول النامية والتي تعانى أساسا من مشاكل ندرة المياه، كما ينجم عن الأنشطة الترفيهية البحرية (كالغوص باستخدام أجهزة التنفس وصيد الأسماك والتزلج على المياه) آثار سلبية على السواحل ومصائد الأسماك والشعب والمرجانية.

وتتضمن عمليات تنمية السياحة وتطوير المنتجعات السياحية العديد من الآثار السلبية على الموارد فمثلا يؤدى شق الطرق وبناء المطارات وتطوير السواحل إلى نحت الشواطئ وتآكل التربة وتدهور استخدامات الأراضي واختناقات المرور وما يتبعها من تلوث، هذا الأخير هو تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان، النبات، الحيوان، الهواء، الجو، الماء، الأرض والممتلكات الجماعية والفردية[1]، فالتلوث بمختلف صوره يشكل خطرا متزايدا ومستمرا على الكائنات الحية إذ يؤثر على نمو الكثير منها، كما يؤدي إلى تدمير الموائل الضرورية لحياتها وبالتالي التأثير على فعاليتها الحيوية، وهذا كله يؤثر في النهاية على التنوع البيولوجي البحري ويؤدي إلى تدهوره وفقدانه[2].

ومن الطبيعي توقع زيادة نسبة الملوثات والنفايات في المناطق الأكثر تركيزا للسياح، وتأخذ هذه الملوثات أشكالها المعروفة حيث تزيد النفايات الصلبة والفضلات، وتزيد كذلك نسبة النفايات السائلة، وتلويث الهواء

---

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، 20 يوليو 2003، ص10.

[2] نوال عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص36.

خاصة من جراء النقل السياحي المحلى والدولي نتيجة زيادة إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من وسائل النقل وتكيف وتدفئة مرافق السياحة، بالإضافة إلى الضوضاء الناشئة عن هذه الوسائل، كما يؤدى تزايد الأنشطة السياحية إلى التأثير على التنوع الإحيائي خاصة في المناطق التي تعانى من الضعف البيئي كإعاقة موائل الأحياء البرية وإزالة النباتات وارتفاع نسبة حرائق الغابات وتصاعد استخدام الأخشاب وتكثيف الضغوط على بعض الأحياء بسبب التجارة أو الصيد[1].

ومما لاشك فيه أن التهديدات البيئية تؤثر بصورة مباشرة في المناطق والأنشطة السياحية، فالتغير المناخي وما يتبعه من أضرار سوف يؤثر على المناطق الساحلية، وتتمثل هذه الظاهرة في اختلال الظروف المناخية المعتادة والتي تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح البحر وإلى ارتفاع مستوى سطح البحر وإلى تناقص غطاء الجليد البحري وتحمض البحار وحدوث تغيرات في الملوحة والتيارات البحرية ودوران المحيطات، ويعتبر الإنسان المسؤول عن هذه الظاهرة وذلك بسبب زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري خصوصا غاز ثاني أكسيد الكربون والذي يدخل في الغلاف الجوي نتيجة العديد من الأنشطة البشرية[2].

ويمثل الشكل الموالي الآثار المترتبة عن النشاط السياحية على التنمية المحلية المستدامة.

---

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية، مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 4 العدد1، 2000، ص-ص 23-24.

[2] نوال عزيزي، مرجع سبق ذكره، ص40.

الشكل رقم(3): أثر السياحة على التنمية المحلية المستدامة

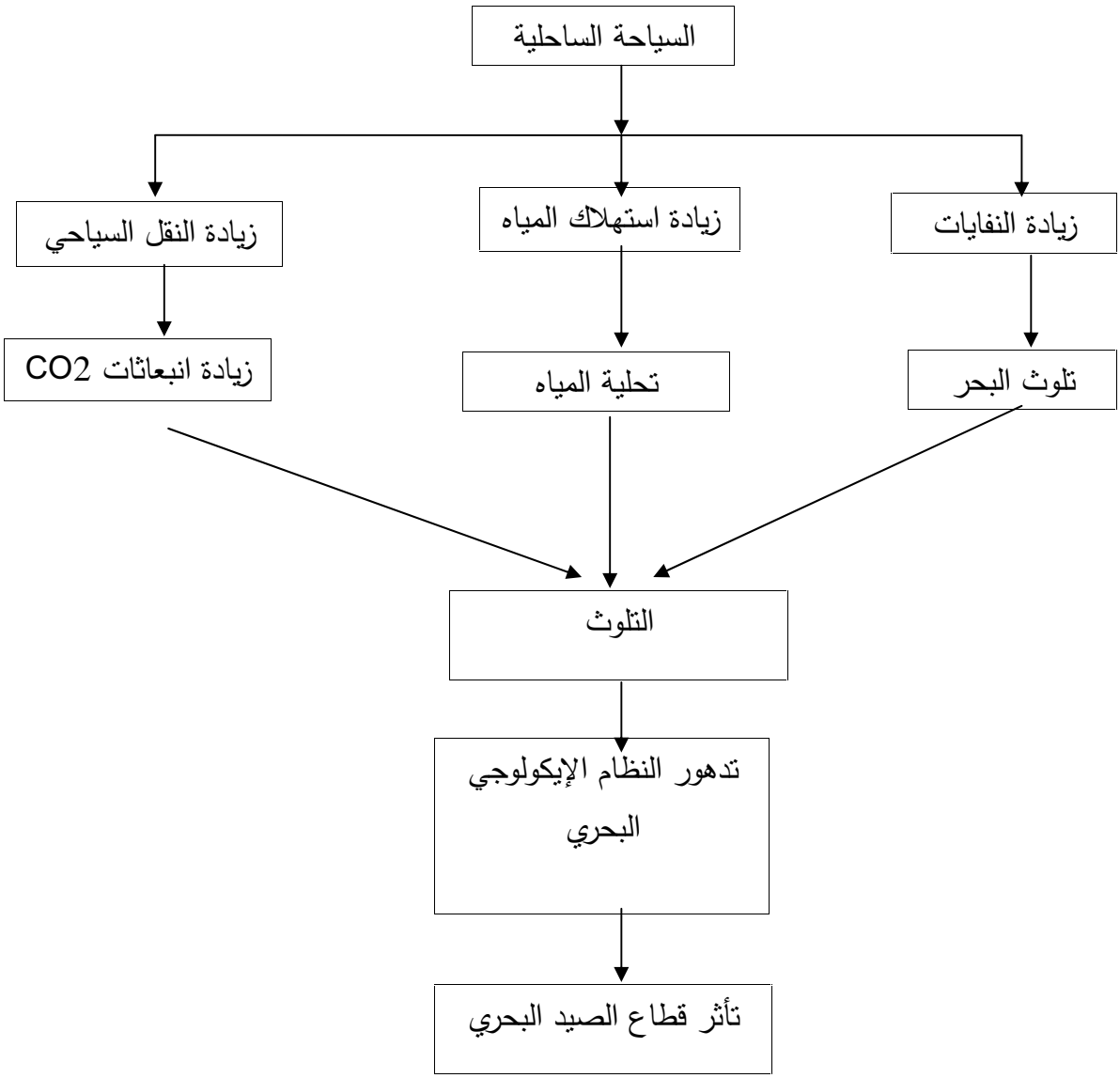

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المبحث الرابع: الإيكوسياحة

مع زيادة تدفق السياح للمواقع السياحية واهتمامهم بالتنوع الحيوي، جرى تخريب وتدمير للعديد من البيئات وتهديد للحياة الفطرية، ولذلك بدأت تتعالى الأصوات بضرورة اهتمام السياحة بالأمور البيئية والتي تبين أنه لا يمكن الحفاظ على البيئة إلا بإشراك السكان المحليين في المحافظة عليها ورعايتها.

المطلب الأول: مفهوم الإيكوسياحة

أولا: تعريف الإيكوسياحة

ظهر مصطلح (Ecotourism) لأول مرة في1980 وهو مصطلح حديث نسبيا جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الذي يمارسه الإنسان محافظًا على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها، وقد قدم لها العديد من التعاريف منها ما يلي:

- تعرف الإيكوسياحة على أنها:"نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة، الذي يمارسه الإنسان محافظا على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها، دون حساب بل هو حر ومسؤول عن مايفعله"[1].

- عرفها الصندوق العالمي للبيئة بأنها:"السفر إلى المناطق الطبيعية التي لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر"[2]، ويعتبر هذا النوع من السياحة هاما جدا للدول النامية لكونه يمثل مصدرا للدخل إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة.

- ويعرفها الإتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية على أنها: "السفر لزيارة المناطق الطبيعية وما قد يصاحبها من معالم ثقافية بروح من المسؤولية البيئية التي تكفل الحفاظ على تلك الطبيعة وتقلل من تأثرها السلبي بالزيادة وتوفر الفرصة للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية النافعة للسكان المحليين"[3] .

---

[1] مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة و الأمن السياحي، ط1، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، 2009، ص20.

[2] منال شوقي عبد المعطى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص82.

[3] نبيل دبور، مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص17.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الإيكوسياحة هي ذلك النوع السياحي الذي يجعل المحيط البيئي الطبيعي المقصد الأساسي للسياح، وذلك بهدف التعرف على مايحتويه ذلك المحيط من أنواع وأنظمة ومظاهر وعناصر طبيعية وثقافية، بغية التمتع الراقي بتلك المناظر بوسائل وأشكال ودرجة انتفاع لا تؤدي إلى تدمير تلك العناصر، مع ضرورة إشراك المجتمع المحلي في الانتفاع والمسؤولية.

ثانيا: خصائص الإيكوسياحة

وتكمن خصائص الإيكوسياحة فيما يلي[1]:

- سياحة خضراء نظيفة تستند إلى البيئة والطبيعة أساسا، تزيد كل ما هو جميل وممتع ومفيد في النشاط السياحي، دون أن تكون ضارة أو مخربة أو مفسدة على المستويات الايكولوجية والاجتماعية والثقافية؛
- سياحة مسؤولة وراشدة، أي سياحة يحكمها الوعي والعقل والحس بالمسؤولية وليس بالغرائز فقط تحافظ على النوع وتحمي الكائنات من الانقراض، وتعيد للإنسان إنسانيته لحماية الحياة البرية وصيانتها مما يؤدي إلى زيادة عناصر الجمال الطبيعي فيها؛
- لها عائد ومردود اقتصادي متعدد الجوانب تجمع بين الجانب المادي الملموس والجانب المعنوي الأخلاقي بمحاولتها المحافظة على سلامة البيئة؛
- نشاط يجمع بين الأصالة في الموروث الحضاري الطبيعي والحداثة في تحضيرها الأخلاقي والقيم حيث تجمع بين القديم والحديث، مما يخلق نمطا رائعا في التجانس والتوافق والاتساق.

المطلب الثاني: أهمية الإيكوسياحة وقواعدها

أولا: أهمية الإيكوسياحة

الإيكوسياحة لها أهمية خاصة اكتسبتها من كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف وفي نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها والتي تنبع من طبيعة الممارسة، ويمكن التعرف على أهم الجوانب في النقاط التالية[2]:

---

[1] خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية و أثارها على التنمية في المناطق الريفية أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد9، جامعة بسكرة جوان 2010، ص-ص: 228-229.

[2] حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي وإعاقة السياحة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2002، ص 84.

- المحافظة على التوازن البيئي وحماية الحياة الطبيعية البرية، البحرية والجوية من التلوث، وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلا من أساليب المعالجة مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة البيئية؛
- الحرص على توسيع ثقافة السياح وتحسيسهم بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية والبيئية، وترسيخ مبادئ الإيكوسياحة التي تعتبر من أهم شرايين السياحة؛
- تدفع السياحة على إقامة المزيد من البنى الأساسية من الطرق، مواصلات، اتصالات ومؤسسات سياحية؛
- تقود إلى إعمار البيئة المحيطة لإنشاء الفنادق والمطاعم والاستراحات والمنتجات الصيفية والشتوية والنشاطات السياحية الأخرى؛
- تحقق إيرادات ودخول هامة لها آثارها الإيجابية التنموية للمناطق وبالتالي تنعكس على تفعيل الهيكل الاقتصادي ورفاهية الإنسان وتطوير الجهود المحافظة على البيئة؛
- تدفع الإيكوسياحة إلى الاهتمام بترميم وصيانة الآثار والحفاظ عليها، وهي من العناصر الهامة في الإيكوسياحة.

ثانيا: قواعد الإيكوسياحة

نظرا لأن السياحة البيئية كانت مجرد فكرة وليس منهجا لدى أصحاب المشاريع السياحية أو الحكومات فقد كان يروج لها بدون معرفة قواعدها ومنهجها، واليوم غدت السياحة البيئية منهجا يجب الأخذ به لا شعارات تطرح وتردد، ولا بد أن يعي المستثمرون السياحيون والحكومات جدوى تطبيق منهج السياحة البيئية وفهم مرتكزاتها، ووضع القوانين والأنظمة التي تنظم العملية السياحية المرتبطة بها، وإذا تمت الموافقة على قواعد السياحة البيئية يمكن تطوير بعض الإرشادات السياحية والتي ستساعد على[1] :

- تقليل الآثار السلبية للسياحة على الموارد الطبيعية، والثقافية والاجتماعية في المناطق السياحية؛
- تثقيف السائح بأهمية المحافظة على المناطق الطبيعية؛
- التأكيد على أهمية الاستثمار المسؤول، والذي يركز على التعاون مع السلطات المحلية من أجل تلبية السكان المحليين والمحافظة على عاداتهم وتقاليدهم؛
- أن يسير التطور السياحي جنبا إلى جنب مع التطور الاجتماعي والبيئي، بمعنى أن تتزامن التطورات في كافة المجالات لكي لا يشعر المجتمع بتغيير مفاجئ؛

---

[1] دادن عبد الغني، تلي سعيدة، مداخلة بعنوان: نحو تفعيل دور الثقافة السياحية البيئية لتحقيق سياحة بيئية مستدامة، في إطار الملتقى الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، مخبر السياحة الإقليم والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، يومي 26-27 فيفري، 2013، ص7.

– الاعتماد على البنى التحتية التي تنسجم مع ظروف البيئة، والتقليل من استخدام الأشجار في التدفئة والمحافظة على الحياة الفطرية والثقافية.

المطلب الثالث: مبادئ الإيكوسياحة

تتمثل مبادئ الإيكوسياحة فيما يلي[1]:

- **مرتكزة إلى الطبيعة:** إن الإيكوسياحة مرتكزة إلى البيئة الطبيعية مع التركيز على المعالم الحيوية البيولوجية وأيضا المعالم المادية (الطبيعية والفيزيائية) والمعالم الثقافية، حيث تحدث الإيكوسياحة في موقع طبيعي وتعتمد عليه، حيث تتضمن مكونات ثقافية حيث ما وجدت تلك المكونات في موقع طبيعي وهنا يكون الحفاظ على المورد الطبيعي أمرا أساسيا من أجل التخطيط وتطوير وإدارة الإيكوسياحة.
- **مستدامة ايكولوجيا:** الإيكوسياحة هي سياحة مستدامة بيئيا، هذا يستوجب أن تتضمن في مختلف فعالياتها احترام بيئة وثقافة البلد أو المنطقة المضيفة، وهذا يتطلب إجراءات إدارية وتنظيمية عديدة لعل من أهمها ما يدعى بتحديد القدرة الاستيعابية للموقع أو المنطقة بدون إحداث أي تغيير غير مقبول أو محبذ في البيئة الطبيعية وبدون تناقص أو انخفاض غير محبذ في نوعية التجربة أو الخبرة التي سيكتسبها السائح البيئي.

ويقصد بالاستدامة في الإيكوسياحة الاستدامة البيئية والاستدامة الاقتصادية، فالاستدامة البيئية تعني الاعتماد على المصادر الطبيعية في السياحة من دون أن يؤدي ذلك إلى تخريبها بشكل يمنع الأجيال القادمة من الاستفادة منها، أما الاستدامة الاقتصادية فهي تعني بقاء جل الأموال والأرباح من هذه السياحة مع السكان المحليين وليس مع الشركات الكبرى أو جهات خارجية أخرى.

- **مثقفة بيئيا:** إن التثقيف، التعليم والتفسير البيئي يشكلان أدوات هامة لخلق تجربة سياحية بيئية ممتعة ومفيدة أو ذات معنى وسمة التثقيف، التفسير تشكل إحدى السمات المميزة للمنتج السياحي البيئي وبالتالي المحددة لقطاعه السوقي الذي يتوجه إليه، فالإيكوسياحة في الحالة المثالية ينبغي أن تقود إلى تصرف إيجابي إزاء البيئة عبر تبني وعي معزز للحفاظ على البيئة.

---

[1] الطيب داودي، دلال بن طبي، السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة، يومي 9–10 مارس 2010، ص4.

وعليه يمكن للتثقيف البيئي أن يؤثر في سلوك السائح والمجتمع وصناعة السياحة ويساعد في الاستدامة طويلة الأمد للنشاط السياحي في المناطق الطبيعية، كما يمكن أن يكون مفيدا كأداة لإدارة المناطق الطبيعية–حيث التفسير يساعد السياح على رؤية الصورة الكبيرة المتعلقة بالبيئة– ذلك أنه يعترف بالقيم الطبيعية والثقافية للمنطقة بالإضافة لقضايا أخرى مثل إدارة الموارد.

- **مفيدة/نافعة محليا:** إن انخراط المجتمعات المحلية في توفير خدمات الإيكوسياحة لا يعود فقط بالنفع على المجتمع والبيئة، ولكنه أيضا يحسن نوعية، خبرة وتجربة السائح، ويمكن للمجتمعات المحلية أن تنخرط في عمليات الإيكوسياحة وفي تقديم المعلومات وكذلك في تقديم الخدمات (من إطعام ومبيت) وأيضا في تقديم التسهيلات والمنتجات (من منتجات تقليدية يدوية) وبالإضافة لفوائدها الاجتماعية والثقافية، يمكن للإيكوسياحة إن تولد الدخل اللازم لإدارة المحافظة على الموارد الطبيعي حيث يمكن لمساهمة مالية مع جزء من تكلفة الجولة السياحية إن تساعد ماليا مشروع المحافظة على البيئة الطبيعية كما يمكن للمساهمة بدلا من ذلك إن تقوم على المساعدة العلمية في الميدان، وذلك عبر انخراط السياح في جميع و/أو تحليل البيانات البيئية.
- **إرضاء السائح:** يشكل إرضاء الزوار ضمن تجربة الإيكوسياحة أمرا أساسيا من أجل تأمين قابلية النجاح طويل الأمد لصناعة الإيكوسياحة، وثمة أيضا ضرورة للاعتراف بأهمية سلامة السائح فيما يتعلق بالاستقرار السياسي، فضلا عن الإدارة الفعالة للمخاطر المحتملة للرحلة في قلب الطبيعة، وكذلك فإن المعلومات المقدمة للسياح المحتملين حول فرص الإيكوسياحة ينبغي أن تمثل بدقة الفرص المعروضة في مقاصد سياحة بيئية محددة.

المطلب الرابع: أثر السياحة على البيئة

لم تكن السياحة في يوم صديقة للبيئة، إذ يمكن أن تكون لها آثار إيجابية وسلبية في آن واحد، فالسياحة تعود بالمنفعة عن طريق تفعيل التدابير الخاصة بحماية المواقع والمعالم التاريخية، إذ تبدو للوهلة الأولى أنها إحدى مصادر المحافظة على البيئة، لكن بالرغم من ذلك فإنها يمكن أن تؤثر سلبا على البيئة من نسف الثروات الثقافية والأثرية أو تخريب المواقع السياحية بالحرائق ورمي النفايات وخدش الكتابات الحجرية والصيد غير المسموح للحيوانات وكذا من خلال المنشآت السياحية التي لاتراعي النواحي البيئية للمنطقة إلى جانب غزو الشعوب المحلية من حيث نمط معيشتهم، تقاليدهم وعاداتهم.

أولا: الآثار الايجابية:

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[1]:

- تحفيز الأنشطة الاقتصادية الأخرى لأنه كلما زادت تدفقات السياح لاسيما الأجانب كلما زاد الطلب على بعض المنتجات والخدمات مثل المواد الغذائية، النقل بمختلف أشكاله، الصناعات التقليدية وكل الأشياء التذارية.
- الحصول على موارد مالية إضافية بالعملة الصعبة لأن السياحة أصبحت تعد من بين أهم القطاعات المصدرة للخدمات ويصنف هذا النشاط الاقتصادي في ميزان المدفوعات ضمن الصادرات غير المنظورة كالتأمين والملاحة.
- استحداث مناصب شغل معتبرة لان السياحة تعتمد بشكل رئيسي على العنصر البشري خلافا لمعظم القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تتجه أكثر فأكثر نحو المكننة والروبوتية حيث أخذت الآلة مكان العامل الشيء الذي ترفضه السياحة لأنه من غير الممكن، على سبيل المثال استبدال ابتسامة المضيف أو المضيفة أو الخادم في المطعم على مستوى مؤسسة سياحية بابتسامة تصدر عن جهاز آلي.
- السياحة كقطاع خدماتي يساهم في إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية وبين الريف والمدينة وبين العاملين في القطاعات الأخرى وقطاع السياحة.
- السياحة تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق البلاد وذلك عن طريق إقامة المشاريع السياحية في المناطق الأقل حظا في التنمية كالمناطق الجبلية والصحراوية والزراعية والتي تتمتع بعناصر الجدب السياحي.
- ترقية التراث الوطني والثقافات المحلية عن طريق العروض الفنية والفلكلورية التي تقدم للسياح، تسويق منتجات الصناعات التقليدية، زيارة المتاحف والآثار التاريخية والتعرف على عادات وتقاليد الشعوب.
- تجديد قوة العمل وجعلها أكثر فعالية وإنتاجية نتيجة لما توفره السياحة من راحة واستجمام.

---

[1] صالح موهوب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 44-45.

– تثمين المناطق من جراء أعمال التهيئة السياحية وما يترتب عنها من عمليات فك العزلة وإنجاز المنشآت القاعدية من طرقات وكهرباء وغاز طبيعي وصرف المياه القدرة وتجميل المحيط وخلق حركة اقتصادية واجتماعية وثقافية؛

– السياحة هي عامل لتقريب الشعوب واحتكاك الحضارات ونشر السلم وترقية المبادلات في شتى المجالات.

ثانيا: الآثار السلبية:

تتمثل الآثار السلبية في الممارسات غير المسؤولة سواء من السواح أو شركات السياحة والفنادق وغيرها ذات الأثر السلبي على البيئة نذكر منها[1]:

– يعد تخريب البيئة الطبيعية من أكبر الآثار السلبية للسياحة، فانتشار الفنادق بشكل مكثف على الشواطئ يؤدي بالضرورة إلى إهلاك جزء كبير من البيئة الطبيعية ويقلل من الجانب الجمالي لها خاصة إذا تمت البنايات بطريقة فوضوية ودون مراعاة قواعد وفنون العمران؛

– التوسع السياحي يكون في الغالب على حساب الأراضي الفلاحية لاسيما على مستوى السواحل وهنا يتطلب الأمر إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الممكن برمجتها في مجالي السياحة أو الفلاحة قبل أخذ قرار الاستثمار في القطاع المناسب؛

– تدهور بعض المواقع السياحية والأثرية السريعة الإتلاف مثل الحدائق العامة والمحميات الطبيعية، التماثيل والنقوش القديمة على الصخور الحجرية ذات الطابع التاريخي والحضاري كتلك الموجودة في مناطق الطاسيلي والهقار، وأماكن أخرى من الجزائر والتي تتعرض باستمرار إلى النهب والتخريب وحتى إلى السرقات؛

– إدخال أنماط استهلاكية وسلوكات جديدة قد تؤثر على عادات وتقاليد السكان المحليين وتجعلهم يقلدون الأجنبي في طريقة معيشته وينسلخون تدريجيا عن ثقافاتهم الأصلية؛

– السياحة تؤدي إلى بروز التقسيم الطبقي بشكل واضح بحيث تفرق ما بين ذوي المذاخيل المرتفعة والمذاخيل المنخفضة وهذا يؤدي إلى ظهور نوعين من السياحة: السياحة الرفيعة والسياحة الشعبية أو الاجتماعية؛

– ممارسة السياح لبعض الرياضات البحرية أدى إلى الإضرار بالأحياء البحرية من الأسماك النادرة، والشعاب المرجانية والذي يؤدي إلى نقص الحركة السياحية في المناطق التي لحق بها الضرر.

---

[1] المرجع السابق، ص46-47.

خلاصة الفصل

تعتبر المناطق الساحلية من أكثر الأماكن تعرضا لإساءة الاستعمال، فهي تستقبل التصريفات المباشرة من الأنهار والمجاري المختلفة كما تستقبل مختلف الملوثات من السفن وما يزيد من مشكلة تلوث المياه هو محطات تحلية المياه التي تقع على المناطق الساحلية والتي تصرف مخلفاتها في البحار مما يتسبب في زيادة ملوحة المياه وارتفاع درجة حرارتها، مما يؤثر على الحياة البحرية ويخل بالنظام الإيكولوجي البحري.

لهذا جاءت الإيكوسياحة كوسيلة لتسيير الموارد المتاحة واللازمة لتلبية الحاجات الاقتصادية الاجتماعية والجمالية والمحافظة على التراث الثقافي والنظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي، وذلك من خلال التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة في السياحة والتشريعات التي تفرضها الدولة للمحافظة على البيئة.

الفصل الثالث:

تأثير أزمة اليونان على العملة الأوربية الموحدة " اليورو"

- المبحث الأول: سيناريوهات حل أزمة الديون السيادية اليونانية وخطط الإنقاذ
- المبحث الثاني: مكانة اليورو في الاقتصاد العالمي وتداعيات أزمة الديون اليونانية عليه كاحتياطي دولي
- المبحث الثالث: تحليل أثر أحداث أزمة اليونان على قيمة العملة الأوروبية الموحدة"اليورو"

تمهيد

تتصف الجزائر بتنوع مناخها وتعدد أقاليمها البيئية ما يميزها بتنوع حيوي هائل في معظم مدنها وولاياتها فجيجل مثلا ولاية ساحلية تتمتع بإمكانيات وموارد سياحية معتبرة يمكن أن تشكل قاعدة أساسية للتنمية السياحة إذا توفرت الشروط الضرورية لاستغلالها، فالتنوع الذي تعرفه الولاية من إمكانيات طبيعية، ثقافية وحضارية يمكن أن تجعل منها إحدى أهم الولايات في قطاع السياحة وأن يكون لها دور فعال في وتيرة التنمية وإنعاش الاقتصاد المحلي.

المبحث الأول: السياحة في الجزائر

نظرا لما تملكه الجزائر من رخاء وتنوع للإرث السياحي، هذا ما خلق لها موقعا مهما وطموحا كبيرا لدى الطبقة السياسية كي تجعل من السياحة موردا هاما ومساهما في آليات التنمية يجعلها تخرج من عزلتها لتصبح قطبا سياحيا هاما، وسنتناول في هذا المبحث المقومات السياحة التي تزخر بها الجزائر، أنواع السياحة فيها، وكذا أهم مؤشرات التنمية السياحية.

المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر

تتنوع الإمكانيات الطبيعية للسياحة الجزائرية بين المعطيات الجغرافية والطبيعية التي تتمتع بها الجزائر في مختلف مناطقها عبر كامل التراب الوطني، ومنها الموقع الجغرافي والتضاريس بالإضافة إلى تنوع المناخ. وتشكل الحمامات المعدنية الطبيعية جزءا مهما من المعطيات الطبيعية للسياحة الجزائرية، هذه الإمكانيات الطبيعية تتنوع وتختلف ما يؤدي إلى تنوع السياحة في البلاد، وبالتالي مساهمتها في جعل الجزائر بلدا سياحيا من الدرجة الأولى قادر على منافسة البلدان السياحية في العالم.

أولا: المقومات السياحية

تمثل المقومات السياحية كل الإمكانات الطبيعية والثقافية والتاريخية ذات البعد التاريخي والحضاري، وكل ماله قيمة جمالية وعلمية متميزة، مما يستلزم ضرورة تثمينها وحمايتها من الاندثار والانقراض للاستفادة منها والجزائر تملك موقعا جغرافيا هاما مما أضفى عليها جمال طبيعي يتنوع بين الجبال، البحر، الصحراء وتراث حضاري غني، حيث كانت مهدا للعديد من الحضارات التي تعاقبت على هذه المنطقة والتي تركت بصماتها في شكل معالم ومباني أثرية وحفريات تكشف عن واقع تلك الحضارات.

1- المقومات الطبيعية:

تمثل الجزائر القلب النابض لشمال إفريقيا وبوابتها المطلة على أوروبا وميناء البحر الأبيض المتوسط فهي دولة تجمع بين الصفات الإفريقية والعربية والمتوسطية تتعدد فيها الأجناس، وتكتسب شريط ساحلي يمتد على 1200 كلم تتخلله شواطئ وخلجان، أما التضاريس فتتمثل في السلسلة الساحلية للتل، الهضاب العليا السلسلة الجبلية للأطلس الصحراوي.

تتميز الجزائر بمناخ متنوع يتمثل في المناخ المتوسطي الموجود على الشريط الساحلي المتميز بشتاء ممطر وصيف حار، مناخ الهضاب العليا الذي يسوده فصل شتاء بارد ورطب وصيف حار، المناخ الصحراوي الذي يتميز بالحرارة الشديدة طوال أيام السنة.

تشكل الجزائر متحف على الهواء الطلق تبلغ مساحته 86 كلم^2، يظم رسومات صخرية لعصور ما قبل التاريخ وبقايا وحفريات لكائنات حية، وكورنيش ساحلي يحتل إحدى المراتب العشرة الأولى في العالم بالإضافة إلى جسور معلقة تعد من بين الأعلى في العالم (بقسنطينة)، وأجمل وأكبر المغارات مصنفة ضمن التراث العالمي موجودة ببجاية وجيجل، وأجود مرجان في العالم بكل أنواعه أحمر، وردي وأبيض متواجد على الشواطئ الشرقية: سكيكدة، القالة، عنابة، وبحيرات مصنفة من التراث العالمي (كالقالة)، كما يوجد حوالي 250 منبع معدني طبيعي عبر التراب الوطني، بالإضافة إلى مراكز للعلاج بالرمال الصحراوية [1].

2-المقومات الثقافية والتاريخية والدينية:

تزخر الجزائر بموارد سياحية متنوعة ومن أهمها نجد المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو وهي[2]:

- **تيمقاد:** تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان عام 100 م وهي تقع بباتنة؛
- **تيبازة:** وهي من المدن الرومانية العتيقة؛
- **جميلة:** وهي تقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر؛
- **الطاسيلي:** وتحتوي على أكثر من 15000 لوحة تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد؛
- **قلعة بني حماد:** تقع ببشارة بالمسيلة وهي من المدن الإسلامية تأسست سنة 1007 م وكانت عاصمة للدولة الحمادية؛
- **قصر ميزاب:** الذي أنشأ من طرف الإباضيين؛
- **القصبة:** توجد بالعاصمة وهي مدينة إسلامية.

---

[1] أحمد صكوشي، زينب حجاج، مداخلة بعنوان: واقع التنمية السياحية في الجزائر-المقومات، التحديات والآفاق، في إطار الملتقى الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، المركز الجامعي غرداية، يومي 26-27فيفري 2013، ص3.

[2] عيسى مرازكة، محمد الشريف شخشاخ، مداخلة بعنوان: التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، في إطار الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 9-10 مارس 2010، ص10.

إضافة إلى هذه الموارد الثقافية فإن الحضارات التي توالت الجزائر على مر العصور تركت إرثا ثقافيا وتاريخيا ودينيا يتواجد في أغلب مناطق الجزائر ويمكن ذكر أهم هذه المراحل من خلال مايلي[1]:

- **الحضارة الرومانية:** عمرت قرابة الخمس قرون، وتوجد آثارها في العديد من المدن أهمها: تمقاد، جميلة تيبازة، شرشال، قالمة وتبسة؛
- **الحضارة الإسلامية:** من أهم المعالم القديمة للحضارة الإسلامية التي لا تزال شامخة في العديد من المواقع الأثرية نجد قلعة بني حماد بالمسيلة، المنصورة بتلمسان، الجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة هذا دون أن ننسى الزوايا والتي من أهمها نجد الزاوية التيجانية، الرحمانية، وكونتة التي تعتبر منتوج سياحي رائع؛
- **المرحلة الاستعمارية:** شيد الاستعمار عدة فنادق كانت موجهة للمستوطنين الأوربيين، بالإضافة لهذا فإن المواقع الحربية والمعتقلات أصبحت مناطق أثرية تاريخية.

3- النقل والمواصلات: تمثل شبكة المواصلات أحد العوامل الهامة والمؤثرة في التنمية السياحية للدول حيث أن كفاءة شبكات النقل وكثافتها هي من المؤشرات المحددة لدرجة تقدم الدول أو تأخرها، حيث تزداد أهمية قطاع النقل والمواصلات في الجزائر نظرا لشساعة مساحتها والتي تتطلب شبكة واسعة للمواصلات لخدمة النشاط الاقتصادي، حيث تعتبر شبكة النقل في الجزائر من أهم شبكات النقل على مستوى العالم العربي وهي موزعة على النحو التالي:

- **الطرق البرية:** والتي تمثل شريان الحياة الاقتصادية حيث تمتلك الجزائر أكثر من 104 ألف كم (25%) طرق وطنية تزداد كثافتها في الشمال أكثر من الجنوب، 38100 كم (37 %) طرق ترابية صالحة للسير والحركة والباقي دو نوعية متوسطة، كما تربط الجزائر مع دول الساحل طريق عابر للصحراء يسمى طريق الوحدة الإفريقية على مسافة 2344 كم لتسهيل موانئ الجزائر، كما أنشئت الطريق السيار شرق غرب والذي يربط حدودا مع كل من تونس والمغرب لتسهيل الحركة بين جهات الوطن والذي يبلغ مسافة 1216 كم[2].

---

[1] المرجع السابق.

[2] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة جامعة فرحاة عباس، سطيف،2011-2012، ص110.

- **السكك الحديدية:** تمتلك الجزائر سكك حديدية يبلغ طولها حوالي 4500 كلم تلتف حول 200 محطة تغطي على الأخص شمال البلاد، تتكون هده الشبكات من 1435 كلم طرق عادية، 1055 كلم طرق ضيقة، 305 كلم طرق مزدوجة، 299كلم طرق مكهربة، تمتلك الشركة الوطنية للنقل 200 محطة مفتوحة لنقل السلع والمسافرين، و200 فرع تربط الوحدات والمناطق الصناعية بأهم محطات تصدير المحروقات وهي الجزائر، عنابة، وهران، آرزيو، سكيكدة وعنابة[1].
- **النقل الجوي:** يؤدي دورا مهما في حركة نقل المسافرين، ويوجد بالجزائر 31 مطارا منها 13 مطار دولي، تصل الجزائر بالعديد من المطارات الأوروبية من خلال 37 خط اتجاه أوروبا، بالإضافة إلى الخطوط الداخلية[2].
- **النقل البحري:** تتوفر الجزائر على 13 ميناء للاستعمالات المختلفة وعدد كبير من الموانئ الصغيرة الخاصة بالصيد والاستجمام وهناك 5 مؤسسات وطنية تنشط في مجال النقل البحري وترتبط الجزائر بنحو 60 بلد.

4- الاتصالات: تمتاز شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بتقديم خدمات محلية ودولية متميزة وعلى مستوى عال من الكفاءة، حيث ترتبط الجزائر بعدة كوابل تحت البحر وبخطوط هرتزية مع كل من فرنسا إيطاليا، المغرب وتونس، كما يوجد بها عدد من المحطات الأرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية وتدعمت بخدمات المعلومات والربط التكنولوجي بشبكة الأنترنيث الدولية[3].

5- المقومات السياسية: ترتبط الأوضاع السياسية في أي دولة بالنشاط السياحي والحركة السياحية فالمجتمع الذي يسوده الأمن والاستقرار السياسي يصبح مجتمعا مرغوبا ومستهدفا للسياح من كل أنحاء العالم، والجزائر تتمتع باستقرار سياسي يساعد على تنمية السياحة فيها[4] .

---

[1] عمروش تومية، السياحة المستدامة في الجزائر الإشكالية والمتطلبات، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف، معهد تسيير التقنيات الحضرية، فرع التسيير الإيكولوجي للمحيط الحضري،المسيلة، 2008، ص50.

[2] سعد بلمداني، إستراتيجية الاتصال في تنمية السياحة بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال استراتيجي، كلية الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر3، 2010-211، ص132.

[3] نفس المرجع، نفس ص.

[4] إسماعيل بوغازي، لمين تغليسية، واقع التنمية السياحية في الجزائر وآفاق تطويرها،في إطار الملتقى الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، المركز الجامعي غرداية، يومي 26-27 فيفري 2013، ص11.

6- الحمامات المعدنية: لقد قامت المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بعث الحمامات المعدنية ب202 منبع يتواجد معظمها في الشمال الجزائري، كما سمحت التحاليل الفزيائية والكميائية بتحديد خصائص كل منبع من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية، حيث توجد أربع أنماط للمنابع[1]:

- منابع مياه ذات حرارة منخفضة(Hypothermales).
- منابع ذات مياه متوسطة(Mesothermes).
- منابع مياه ذات حرارة مرتفعة(Hyperthermes) .
- منابع مياه ذات فائدة علاجية(Orthotherms).

تتواجد هذه الحمامات في كافة ربوع الوطن ومن أشهرها حمام"ريغة" بعين الدفلة، حمام "قرقور" بسطيف حمام"ملوان" بالبليدة، حمام"الصالحين" ببجاية، حمام "بوحنيفة" بمعسكر، شلالة "بقالمة"، "زلفانة" بغرداية "طالاس "بتيبازة"،"عين ورقة"بالنعامة،" بوغرارة" بتلمسان، وحمام"السخنة" بسطيف.

ثانيا: المناطق السياحية

انطلاقا من المعطيات الجغرافية والطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، فإنه من دون شك أن هناك العديد من المناطق التي تزخر بمؤهلات ومعطيات تجعلها قبلة للسياح المحليين والأجانب، وعليه يمكن حصر 06 مناطق سياحية في الجزائر تبعا لتنوع المعطيات الجغرافية[2]:

- **منطقة السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي:** تتميز هذه المنطقة بطول شواطئها 1200 كلم، وبعدد كبير من المواقع الأثرية والتي تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين وأثار تعود إلى العصور القديمة.

---

[1] مختار فرزولي، دور الاتصال في بناء وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة آفاق 2025، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال استراتيجي، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص175.

[2] كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص-ص: 119-120.

- **منطقة السلسلة الأطلسية:** والتي توجد بها أكبر قمة جبلية في الشمال "لالة خديجة" ب 2308 م، كما نجد جبال الأوراس، الونشريس، سلسلة جبلية موازية للسواحل تتميز بإمكانيات كبيرة لتنمية أنواع سياحية عديدة، كالنشاطات الرياضية الشتوية، كالتزحلق، التسلق، الصيد.
- **منطقة الهضاب العليا:** تتميز بمناخها القاري وبمواقعها الأثرية وبصناعتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.
- **منطقة الأطلس الصحراوي:** وهي المناطق الواقعة بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى والتي يمكن، تنمية فيها السياحة المناخية، المعدنية، الصيد.
- **منطقة واحات شمال الصحراء:** والتي تتميز باعتدال درجات الحرارة، فهي أقل ارتفاع من درجات الحرارة بالصحراء الكبرى وبها تتمركز الواحات بنخيلها وبحيراتها، وبتوفر صناعات تقليدية متنوعة.
- **منطقة الصحراء الكبرى:** وهي المنطقة المعروفة بالجنوب الكبير (الهقار الطاسلي) وتتميز بالمساحات الشاسعة والجبال الشامخة وبالحرارة المعتدلة طوال فصول السنة والتي تشكل مصدرا هاما للسياحة الشتوية.

إن تنوع المناطق السياحية والمناخ في الجزائر، يساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة وهو ما يساعد على عدم تركز النشاط السياحي خلال فترة زمنية محددة ويساعد على استمرارية النشاط السياحي خلال فصول السنة (القضاء على الموسمية).

المطلب الثاني: أنواع السياحة في الجزائر

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياحة في الجزائر حيث نجد السياحة الساحلية، السياحة الجبلية السياحة الصحراوية، ولكل نوع من هذه الأنواع خصائص ومميزات خاصة به سنوردها فيما يلي[1]:

أولا- السياحة الساحلية

وجود هذا النوع من السياحة مرده إلى الساحل الجزائري الذي يمتد على طول 1200كلم، والذي يتميز بشواطئ ذات مناظر جميلة وغابات كثيفة، وسلاسل جبلية متنوعة، وبالرغم من انتشار الهياكل السياحية في المناطق الساحلية إلا أن فاعليتها لا تزال دون المستوى المطلوب، وذلك لأسباب عديدة أهمها غياب الرؤية

[1] عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص146-149.

الواضحة اتجاه السياحة في الجزائر وغياب المنافسة وتهميش القطاع الخاص وقلة الاعتماد المالية المخصصة لهذا القطاع، وحتى يلعب هذا النوع من السياحة دوره لا بد من توفر ما يلي:

- الحفاظ على نظافة الشواطئ وإشعار السواح بمراعاة ذلك عن طريق بث الوعي بواسطة النشريات المختصرة والواضحة وبلغات متعددة؛
- الحيلولة دون حدوث سلوكيات منافية للآداب العامة من السياح ومن عامة الناس؛
- إنشاء مساكن سياحية منفردة وعلى نسق مدروس، بحيث تتناسب مع السياحة الفردية والعائلية وبكيفية يمكن التحكم في تسييرها وتوفير الأمن فيها؛
- توفير وجبات غذائية خفيفة وكاملة وفق المقاييس المعمول بها دوليا؛
- توفير محلات تجارية تعرض كل ما يحتاج إليه السائح؛
- إنشاء ملاعب للنشاطات الرياضية بهدف جذب السياح.

ثانيا: السياحة الجبلية

إذا كانت السياحة الساحلية قادرة على جذب أعداد معتبرة من السياح، فإن الأمر يختلف بالنسبة للسياحة الجبلية، من هنا فإن التفكير في استراتيجيات للسياحة الجبلية تستوجب أن تكون اليوم، وتحتوي المناطق الجبلية على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة، وأصبحت النظرة إلى السياحة الجبلية تكاد تنعدم وتقتصر فقط على التزحلق على الثلج في منطقة تيكجدة بالبويرة، تلاغيلف بتيزي وزو والشريعة بالبليدة.

هناك سببين أساسيين لتصنيف السياحة الجبلية، أولهما يتمثل في الواقع المناخي في الجزائر، حيث أن كميات الثلوج المتساقطة محدودة جدا مما يجعل استغلالها ظرفي، وثانيهما أنه من الخطأ حصر السياحة الجبلية في التزحلق بالثلج فقط، إذ خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر على المغارات والكهوف فحسب وإنما هناك ثروات أخرى لها أهميتها للسائح مثل الحيوانات المتنوعة، الطيور النادرة والينابيع المائية العذبة، والتي تتميز بالبرودة صيفا والفتورة شتاءا.

وفي الواقع لا تحتاج السياحة الجبلية إلى استثمارات ضخمة وهياكل مكلفة، مثلما هو الحال في السياحة الساحلية، وإنما يكفي أن تحدد المواقع التي لها جاذبيتها للسياح بالاعتماد على الإشهار وتقديم الأشرطة حول هذه المواقع وضمان سلامة السياح.

ثالثا –السياحة الصحراوية

تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة حوالي 87% من التراب الوطني وتمتد من أسفل السفوح الجنوبية لجبال الأطلس الصحراوي الذي يمثل الحدود الطبيعية بين الصحراء جنوبا والهضاب العليا شمالا، إذ تعد الصحراء الجزائرية من أحسن المساحات الشاسعة في العالم، حيث تعد المنتوج السياحي المهم الذي يمكن أن يسمح للجزائر باختراق السوق العالمية للسياحة بقدرة تنافسية عالية، إذ تتمتع بكل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة ومن هذه المكونات واحاتها المنتشرة عبر أرجائها ومبانيها المتميزة بهندستها والسلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار، حيث تتجلى أهمية الطاسيلي الشاهدة على الحضارة الراقية والمجسدة في الرسوم المنقوشة على صخور لازالت تروى للأجيال المتعاقبة حكايات شيقة وأنماط عيش متميزة للإنسان الترقي في تلك الأزمنة الضاربة في أعماق التاريخ ، وثمة عامل آخر يلعب دورا حيويا في تنشيط الحركة السياحية و التظاهرات الثقافية وهو ما يعرف بسفينة الصحراء(الجمال)، التي تثير حب الفضول في السائح الغربي لرؤيته ولركوبه.

المطلب الثالث: مؤشرات السياحة في الجزائر

تسعى معظم دول العالم إلى الارتقاء بالقطاع السياحي وذلك لما له من تأثير على اقتصادياتها، وكذلك الجزائر تعمل على تطوير صناعة السياحة كمصدر للعملة الصعبة، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مجموعة من العناصر التي تظهر لنا حالة وواقع السياحة في الجزائر.

– تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر

عرف عدد السياح الوافدين إلى الجزائر تطورا ملحوظا والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (02): عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2001–2012)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد السياح	901416	988060	1166287	1233719	1443090	1637582	1743084	1771749	1911506	2070946	2394887	2962000

المصدر: وزارة السياحة.

الشكل رقم(04): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر(2001-2012)

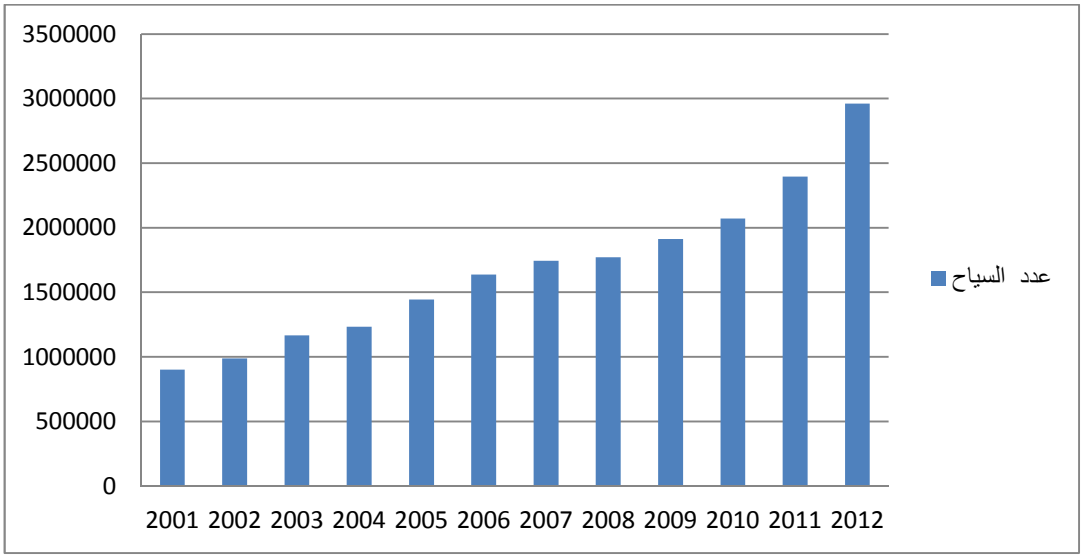

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(2).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر في تزايد مستمر إذ عرف خلال الفترة(2001-2012) تطورا ملحوظا، فقد بلغ عدد السياح 901416 سائح سنة2001 ليصل إلى2962000 سائح سنة 2012، لكن هذه الزيادة متركزة أساسا في الأقاليم الساحلية الجزائرية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(05): التوافد السياحي على الأقاليم الساحلية الجزائرية (2004-2012).

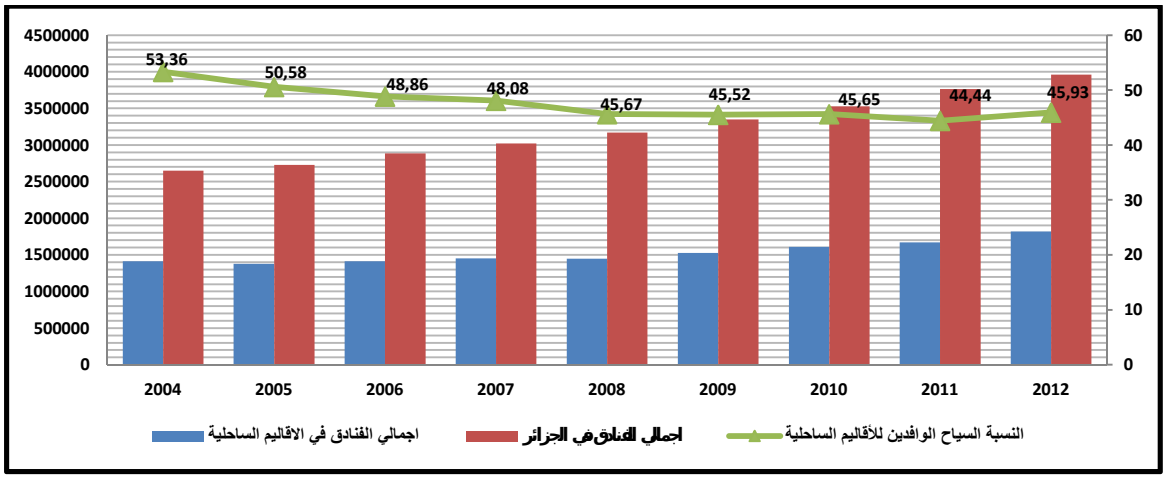

Source: Guedri.S.E et Chakour.S.C, Contribution du pescatourisme au développement intégré durable du tourisme et de la pêche dans les territoires côtiers en Algérie, Dirasat and Abhath, an international refereed scientific journal, Issued in Djelfa university, special issue for refereed articles in Economics and Business N° 22.2, Issued in Djelfa University, March 2016, p315.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة السياح الوافدين إلى الأقاليم الساحلية مرتفعة، حيث نجد أنها تتغير في المجال [44.44%، 53.36%] من إجمالي عدد السياح الوافدين إلى الجزائر. وهي نسب مرتفعة مقارنة بأنواع السياحة الأخرى، الأمر الذي يبين لنا أهمية ووزن السياحة الساحلية في اقتصاد السياحة في الجزائر.

- **التشغيل في قطاع السياحة**

إن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفض من البطالة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون أولا من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطة به.

الجدول رقم(03): تطور عدد العاملين في قطاع السياحة (2000-2014) (الوحدة=1000)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال	82	95	98	103	165	172	180	185	182	198	231	220	224.028	256.775	261.289

المصدر: وزارة السياحة.

الشكل رقم (06): تطور عدد العمال في قطاع السياحة(2000-2014).

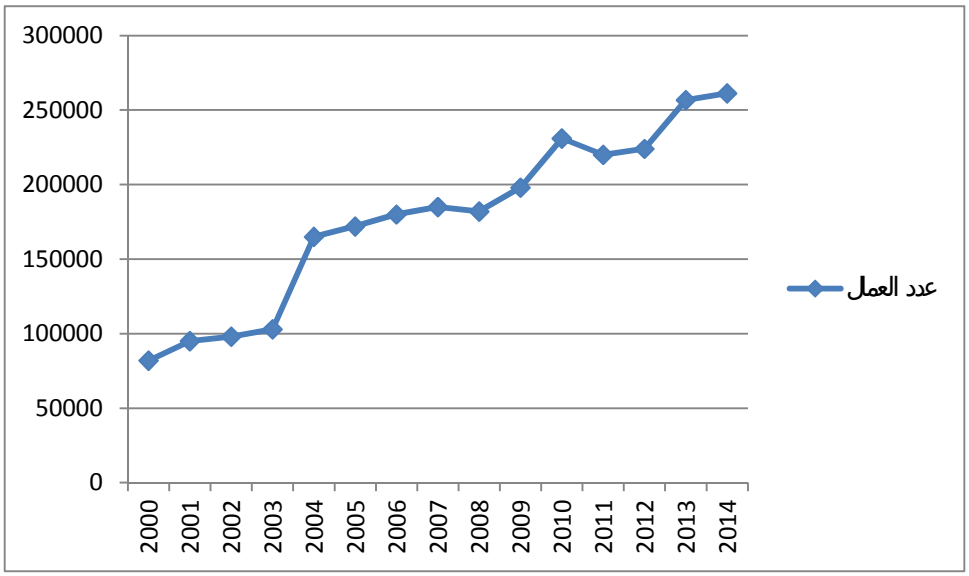

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة (2000-2014) في تزايد مستمر، فبعدما كان لا يتجاوز 8200 عامل سنة 2000 أصبح سنة 2014 يبلغ 261289 عامل، أي بزيادة تقدر ب 179289 عامل وعليه فقطاع السياحة كان جالبا للأيدي العاملة في هذه الفترة.

- النفقات والإيرادات السياحية في الجزائر:

الجدول رقم (04): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2014)، (الوحدة= مليون دولار).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات السياحية	102	100	111	112	179	184	215	219	325	266	219	208	196	230	258
النفقات السياحية	193	194	248	255	341	370	381	377	469	457	574	502	428	410	611

المصدر: وزارة السياحة.

الشكل رقم(07): تطور ميزان المدفوعات(2000-2014)، (الوحدة=مليون دولار).

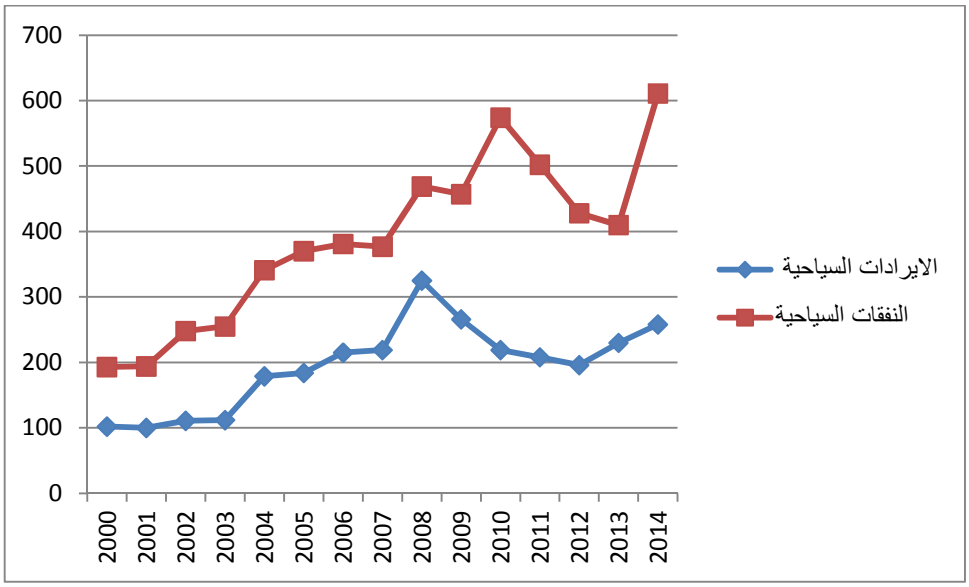

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(4).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن النفقات السياحة خلال الفترة (2000-2014) عرفت تطورا كبيرا، إذ انتقلت من 193 مليون دولار سنة 2000 إلى 611 مليون دولار سنة 2014، كذلك الأمر بالنسبة للإيرادات السياحية فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا خلال نفس الفترة، حيث انتقلت من 102 مليون دولار سنة

2000 إلى 258 مليون دولار سنة 2014، ولعل هذا الارتفاع في الإيرادات راجع إلى زيادة توافد السياح إلى الجزائر.

- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام:

رغم الإمكانيات والثروات السياحية الهائلة التي تزخر بها الجزائر إلا أن مساهمتها في الناتج المحلى الخام محدودة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (05): نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام(2000-2014) (الوحدة=%)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	20014
مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام	1.8	1.8	1.8	1.7	1.6	1.7	1.6	1.5	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1.5	1.5

المصدر: وزارة السياحة.

الشكل رقم(08): حصة السياحة في الناتج المحلي(2000-2014)،(الوحدة=%)

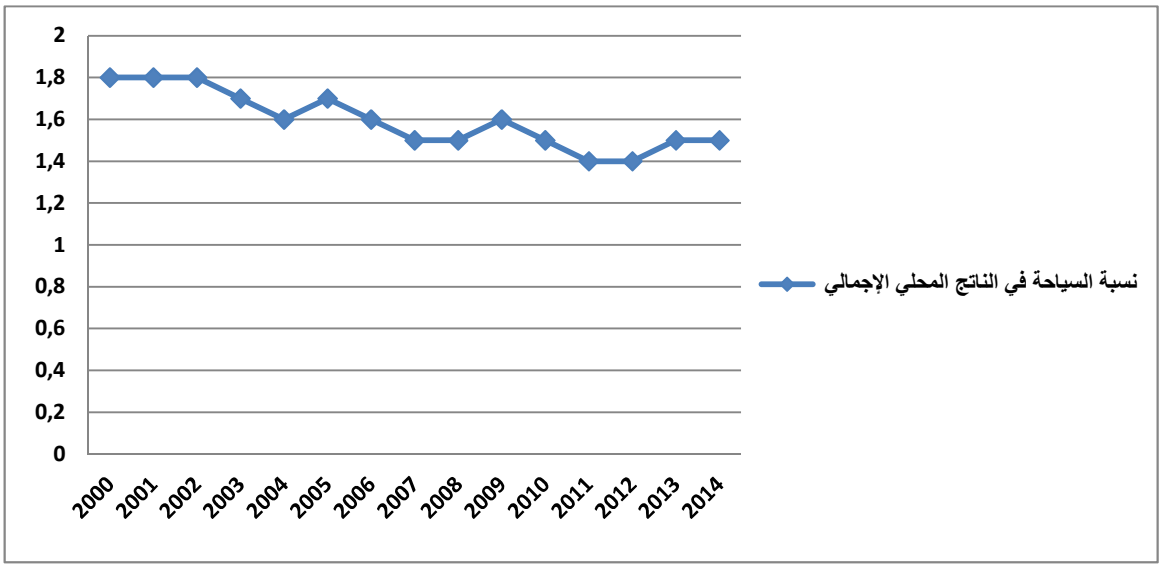

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(5).

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا الواقع المزري للسياحة في الجزائر، فرغم كل ما تمتلكه من مقومات طبيعية ومادية إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة منخفضة جدا، فهي خلال الفترة (2000-2014) متراوحة بين 1.4% و1.8%.

المطلب الرابع: التنمية السياحية والبيئة في الجزائر

هناك عدة اعتبارات تحكم تنمية الصناعة السياحية منها المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ، الطبيعية، التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية، والمحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها وتعمل التنمية السياحية على إيجاد نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المناطق والمجتمعات السياحية، نظرا لأن المشروعات تقام بعيدة عن المناطق الصناعية والتجارية العادية، حيث تقام في مناطق الجذب السياحي التي تتميز بجمال الطبيعة في شواطئها وجبالها وبيئتها النباتية والحيوانية، كي يبتعد السائح عن مشكلة البيئة التي أوجدتها الصناعات والارتقاء الحضاري وازدحام السكان في المدن الكبرى.

سنتطرق في هذا المبحث إلى المشاكل البيئية التي تؤثر على السياحة وكذلك تأثير السياحة على البيئة في الجزائر.

أولا: المشاكل البيئية بالجزائر وتأثيرها على السياحة

يتموقع أثر أعمال التنمية على الوسط الساحلي والبحري أساسا في الشواطئ التي تتميز بدرجة كبيرة من التعمير وتمركز للأنشطة (الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة وجيجل) وتتمثل الأضرار البيئية في هذه المناطق في فساد نوعية المياه والرواسب البحرية وتراجع التنوع البيولوجي وتزايد حدة انجراف الشواطئ، الاحتلال الفوضوي وغير الانتقائي للشواطئ وسوء استغلال الموارد الصيدية.

1- المشاكل البيئية بالمناطق الشاطئية:

يمكن حصر المشاكل التي تعاني منها البيئة في المناطق الساحلية في النقاط التالية[1]:

- **نوعية مياه الشواطئ:** لا تزال كمية المياه القذرة التي تصب في البحر بدون معالجة، وتستقبل المناطق الشاطئية المجاورة للمراكز الحضرية والصناعية والمينائية الكبرى تدفقات ملوثة من عدة مصادر كالمخلفات المنزلية للمدن الكبرى المفتوحة على الواجهة البحرية (وهران، مستغانم، سكيكدة) ومخلفات

[1] قعيد لطيفة، السياحة الخضراء كآلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة-دراسة حالة الجزائر مع الإشارة إلى بعض النماذج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة البيئية والسياحية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص-ص: 169-170.

الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية الساحلية (أرزيو، مستغانم، سكيكدة)، ومخلفات محطات الطاقة الكهربائية (مرسى الحجاج، الجزائر، رأس جنات). ويشكل التلوث بالمحروقات تهديدا للبيئة في الجزائر حيث تعتبر الخسائر والتسربات المتراكمة من بين عوامل عديدة تهدد بوضعية بيئية مخيفة (الإضرار بالموارد البيولوجية، تدهور نوعية الشواطئ وخاصة شواطئ الاستحمام).

- **التنوع الإحيائي الشاطئي والبحري:** تشكل أعشاب البوسيدونيا المحيطية (Posidonia oceanic) جزءا هاما من تراث أعماق البحر الجزائري، ولها دورا ايكولوجيا هاما في إنتاج الأوكسجين الذائب وحماية الشاطئ من الانجراف، غير أن هذه المستوطنات النباتية لم تكن بعد موضع جرد كامل أو متابعة منتظمة وأشارت الأبحاث أن هذه المروج البحرية مآلها نحو التدهور.
- **وضعية الساحل الرملي:** في غياب دراسات نظامية حول الشواطئ، نلاحظ تراجع شواطئ السباحة في الجزائر ونجد حوالي 10 % فقط في حالة استقرار، ويعود ذلك إلى:

أ-الأسباب الطبيعية: يشير تشكل الشواطئ البحرية إلى فترة من الندرة الرسوبية بسبب اعتماد تموينها بالرسوبيات على المساهمات القارية وحدها، كما أن التسارع النسبي لارتفاع مستوى البحر يقدر ب 1,5 م في السنة يزيد من تقديم خط الشاطئ، وتتسبب القوة المائية الحالية التي أصبحت أكثر شدة من الماضي في انجراف الشواطئ.

ب-الأسباب البشرية: يتأثر توازن الشواطئ بفعل الأنشطة الإنسانية والتي تتمثل في:

- اضطرابات العبور الساحلية: تترجم هذه الظاهرة بالأثر الذي يمارسه السد بفعل الحواجز المينائية؛
- الاستخراج المفرط لمواد البناء (الرمل): شهدت مؤخرا السواحل استغلال مفرط للموارد؛
- سوء استغلال الشواطئ: بسبب البناء والتهيئة الفوضوية بالقرب من الشواطئ (موريتي، الجميلة)؛
- الضغوط على الموارد: تعرف ظاهرة الاستغلال المفرط كالاستخراج والاقتطاع المفرط للموارد وخاصة الرمال والموارد الصيدية نوع من الضغوط.

2- تدهور التراث:

يعود تدهور التراث إلى أضرار طبيعية وبشرية تتمثل في[1]:

[1] المرجع السابق، ص ص:171-172.

- **الأضرار الطبيعية:** تعتبر الأمطار وخاصة المصحوبة بالعواصف من العوامل الهامة المسببة لخسائر فادحة في القصور المبنية بالطوب الطيني، وخاصة في وادي الساورة، إذ تصبح أعمال الترميم ضرورية بعد الأمطار.

أما بالنسبة للمواقع والآثار التاريخية الشاطئية، فنجد أن ملح البحر يحدث تآكل لأحجار النصب التاريخية (تيبازة، شرشال، هيبون) وكذلك هياكل الرخام أو النحاس (شرشال، هيبون) وهناك عنصر آخر للتدهور الطبيعي ويتمثل في الهزات الأرضية التي تضرب هياكل مواقع الآثار التاريخية (تيبازة، شرشال الناظور).

- **الأضرار البشرية:** يشكل العمل الإنساني العامل الأساسي لتدهور التراث التاريخي والأثري، وقد لوحظ في هذا الإطار قيام التطور الحضري على حساب الحظيرة الأثرية، فهناك تخصيصات للبناء في المحيط الأثري للمنصورة (تلمسان)، توسع مدينة تيبازة على حساب الآثار التاريخية كأمثلة صارخة من شأنها أن تتكرر.

ثانيا: تأثير السياحة على البيئة بالجزائر

يمكن القول بالنسبة لتأثير السياحة على البيئة في الجزائر أنه أقل حدة مقارنة مع الدول التي تشهد تدفقا سياحيا كبيرا وتوسعا في أنشطتها السياحية، ومع ذلك فهي ليست بمنأى عن هذا التأثير، الذي يظهر من خلال أوجه متعددة تمس البيئة الطبيعية، المادية والاجتماعية للبلاد في ظل غياب رقابة ورعاية السلطات المحلية للمناطق السياحية وسيتم توضيح ذلك من خلال[1]:

1- التأثيرات على مستوى الشواطئ:

تعد المرافق السياحية المتواجدة على طول الشريط الساحلي الجزائري مصدرا لتلوث البيئة، وذلك من خلال الرمي العشوائي للفضلات والمخلفات التي تطرحها هذه المرافق، والتي تهدد صحة السياح الذين يترددون عليها طلبا للراحة والاستجمام.

وقد تشهد العناصر البيئية أشكالا أخرى من الهدر والتلوث نتيجة لممارسات خارجية من أطراف أجنبية مثلما حدث لمياه البحر على مستوى ميناء الجزائر العاصمة، التي تم تلويثها من قبل إحدى السفن السورية

[1] المرجع السابق، ص- ص: 173-176.

التي تحمل اسم "الحاج نايز"، نتيجة تسرب كميات من الطلاء أثناء أشغال دهن وطلاء الهيكل الخارجي للسفينة.

2- التأثيرات على مستوى المناطق الأثرية والتاريخية:

تتعرض المواقع التاريخية والأثرية إلى سلسلة من الإتلاف التي تتراوح بين الخربشات العادية إلى النهب التخريب والتهريب، وفي هذا الإطار تعتبر الحظائر الوطنية للطاسيلي الهقار ومواقع الأطلس الصحراوي أكثر الأماكن تضررا، كما تعتبر"قصبة الجزائر" وقصور"الداي حسين" من المواقع التاريخية المهددة بالزوال ويعتبر السياح أهم المسؤولين عن هذا النهب الذي تمثل في خسارة لا تعوض للشاهد الوحيد عن حضارات ماقبل التاريخ.

3-التأثيرات الناجمة عن النقل:

يؤثر النقل بشكل كبير على البيئة بفعل الغازات السامة والخانقة التي يطرحها في الجو، والمتمثلة أساسا في أكسيد الكبريت والنيتروجين وأول وثاني أكسيد الكربون، وبعض المركبات التي لم تصل إلى نهاية الاحتراق، وعليه فكلما زادت وسائل النقل كلما ارتفعت الأضرار الناجمة عنها.

المبحث الثاني: نظرة عامة عن ولاية جيجل

تملك ولاية جيجل مؤهلات ومميزات كبيرة خاصة المناظر الطبيعية من جبال، سهول، سواحل وصحاري، إضافة إلى آثار تاريخية وثقافية ودينية تؤهلها لتكون منطقة سياحية بامتياز.

المطلب الأول: تقديم ولاية جيجل

تعرف ولاية جيجل بطابعها السياحي وتتوفر على العديد من الإمكانيات والمؤهلات الطبيعية ومقومات البنى التحتية، هذه العوامل جعلت منها منطقة دائعة الصيت في المجال السياحي وجعلتها وجهة سياحية على المستوى الإقليمي.

أولا: لمحة تاريخية عن ولاية جيجل

جيجل ولاية عريقة تعود إلى آلاف السنين، حيث يرجع تأسيسها إلى عهد الفينيقيين، فقد كانت محطة للعديد من الحضارات التي نجد آثارها هنا وهناك على مستوى إقليم الولاية، تاريخ المنطقة يتميز بحركة كبيرة

وغنية بالأحداث فأول اسم أطلق عل المنطقة هو اسم إيجلجيلي وهي كلمة فينيقية تتكون من شطرين، الشطر الأول "إي" يعني جزيرة ساحلية، والشطر الثاني "جيل جيل " فهو يعني دائرة الحجر، غير أن هذه التسمية طرأت عليها تغييرات كثيرة عبر التاريخ، فمن إيجيلجيلي إلى جيجل الحالية.

إن الانحطاط المتدرج للحضارات الرومانية سمح بتحرير القبائل البربرية في الجبال واسترجاع سيادتها وتقاليدها، لتشهد بعد ذلك تسابق الغزاة للاستيلاء على موقعها الاستراتيجي الذي تتميز به، منها الوندال (429) والبزنطيين(533) إلى حين وصول العرب حاملين إلى سكان المنطقة رسالة الإسلام على يد موسى بن نصير، وضلت الولاية مطمعا لعدة دول حاولت استعمارها حيث استنجد السكان بالأخوين عروج وخير الدين سنة 1514 م، وبهذا تعد جيجل أول مدينة يدخلها الأتراك، وفي سنة 1839 م وكبقية ولايات الجزائر تم احتلالها من طرف المستعمر الفرنسي، ورغم مرور عدة عوامل طبيعية وبشرية بالمنطقة كزلزال 1856 م وتعاقب عدة حضارات على ترابها، إلا أن جيجل احتفظت برونق جمالها وسكونها وخضرة جبالها التي لاتفارق البحر أبدا[1].

ثانيا: الموقع

تحتل ولاية جيجل موقعا استراتيجيا هاما تقع في الشمال الشرقي للبلاد، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الشرق ولاية سكيكدة، من الغرب ولاية بجاية، أما من الجنوب فنجد ولايتي سطيف وميلة، إذ تتربع على مساحة 2.398.63 كلم^2 تطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 120كلم (حوالي 10/1 من الشريط الساحلي الجزائري).

أما بالنسبة للتقسيم الإداري فقد قسمت جيجل إلى28 بلدية و11 دائرة، ومن بين البلديات توجد13 بلدية ساحلية كما هو موضح في الجدول والخريطة المواليين:

[1] المنوغرافيا السياحية لولاية جيجل، مديرية السياحة، 2015.

الجدول رقم(06): التقسيم الإداري لولاية جيجل

الدائرة	البلديات
جيجل	جيجل
زيامة المنصورية	زيامة منصورية ، إيراقن سويسي
العوانة	العوانة ، سلمى بن زيادة
الطاهير	الطاهير ، الأمير عبد القادر ، أولاد عسكر ، الشحنة ، وجانة
تاكسنة	تاكسنة ، قاوس
جيملة	جيملة ، بن ياجيس
سيدي معروف	سيدي معروف، أولاد رابح
الميلية	الميلية ، أولاد يحي
السطارة	السطارة ، غبالة
العنصر	العنصر، بني حبيبي، واد عجول، بالهادف
الشقفة	الشقفة، برج الطهر، القنار، سيدي عبد العزيز

المصدر: مديرية السياحة.

الشكل رقم (9) : البلديات الساحلية لولاية جيجل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على خريطة مقدمة من مديرية السياحة.

ثالثا: الواقع الاقتصادي والاجتماعي للولاية جيجل

إضافة إلى الموقع الإستراتيجي الذي تتميز بها الولاية والتاريخ العريق الذي مرت به، فهي تتوفر على أنشطة اقتصادية تدعم التنمية المحلية فيها ومن أبرز هذه الأنشطة نجد:

-**الفلاحة:** تعتبر الفلاحة النشاط الاقتصادي الرئيسي للولاية، حيث يمثل مجموع الأراضي المستغلة في الفلاحة ب99.022 أي بنسبة 41.43% من إجمالي المساحة، حيث تعتبر زراعة الخضر والفواكه هن أهم النشاطات، إضافة إلى زراعة الزيتون وتربية الأبقار، الأغنام، المعز والدواجن التي أصبحت منتشرة بكثرة في الجبال؛

-**الصناعة:** تزخر ولاية جيجل بموارد وإمكانيات طبيعية هامة، نذكر منها غابات، جبس، كلس، رمل حصى، موارد مائية وشبكة طاقوية معتبرة، محطة الكهربائية، تؤهلها لكي تصبح منطقة توسع اقتصادي وبالتالي قطب اقتصادي هام، وذلك بإنشاء وحدات للصناعة الصغيرة مثل وحدات لمواد البناء، تحويل ومعالجة الفلين، المصبرات والمواد الغذائية الخ، يتكون من قطاع عام ويضم المؤسسات مثل مصنع الجلود بجيجل، وقطاع خاص مثل النقل.

-**التجارة:** سجلت ولاية جيجل وجود 20.121 متعامل اقتصادي مسجل على مستوى السجل التجاري منهم 19.121شخص طبيعي و734 شخص معنوي؛

-**الصيد البحري:** تقدر المساحة البحرية لولاية جيجل ب 10166كلم^2 فهي تستحوذ على إمكانيات بحرية كبيرة تحتوي على منائين ميناء جيجل(بوالديس) وميناء زيامة المنصورية ويوجد ميناء قيد الانجاز بالعوانة.

المطلب الثاني: الإمكانيات السياحية بالولاية

تزخر ولاية جيجل بإمكانيات طبيعية ثقافية تاريخية متنوعة جعلتها تمتاز بجاذبية سياحية، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

أولا: المقومات الطبيعية : تتمثل المقومات الطبيعية للولاية فيما يلي[1]:

- الشريط الساحلي: امتداد طبيعي على طول 120كلم من زيامة المنصورية غربا إلى واد الزهور شرقا تصادفك شواطئ وخلجان متناثرة على طول الساحل، يضم الشاطئ الجيجلي 50 شاطئ منها شواطئ ذات الرمال الذهبية الواسعة، والشواطئ الصخرية؛

[1] المرجع السابق.

- الكورنيش الجيجلي: هو عبارة عن لوحة طبيعية خلابة تتعانق فيها الجبال مع البحر، ممتدة من زيامة المنصورية إلى العوانة تتخللها غابات الفلين، يمتاز بندرة جماله فهو يعد من أجمل المواقع على المستوى العالمي؛
- الكهوف العجيبة: تعد من أهم المعالم السياحية، تقع بين العوانة وزيامة المنصورية على بعد 35كلم عن وسط المدينة، وقد اكتشفت سنة1917م من طرف عمال الجسور والطرقات أثناء قيامهم بشق الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين جيجل وبجاية، هذه المغارة تشكل ظاهرة كونية عجيبة من عجائب الطبيعة من حيث الشكل والنقوش التي صنعتها الصواعد والنوازل التي تشكلت بفعل ظاهرة تسرب مياه الأمطار المحملة بالكلس والأملاح المعدنية، وهي الآن مفتوحة ومجهزة لاستقبال الزوار؛
- غار الباز: هو عبارة عن مغارة واسعة مفتوحة على طريق زيامة المنصورية، موقعه يعود إلى ما قبل التاريخ، تمت تهيئته لاستقبال كل فئات الزوار؛
- المنار الكبير (رأس العافية): تم إنجازه سنة1865م من طرف الحرفي "شارل سالف" الذي كانت حرفته النقش عن الحجارة، هدفه الأساسي توجيه البواخر إلى بر الأمان؛
- الحظيرة الوطنية لتازة: هي محطة لجدب السياح الباحثين عن الترفيه والراحة،تتربع الحظيرة على مساحة 3807 هكتار، فهي تتميز بتنوع غطائها النباتي وتركيبتها الحيوانية، مما يجعلها تساهم في تطوير السياحة الجبلية؛
- حديقة الحيونات: موقع سياحي هام متواجد ببلدية العوانة هيئت لاستقبال الزوار ابتداء من شهر جويلية من عام 2006م، أهم ما يميز هده الحديقة هو احتضانها لعدة أنواع من الحيوانات النادرة وأشكال مختلفة من الطيور المحمية من طرف القانون، وهدا ما جعلها محطة لتهاتف العديد من الزوار؛
- البحيرات الطبيعية: توجد على مستوى الولاية ثلاثة بحيرات طبيعية وهي:
  - بحيرة بني بلعيد (دائرة العنصر) مساحتها 120 هكتار؛
  - بحيرة غدير بني حمزة (دائرة الشقفة بالقنار) مساحتها حوالي 36 هكتار؛
  - بحيرة غدير المرج (دائرة الطاهير) مساحتها 5 هكتار.
- الجزر والشبه جزر:ونجد فيها الجزيرة الصخرية التي تتواجد بالجهة الغربية للشريط الساحلي بولاية جيجل بالعوانة التي تدعى محليا الدزيرة، وشبه الجزيرة توجد ببوبلاطن وأيضا جزيرة برج بليدة التي تدعى أندريو.
- الغابات: تتميز ولاية جيجل بغابات كثيفة تقدر مساحتها بحوالي 115000هكتار، تمتاز بمناظرها الخلابة المشعة على السياحة الجبلية والصيد، كما تتميز هذه الغابات بثروة نباتية وحيوانية متنوعة يمكن بفضلها

أن تلعب دورا هاما في التنمية السياحية غير الشاطئية خاصة الصحية، الصيد، التجوال، ومن أهم غاباتها نذكر مايلي:

- غابة قروش بالعوانة التي تبلغ مساحتها ب 1026 هكتار؛
- غابة تامنتوت بجيملة والتي تقدر مساحتها ب 8928 هكتار؛
- غابة إيدم: الواقعة ببلدية خيري واد عجول؛
- غابة الماء البارد: الواقعة بتاكسنة.

ثانيا: المقومات التاريخية والثقافية: تزخر ولاية جيجل بمقومات تاريخية، ثقافية هائلة أهمها[1]:

- **المواقع الأثرية والتاريخية:** من بين المعالم الأثرية والتاريخية التي احتضنتها الولاية بسبب تعاقب الحضارات السابقة نجد مايلي:

- **فترة ما قبل التاريخ:** ونذكر منها
  - موقع تاميلا ببلدية الأمير عبد القادر؛
  - جبل مزغيطان: يوجد بالمدخل الغربي لمدينة جيجل يتوسط الطريق الوطني رقم 43؛
  - كهوف الشتا ببلدية جيملة؛
  - الكهوف العجيبة بالزيامة المنصورية.
- **الفترة الفينيقية:** نذكر منها:
  - قبر بحالة جيدة في جبل سيدي أحمد أمقران؛
  - أثار ميناء فينيقي بجيجل؛
  - مقبرة فينيقية بالرابطة بلدية جيجل.
- **الفترة الرومانية:** نذكر منها:
  - أثار مدينة رومانية "شوبة"بالزيامة المنصورية؛
  - فسيفساء بالطوالبية بلدية جيجل.
- **فترة الأتراك:** ونذكر منها:
  - قبر الباي عصمان بأولاد عواط.
- **الفترة الاستعمارية:** ونذكر منها:

[1] المرجع السابق.

- المنار الكبير لرأس العافية تم بناءه عام 1865 م من طرف شارل سالفا.

• **فترة الثورة التحريرية الوطنية:** نذكر منها:

- مغارات مهيأة لاستقبال المجاهدين، مستشفيات ومخابئ للجيش.

➢ **متحف كتامة:** وهو المتحف الوحيد على مستوى الولاية، كان في الأصل مدرسة قرآنية أسسها الشيخ عبد الحميد بن باديس عام 1939 م، وبعد الحرب التحريرية أصبحت مقرا للمكتب الثاني للجيش الفرنسي وبعد الاستقلال عادة لنشاطها الأول، ثم مدرسة لصغار الصم البكم إلى غاية 1993 م حيث حولت إلى مقر لمتحف جيجل.

➢ **دار الثقافة عمر أو الصديق:** مقرها بحي العقابي –بلدية جيجل– افتتحت يوم 04 سبتمبر 2007 م المشروع كلف 35 مليار دج، تضم 03 ورشات وهي: ورشة للمسرح، ورشة للموسيقى وورشة للفنون التشكيلية كما تضم قاعة مطالعة وأخرى للانترنت، إضافة إلى قاعة محاضرات وقاعة عروض فنية تحتوي1080 مقعد وعدة مكاتب كمكتب النشاطات الثقافية.

➢ **الصناعة التقليدية:** إن تنوع الثروات التي تزخر بها الولاية والطابع السياحي المميز لها جعل الحرفيين يتفننون في إبداع أنماط مختلفة من الأدوات التقليدية أهمها: صناعة الأواني الخشبية، صناعة السلالة الصناعات الجلدية، صناعة الفخار والمزهريات، صناعة الأدوات الخشبية.

➢ **الأعياد والمواسم المحلية** : التقاليد الثقافية الجيجلية تتمحور عادة حول العيد الأكثر شيوعا بالمنطقة وهو العيد المحلي للسمك الذي تنظمه الولاية وتحتفل به في جو كله حيوية.

المطلب الثالث: المنشات السياحية في ولاية جيجل

تحتوي ولاية جيجل على العديد من المنشآت القاعدية التي يلجأ إليها السياح خلال فترة إقامتهم في الولاية وتتمثل في مايلي:

- **الفنادق:** تتوفر الحظيرة الفندقية لولاية جيجل على26 وحدة فندقية بطاقة استيعاب إجمالية تقدر ب 1760سرير و869 غرفة، حيث أن أغلبية هذه الفنادق مرتكزة على الشريط الساحلي مما يفسر انتشار السياحة السياحة الشاطئية بالولاية.

الجدول رقم(07): عدد الفنادق في ولاية لسنة 2015

الرقم	البلدية	عدد الفنادق	طاقة الإيواء المستغلة	
			عدد الغرف	عدد الأسرة
01	جيجل	15	431	893
02	الطاهير	2	49	100
03	الأمير عبد القادر	1	80	160
04	سيدي عبد لعزيز	2	100	210
05	الميلية	1	12	21
06	واد عجول	1	20	40
07	العوانة	3	105	192
08	زيامة المنصورية	1	72	144
المجموع		**26**	**869**	**1760**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل سنة 2015.

تسجل ولاية جيجل الآلاف من السياح المحليين والأجانب خاصة خلال موسم الاصطياف مما يستوجب استعداد كل الجهات المعنية، بالإضافة إلى توفير كل المرافق الضرورية لاستقبال السياح، ويمكن توضيح حصيلة نشاط الفنادق خلال سنتي 2014-2015 في الجدول الأتي:

الجدول رقم(08): حصيلة نشاط الفنادق خلال 2014-2015

	2014		2015	
	وصول	ليالي	وصول	ليالي
جزائريين	44369	77564	38549	69029
أجانب	1442	3912	1383	5181
المجموع	45811	81476	39932	74210

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل سنة2015.

ويمكن توضيح النشاط الفندقي أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(10): عدد المتوافدين إلى فنادق الولاية خلال سنتي (2014-2015)

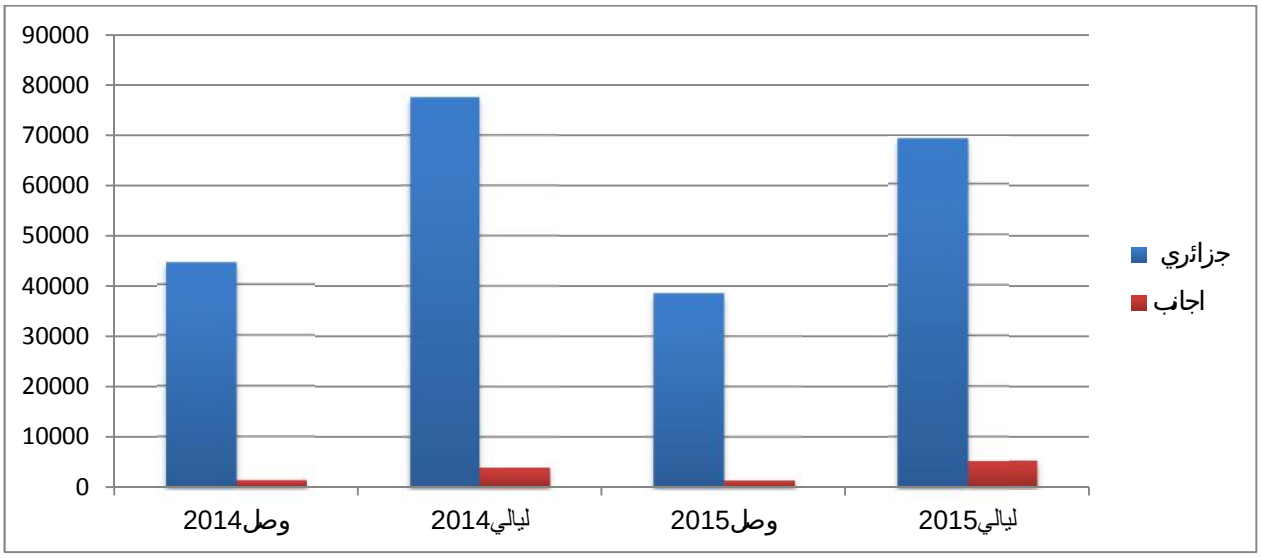

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(8).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد الوصول للمتوافدين الجزائريين خلال سنتي 2014، 2015 متقاربة لكن نلاحظ انخفاض نسبي في سنة 2015، أما بالنسبة لعدد الليالي لسنة 2015 انخفضت بالنسبة لسنة 2014، وبالنسبة للأجانب فنلاحظ أن عدد الوصول خلال سنتي 2014 و2015 متقارب أي زيادة طفيفة أما عدد الليالي فقد ارتفع ففي سنة 2014 كان يبلغ 3912 سائح في حين أصبح في سنة2015 يبلغ 5181 سائح.

- **المخيمات:** تتوفر ولاية جيجل على11 مخيم تجاري بطاقة استيعاب 2484 سرير، تم استغلال 5 مخيمات فقط بطاقة استيعاب 960 سرير سنة 2015، أما الباقي منها فلم تستغل خلال هذه السنة لأنها مغلقة بموجب قرارات ولائية.
- **وكالة السياحة والأسفار:** تتوفر ولاية جيجل على 7وكالات السياحة والأسفار أي بزيادة وكالة واحدة مقارنة بسنة 2014 وتنحصر نشاطاتها في بيع التذاكر، وتنظيم رحلات إلى مختلف الدول بما فيها العمرة حجز فندقي بالإضافة إلى استغلال المخيمات العائلية، ويمكن توضيح حصيلة نشاط وكالات السياحة والأسفار خلال سنتي 2014-2015 في الجدول التالي:

الجدول رقم(09): حصيلة نشاط وكالات السياحة والأسفار خلال سنتي 2014-2015:

	2014	2015
عدد السياح المعالجين الجزائريين	10 096	11 317
عدد السياح المعالجين الأجانب	103	444
رقع الأعمال	77 197 296,20 دج	99 534 840,93 دج

المصدر: إحصائيات مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية جيجل سنة2015.

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(11): عدد المعالجين الجزائريين والأجانب لدى وكالات السياحة والأسفار(2014-2015)

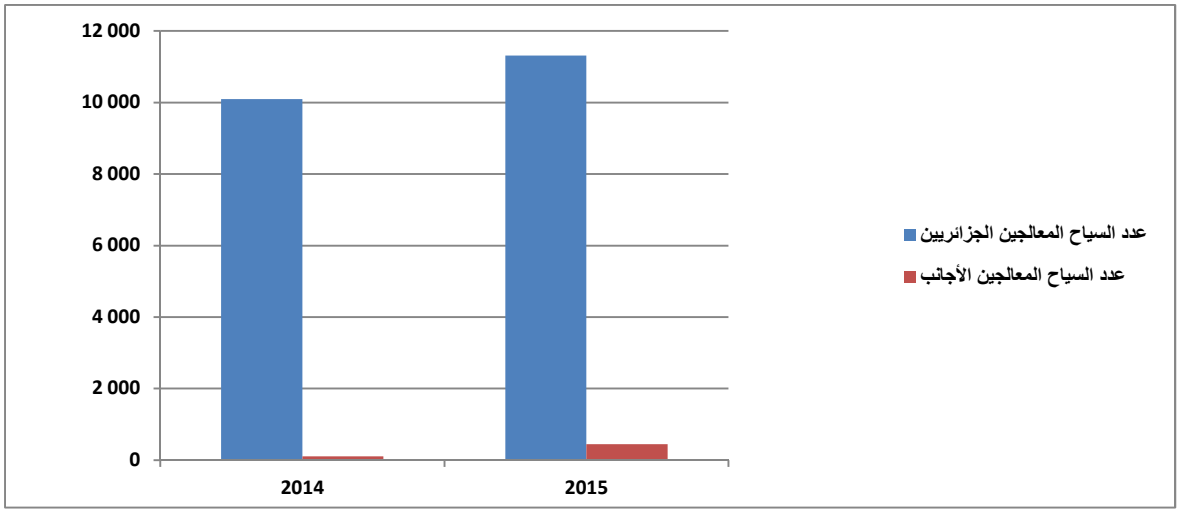

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(09).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد المعالجين الجزائريين لدى وكالات السياحة والأسفار خلال سنة 2014 بلغ 10096 سائح ليرتفع سنة 2015 إلى 11317سائح، أما بالنسبة للمعالجين الأجانب فقد بلغ عددهم 103 سائح سنة 2014، وارتفع هذا العدد إلى 444 سائح سنة 2015 ، هذا الارتفاع كان نتيجة الزيادة في عدد الوكالات السياحية، وكذا إلى انتعاش وتنويع المنتوج السياحي المستغل(عمرة، حج، بيع التذاكر).

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

إن دراسة الوسط الطبيعي لولاية جيجل يبين لنا الثروات والإمكانيات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها المنطقة، والتي تؤكد بأن اقتصادها لا يمكن أن يكون قائما على قطاعي الصناعة والزراعة فقط، بل يجب كذلك الاعتماد على قطاع السياحة الذي يمكن أن يعول عليه في تنمية الإقليم الجيجلي إذا ما استغل بطريقة عقلانية ورشيدة، وكذلك قطاع الصيد البحري الذي يعتبر محرك أساسي لاقتصاد المنطقة.

المطلب الأول: مؤشرات قطاع الصيد البحري في ولاية جيجل

أولا: أسطول الصيد البحري

عرف الأسطول البحري لولاية جيجل تطورا ملحوظا خلال الفترة 2006-2015، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل رقم(12): تطور أسطول الصيد البحري(2006-2015)

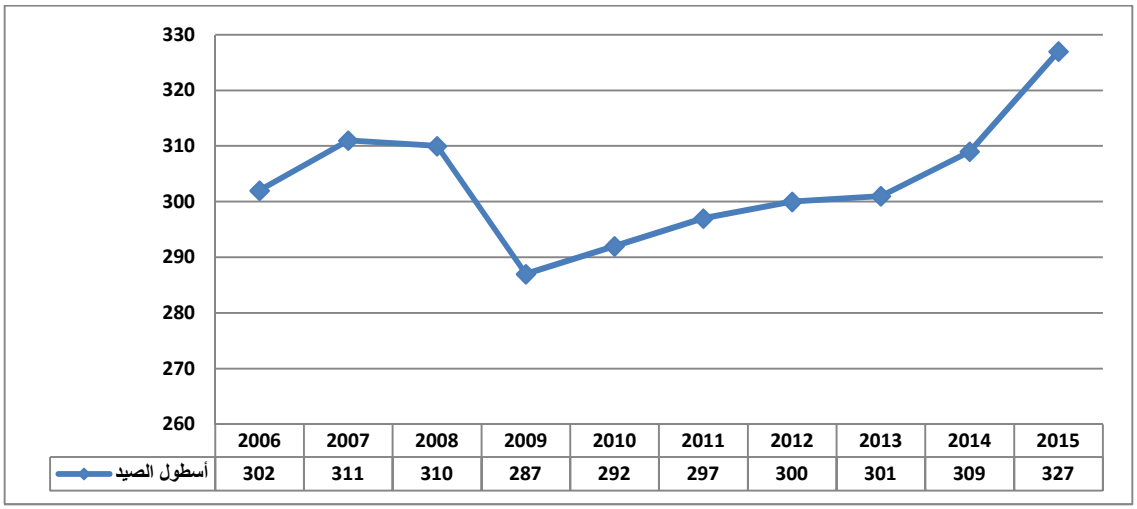

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من قبل مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لسنة 2016.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن أسطول الصيد البحري لميناء جيجل سجل تطورا سنويا ملموسا خلال الفترة(2006-2015)، فقد ارتفع عدد المراكب من 302 مركبة صيد سنة 2006 إلى 327 مركبة سنة 2015، أي بزيادة تقدب ب25 مركبة صيد، حيث سجل الأسطول خلال الفترة(2006-2008)ارتفعا يقدر ب 8 مركبات، ليتراجع سنة 2008 ب 23 مركبة، ليعود من جديد للارتفاع سنة 2009 حتى يبلغ أعلى قيمة له سنة 2015، إذ قدرة الزيادة خلال هذه الفترة ب40 مركبة صيد.

ثانيا: تطور المسجلين في البحر

يلعب العنصر البشري دورا هاما في مجال الصيد البحري، فعلى مستوى ميناء جيجل عرف عدد البحارة المسجلين تطورا ملحوظا خلال الفترة (2006-2015)، ويمكن توضيح هدا التطور في ولاية جيجل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور المسجلين في البحر(2006- 2015)

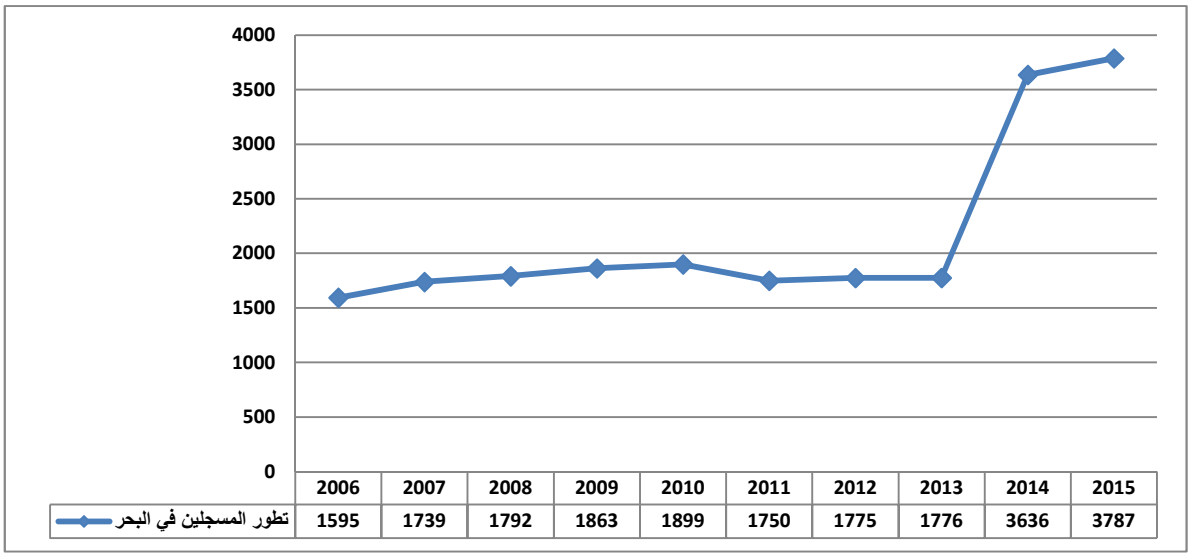

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تطور المسجلين في البحر	1595	1739	1792	1863	1899	1750	1775	1776	3636	3787

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من قبل مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لسنة2016 .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد البحارة في ميناء جيجل انتقل من 1595 بحار سنة 2006 إلى 3787 بحار سنة 2015، هدا يعني أن هدا العدد تضاعف بأكثر من مرتين في الفترة المعنية، فقد ارتفع ب 2192 بحار وبنسبة 137.42%، وعليه فخلال الفترة 2006-2013 لم نسجل ارتفاعا كبيرا إذ ارتفع عدد البحارة ب181 بحار، لكن ابتداء من 2013 حتى 2015 العدد تضاعف بثلاث مرات، حيث سجل خلال هده الفترة 2011 بحار، مما يعني أن القطاع في هذه الفترة كان جادبا لليد العاملة.

ثالثا: تطور الإنتاج السمكي

عرف إنتاج الثروة السمكية في ولاية جيجل تطورات مهمة، هذه الأخيرة لم تكن متوازنة إذ عرفت تدبدبات خلال الفترة (2006 – 2015)، حيث سجلت ارتفاعا تارة وانخفاضا تارة أخرى والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (14): تطور الإنتاج السمكي في ولاية جيجل (2006-2015) (طن)

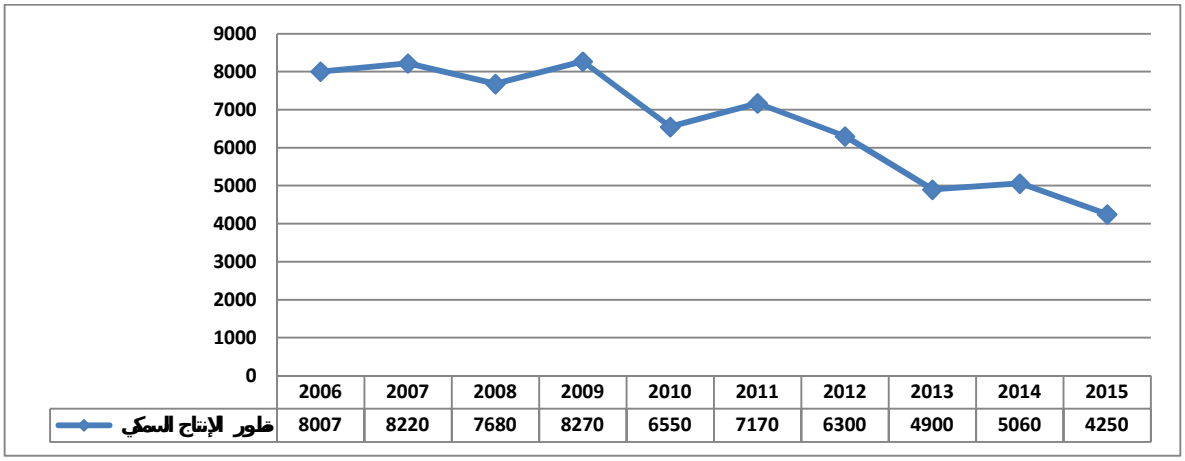

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من قبل مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لسنة 2016.

من خلال الشكل أعلاه تبين لنا أن الإنتاج السمكي في ولاية جيجل قد تراجع من 8007 طن سنة 2006 إلى 4250 طن سنة 2015، وهذا يعني أن الإنتاج انخفض ب بمقدار 3757 طن بقيمة حقيقية أي تراجع بنسبة46.92 %، كما نلاحظ أن الإنتاج السمكي عرف انخفاضا خلال الفترة 2006-2008 بنسبة 4.08%ليرتفع سنة 2009 ب590 طن ودلك راجع لزيادة عدد المسجلين في البحر، ليعود من جديد للانخفاض حتى سنة 2015 ودلك بنسبة 48.60%، حيث تم تسجيل أعلى قيمة للإنتاج سنة 2009 والمقدرة ب8270طن وأدنى قيمة تم تسجيلها سنة2015 ب 4250 طن، وعليه فعلى الرغم من زيادة عدد البحارة خلال فترة الدراسة إلا أننا سجلنا تراجعا للثروة السمكية خلال الآونة الأخيرة.

المطلب الثاني: الأسباب المفسرة لتدهور الإنتاج الصيدي

عرف الإنتاج السمكي بولاية جيجل تراجعا كبيرا خلال الفترة(2006-2015) وذلك راجع إلى الظروف المناخية الصعبة وكذا تدهور الموارد البحرية بسبب التلوث الناتج بالدرجة الأولى عن النفايات والمخلفات البلاستيكية غير القابلة للتحلل طبيعيا التي يخلفها السكان المحليين أو السواح والتي تهدد الحياة البحرية وتشكل خطرا على الأنظمة الإيكولوجية البحرية، بالإضافة إلى الاستغلال المفرط وضعف الإمكانيات بالقطاع، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(15): أسباب تدهور الإنتاج الصيدي حسب الصيادين

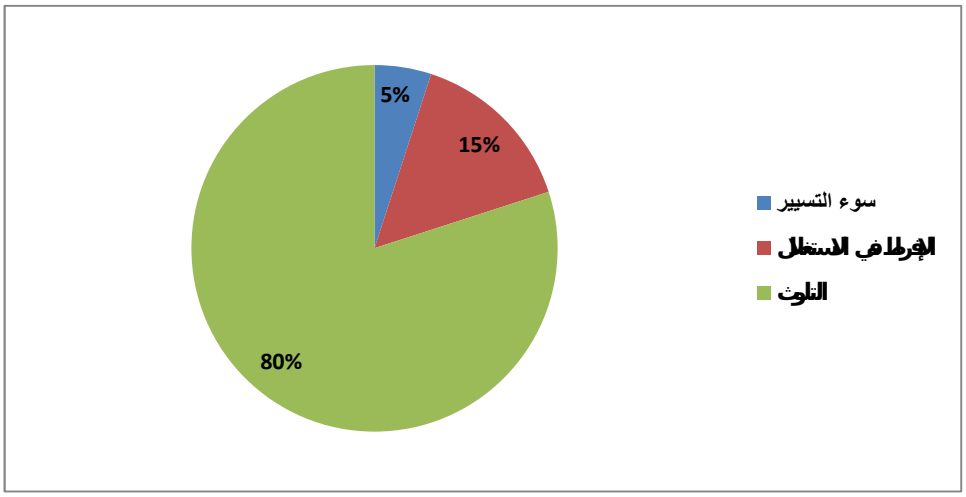

Source: Guedri.S.E and Chakour. S.C, Pescatourism Contribution to Sustainable Development of Artisanal Fisheries in Algeria, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.12, U.S.A, 2015, P117.

نلاحظ من خلال الشكل أن 80% من المستجوبين يرجعون هذا التدهور إلى التلوث والأضرار الناجمة عنه، أما 15% فيرجعونه إلى الإفراط في الاستغلال بينما 5% الباقون فيرجعونه إلى سوء التسيير.

المطلب الثالث: أثر السياحة على قطاع الصيد البحري في جيجل

نظرا لطبيعة الإقليم الجيجلي فإن أغلب الأنشطة الاقتصادية للولاية تتمركز على الشريط الساحلي ما أدى إلى زيادة نسبة التلوث في المنطقة، هذا الأخير يهدد الأنظمة الإيكولوجية البحرية خاصة قطاع الصيد البحري التي سجل تراجعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.

أولا: الأسباب الأساسية لتدهور الثروة السمكية

يعاني الشريط الساحلي الجيجلي من تدهور الموارد والثروات الطبيعية خاصة الثروة السمكية التي سجلت تراجعا كبيرا في الآونة الأخيرة وذلك بسبب التلوث وما ترتب عنه من أضرار على الأنظمة الايكولوجية.

الشكل رقم(16): أسباب التلوث حسب الصيادين

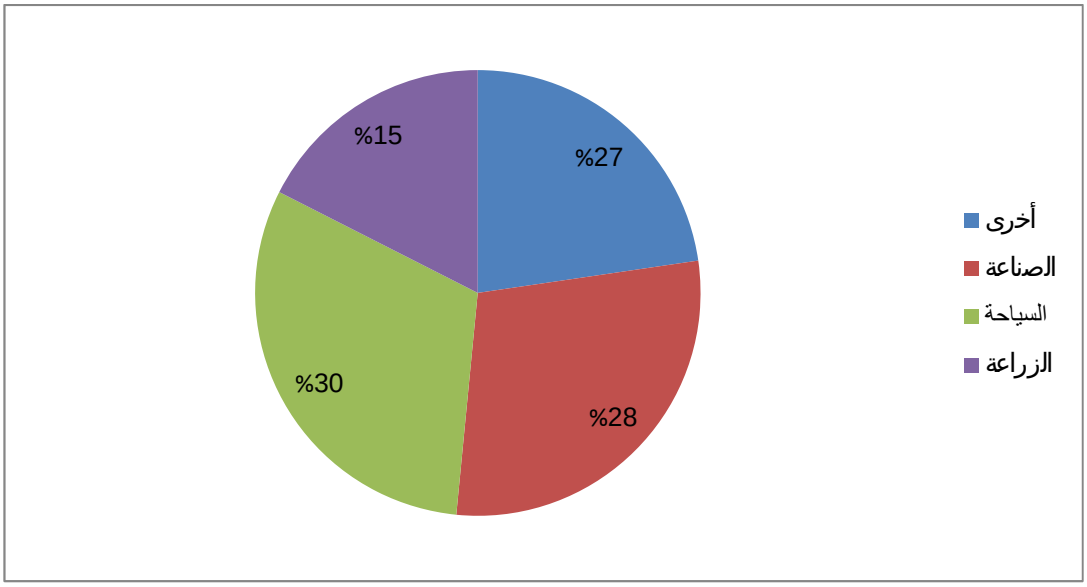

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية 2016 .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة 30% من الملوثات متأتية من قطاع السياحة وذلك ناتج عن مختلف الأنشطة المرتبطة بالسياحة وكذا التصرفات اللاعقلانية التي يقوم بها السواح، بينما نسبة 70% فهي موزعة بين قطاع الصناعة الذي يساهم ب 28% من الملوثات وذلك بسبب تمركز أغلبية المصانع على الشريط الساحلي، وقطاع الزراعة ب15% وذلك من خلال المبيذات والمخلفات الزراعية التي تصب بشكل مباشر أو غير مباشر في البحر، أما 27% فهي ناتجة عن الصرف الصحي وكذا التسربات البترولية التي تحدث في البحر وغيرها من المؤثرات، وعليه فالتلوث يشكل خطرا كبيرا على قطاع الصيد البحري وبالتالي على التنمية المحلية للإقليم.

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة

محاولة تقدير أثر السياحة على التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحرى لدينا:

- **P_n:** قيمة السنة الأخيرة؛
- **P_m:** كمية الإنتاج للسنة الأولى؛
- **C_P:** كمية الإنتاج الصيدي المفقود "إجمالي الانخفاض في الإنتاج الصيدي"؛
- **P_p:** الانخفاض في الإنتاج الصيدي الناتج عن التلوث؛
- **P_{pt}:** انخفاض في الإنتاج الصيدي **الناتج عن** التلوث الناجم عن السياحة؛

- ~: نسبة التلوث، حيث (α= 80%)؛
- : نسبة التلوث الناجم عن السياحة، حيث (β=30%).

حيث:

$$C_P=P_n-P_m \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$P_p=\sim * C_P \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$P_{pt}= * P_p \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

بالاعتماد على هذه المعادلات والشكل رقم (14) تم استخلاص الأشكال الموالية:

الشكل رقم(17): أثر التلوث الساحلي على تدهور الموارد الصيدية وإنتاجية النظام الايكولوجي البحري (الوحدة = طن)

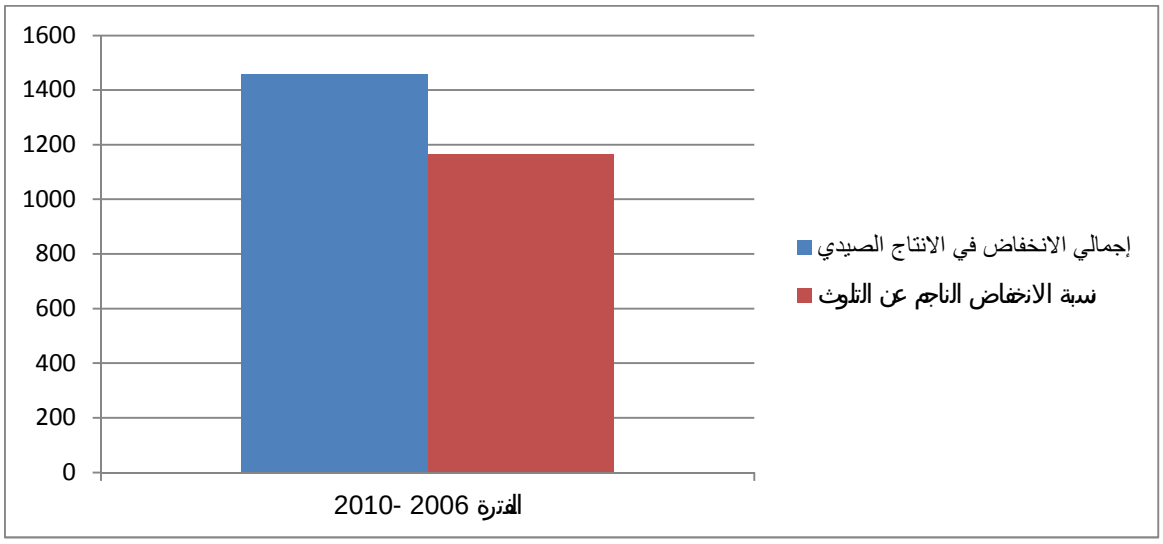

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية، 2016.

من خلال الشكل السابق وبالاعتماد على المعادلة (1) توصلنا إلى أن هذه الثروة تراجعت ب 1457 طن وذلك نتيجة الأضرار التي تمس قطاع الصيد، إذ أن التلوث الذي يعاني منه الساحل ساهم في هذا الانخفاض بنسبة 44% أي بما قيمته 1165.6 طن وذلك بالاعتماد على المعادلة (2)، وهذا التلوث راجع المخلفات الناجمة عن السياحة والصناعة وحتى الزراعة.

الشكل رقم(18): أثر التلوث الناجم عن السياحة الساحلية على تدهور الموارد الصيدية وإنتاجية النظام الايكولوجي البحري (الوحدة = طن)

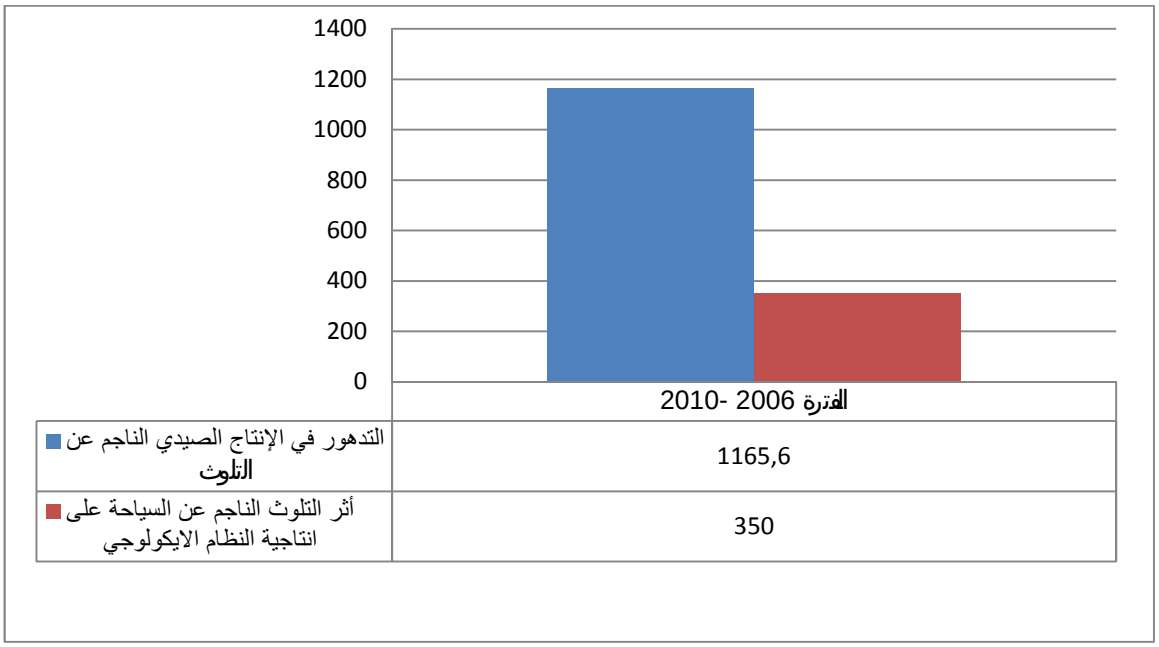

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية، 2016.

من خلال الشكل أعلاه وبالاعتماد على المعادلة (3) نلاحظ أن التراجع المسجل في الإنتاج الصيدي الناتج عن التلوث والذي قدر ب1165.6 طن يساهم فيه التلوث الناجم عن السياحة بنسبة 23% أي بما قيمته 350 طن.

الشكل رقم (19): أثر التلوث الساحلي على تدهور الموارد الصيدية وإنتاجية النظام الايكولوجي البحري (الوحدة = طن)

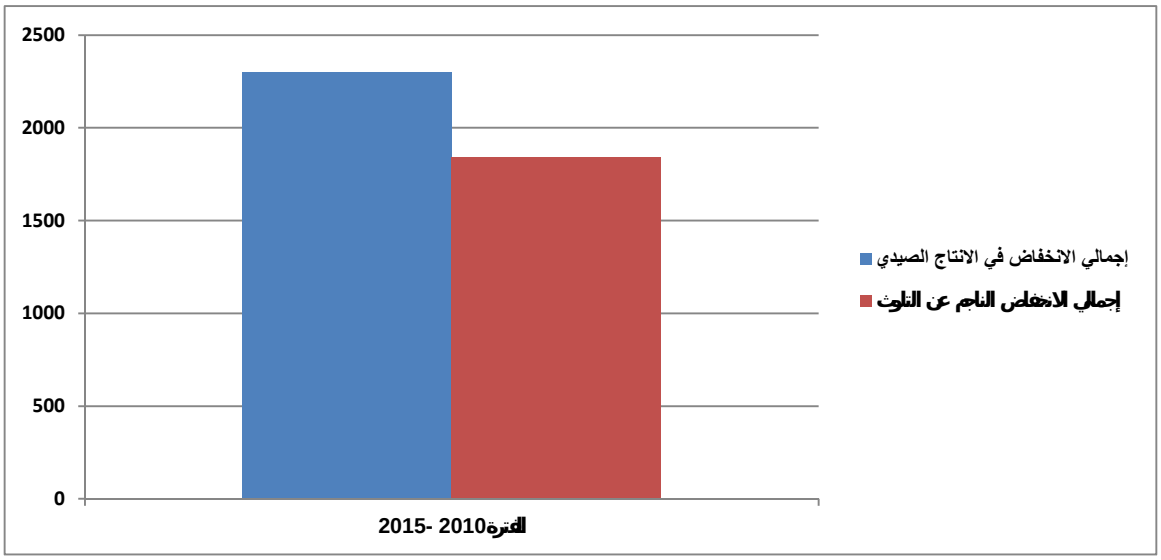

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية، 2016.

خلال الفترة (2010–2015) فإنه رغم زيادة الأسطول البحري وكذا عدد المسجلين في البحر إلا أن الإنتاج السمكي سجل تراجعا كبيرا فبالاعتماد على المعادلة(1) وجدنا أن هذا التراجع قدر ب 2300 طن، وبالاعتماد على المعادلة(2) وجدنا أكثر من نصف هذه القيمة أي ما قيمته 1840 طن تراجع بسبب الأضرار الناجمة عن التلوث، وهذا التلوث راجع المخلفات الناجمة عن مجموعة من القطاعات خاصة القطاع السياحي، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(20): أثر التلوث الناجم عن السياحة الساحلية على تدهور الموارد الصيدية وإنتاجية النظام الايكولوجي البحري (الوحدة = طن)

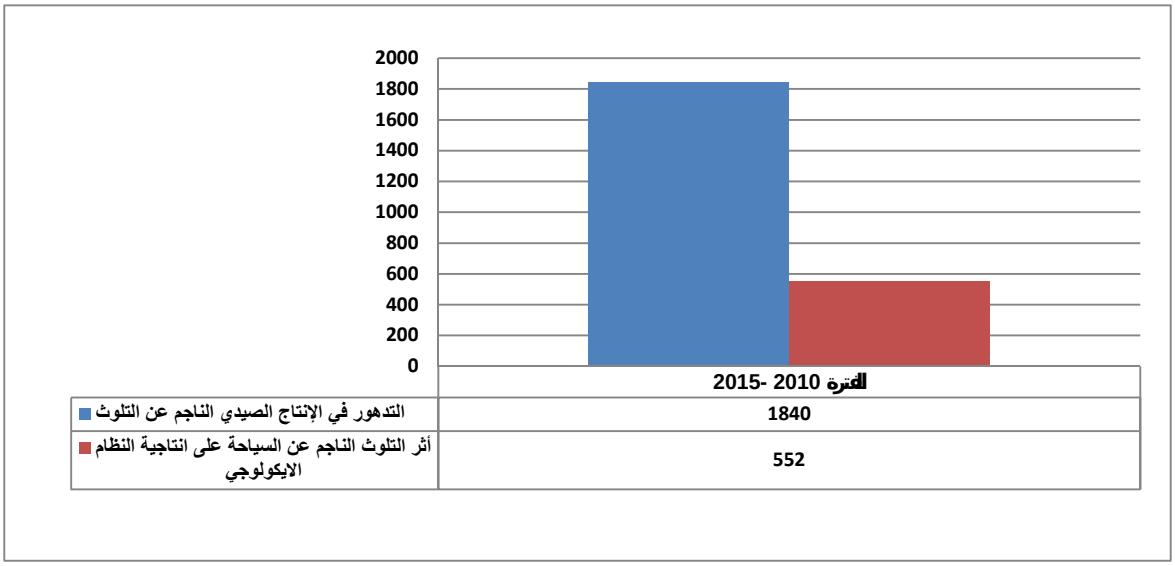

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسة الميدانية2016

من الشكل السابق نلاحظ أن التراجع المسجل في الإنتاج الصيدي الناتج عن التلوث والذي قدر ب1840 طن ساهمت فيه السياحة بما قيمته 552 طن، وذلك بالاعتماد على المعادلة (3)، حيث أن تزايد عدد السياح على الإقليم الساحلي الجيجلي أدى إلى زيادة النفايات وبالتالي ارتفاع نسبة التلوث ما أدى إلى تدهور النظام الإيكولوجي البحرى.

وعليه يمكن القول أن السياحة تؤثر على قطاع الصيد البحري وبالتالي على مجتمع الصيادين باعتبارهم العنصر الأكثر تضررا، ولهذا يجب البحث عن الطرق والوسائل المناسبة لتنمية السياحة الساحلية مع المحافظة على الموارد المتاحة في الإقليم، وذلك في إطار أي سياحة لأي إقليم.

إضافة إلى الخصائص التي تميز الإقليم الساحلي الجيجلي، فإنه يمكن للإيكوسياحة أن تكون خيارا وبديلا للسياحة التقليدية، حيث أن ذلك يساهم في تحسين رفاهية السكان المحليين من جهة، إضافة إلى المساهمة في الحفاظ على قدرة الأجيال المستقبلية في الاستفادة من كل الخدمات التي يقدمها النظام الايكولوجي البحري.

الشكل رقم (21): الإيكوسياحة كخيار لبلوغ تنمية الإقليم الساحلي

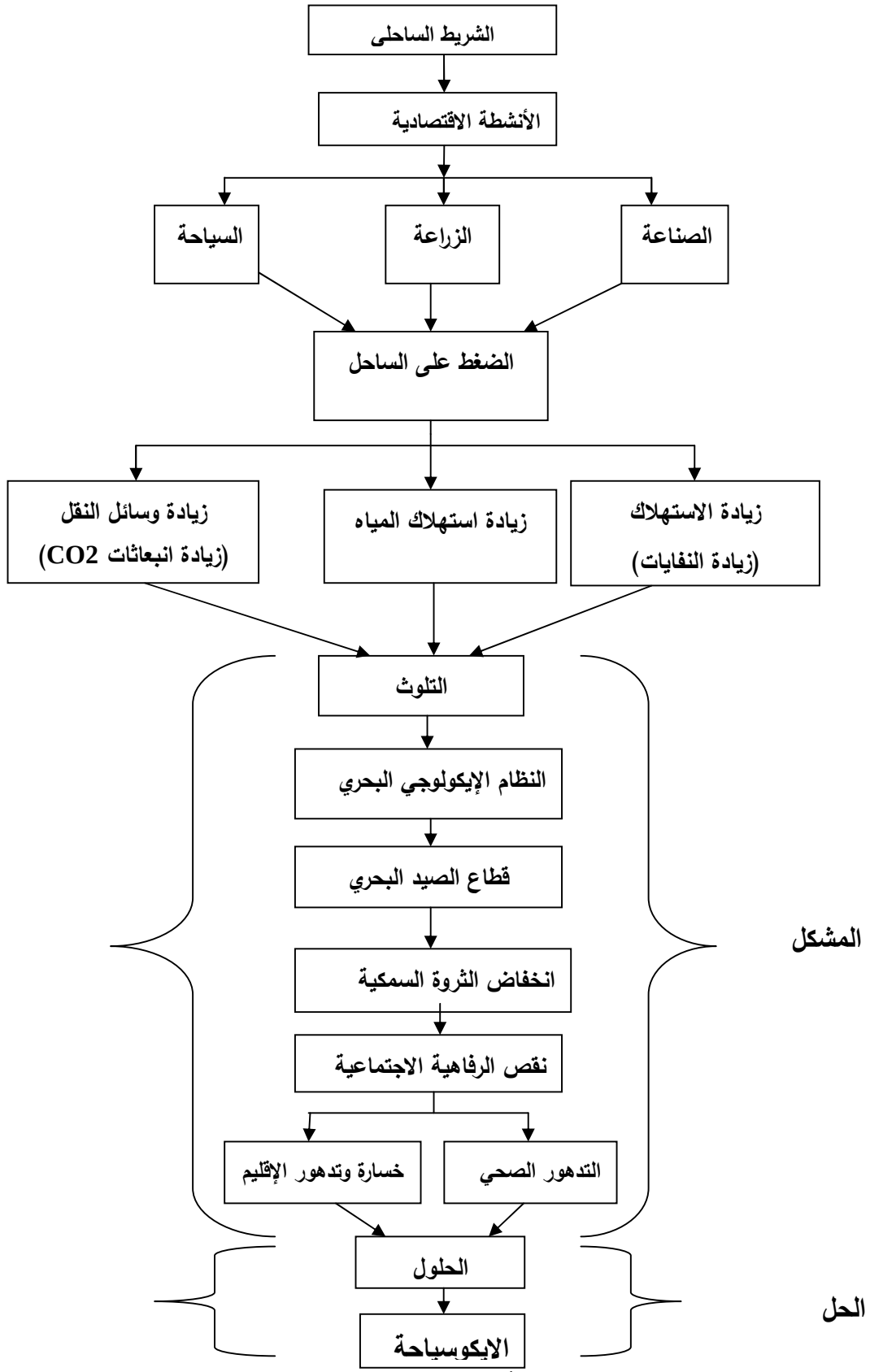

المصدر: (نتيجة الدراسة) بالاعتماد على مساعدة الأستاذ المشرف.

خلاصة الفصل

تتمتع ولاية جيجل بمؤهلات سياحية تتنوع بين المؤهلات الطبيعية والإمكانيات البشرية ومقومات البنى التحتية الأساسية وهي عوامل كان من المفترض أن تجعلها مصاف الوجهات السياحية على المستوى الإقليمي، إلا أننا سجلنا أن عوامل الجدب السياحي تقتصر على تلك المرتبطة بالجوانب الطبيعة، فعلى الرغم من اشتهار الولاية بطابعها السياحي إلا أن هذا النشاط لا يساهم بشكل كبير في تحريك عجلة التنمية المحلية وهذا راجع إلى نقص الهياكل السياحية وضعف الخدمات المقدمة وارتفاع أسعارها، هذه الوضعية هي نتيجة إهمال السلطات المعنية.

إضافة إلى ذلك فإن تحليل العلاقة بين السياحة الساحلية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم الساحلي الجيجلي، يبين لنا مدى أهمية هذا النوع من السياحة، خاصة في ظل الإمكانيات والمقومات السياحية الكبيرة التي يزخر بها هذا الإقليم، وإنعاش السياحة الساحلية وجعلها أحد محركات التنمية فيها يتطلب مقاربة خاصة تراعي خصوصيات هذه الأقاليم من جهة، إضافة إلى مراعاة التوجه الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأقاليم من جهة أخرى، وهذا لتجنب خلق صراعات بين مختلف القطاعات وتجنب تحسين رفاهية فئة معينة من المجتمع على حساب فئة أخرى، حيث أن الإيكوسياحة يمكن أن تكون بديلا للسياحة التقليدية، حيث أنها تساهم في تحسين رفاهية السكان المحليين، إضافة إلى المساهمة في الحفاظ على قدرة الأجيال المستقبلية في الاستفادة من كل الخدمات التي يقدمها النظام الايكولوجي البحري عن طريق تطوير ثقافة الاستهلاك البيئية وسلوك السائح الذي يأخذ في الحسبان متطلبات الإيكوسياحة.

الـــخـــاتـمـة

يشغل قطاع السياحة حيزا واسعا في النشاط الاقتصادي باعتباره قطاعا حيويا يساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام، وقادر على جلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها، إلا أننا نجده في الجزائر لم يرقى بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، فبالرغم من الموارد والمقومات السياحية المتاحة في البلد من ساحل، جبال، هضاب وصحاري، حيث في كل منطقة من هذه المناطق معالم تاريخية زادتها أهمية وعمقت من طابعها السياحي والتي تجعلها وجهة سياحية رائدة، إلا أنه وبالمقابل نجد القطاع يعاني من عدة عراقيل ومشاكل تحول دون تنميته، فالجزائر وبالرغم من امتلاكها لجميع الخصائص الطبيعية السالفة الذكر إلا أنها تعتمد على مورد واحد ألا وهو الساحل الذي يعتبر منطقة حساسة وهشة، الأمر الذي أدخله في صراع قطاعي وزاد من مشاكله خاصة المرتبطة بالبيئة التي تتعرض لضغوطات كبيرة جراء المخلفات الزراعية، الصناعية وكذا السياحية.

كذلك الأمر بالنسبة لولاية جيجل فهي كغيرها من الولايات الساحلية غنية بثروات طبيعية وأماكن سياحية لا يستهان بها على المستويين الاقتصادي والسياحي، فهي منطقة حساسة إذ تعتمد على السياحة الساحلية التي تلعب دورا حيويا في التنمية، ولكن الضغوط البيئية الناتجة عن تنمية غير مستدامة تؤدي إلى الإضرار بالقطاع السياحي والبيئة على حد سواء، فالاستنزاف والاستغلال اللاعقلاني لمواردها يعرض أنظمتها البيئية إلى أضرار إيكولوجية تهدد بتدهور وانقراض العديد من الأنواع النباتية والحيوانية الموجودة في المنطقة.

وباعتبار السياحة نشاط بشري يقوم على الاحتكاك سواءا المباشر أو غير المباشر مع مختلف الأنظمة الإيكولوجية، يمكن أن نجدها أحد أسباب الأخطار الإيكولوجية التي جعلت من حياة الإنسان ومعه كل الكائنات الحية تتأرجح نحو الزوال، وبالتالي خلق نشاط يراعي الأهمية الإيكولوجية للمنطقة المقصودة وحمايتها من التدهور والاندثار هي حتمية يفرضها الواقع المعاش.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الإيكوسياحة تجسد الصورة المثالية لممارسة معظم الأنشطة الترفيهية فهي خيار استراتيجي لبلوغ التنمية من جهة والمحافظة على الموارد الطبيعية من جهة أخرى.

النتائج:

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن السياحة الساحلية لها مكانة بارزة ضمن الأنشطة السياحية والاقتصادية الأخرى، ونضرا لمكانتها أصبحت السياحة الساحلية مطلبا للإنسان؛
- الإقليم الساحلي الجيجلي يزخر بالإمكانيات والمقومات السياحية الكبيرة ما أدى إلى إنعاش السياحة الساحلية وجعلها أحد محركات التنمية فيه؛
- يعد الإقليم الساحلي من أهم الأوساط الطبيعية الجالب للأنظار حيث يحتل الصدارة في الاستغلال و التموطن البشري؛
- إن تمركز السياح في الأقاليم الساحلية، أدى إلى حدوث ضغط على الشريط الساحلي وبالتالي تهديد الأنظمة الايكولوجية بالإقليم؛
- تأثر التنمية السياحية في ولاية جيجل، سلبيا على التنمية المحلية المستدامة خاصة قطاع الصيد البحري، وذلك من خلال تناقص الثروة السمكية مما يؤثر على فئة الصيادين؛
- الإيكوسياحة أداة فعالة لتطوير فرص العمل المحلية، دون تدمير البيئة.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة الذكر ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات التي نعتقد أنها مهمة لتنشيط السياحة في ولاية جيجل والمتمثلة في:

- العمل على تحويل النشاط السياحي إلى سياحة على مدار السنة وليست سياحة موسمية في فصل الصيف فقط؛ أي العمل على تنويع السياحة زمانيا ومكانيا؛

- ضرورة الاهتمام بالتنمية السياحية المستدامة من خلال الاستغلال العقلاني للموارد والإمكانيات السياحية المتوفرة في الإقليم؛
- للنهوض بتنمية الإقليم وحتى تنمية سياحية ساحلية يجب إعادة تثمين الإقليم ككل وإعادة توزيع النشاطات على كافة مساحات الإقليم وذلك لتخفيف الضغط على الساحل؛

- المحافظة على كل المقومات الطبيعية، التاريخية والثقافية وغيرها المتوفرة في ولاية جيجل، لأنها تعتبر عامل جذب مهم للسياح؛
- إشراك السكان المحليين في مشاريع التنمية السياحية والعمل على تعليمهم وتدريبهم لاستقبال السياح والحفاظ على البيئة ؛
- الحفاظ على نظافة الشواطئ و إشعار السياح بمراعاة ذلك عن طريق بث الوعي بواسطة النشرات المختصرة و الواضحة وبلغات متعددة.

آفاق الدراسة:

إيمانا منا بأن الكمال لله، وأن العمل مهما كان كبيرا فإنه يشوبه نقصان أو قصور، نشير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد إذ أننا لم نستوفي جميع جوانبه لذلك، فإننا نقترح البحث لاحقا في المواضيع التالية التي ستكون مكملة لبحثنا:

- الإيكوسياحة خيار للتنمية السياحية؛
- الإيكوسياحة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة.

1- المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية-دراسات اقتصادية- ط1، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، لبنان، 2002.

2- أسامة صبحي الفاعوري، الإرشاد السياحي ما بين النظرية و التطبيق، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

3- أمينة أبو حجر، الجغرافية السياحية، ط1، أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2011.

4- حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي وإعاقة السياحة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة 2002.

5- حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن، 2001.

6- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

7- زيد منير سليمان، الاقتصاد السياحي، ط1، دار النشر والتوزيع، الأردن، 2007.

8- زيد منير عبوي، فن إدارة الفنادق والنشاط السياحي، ط1، دار كنوز المصرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

9- عبد الإله أبو عياش، حميد عبد النبي الطائي، التخطيط السياحي، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

10- عبد القادر إبراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مدخل إلى جغرافية السياحة، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

11- عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن، 2003.

12- عصمت عدلي، منال شوقي عبد المعطي أحمد، مقدمة في الإعلام السياحي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011.

13- علي إحسان شوكة، اقتصاديات الأقاليم، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن 2004.

14- فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

15- فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والوطن العربي، عالم الكتب مصر،2004.

16- ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، د ط، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

17- محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

18- محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس نظريات وأساليب، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

19- محمد حافظ الحجازي مرسي، إدارة التسويق السياحي والفندقي، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

20- محمد خميس الزوكه، صناعة السياحة، بدون طبعة، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

21- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006 .

22- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية- قسم الاقتصاد للنشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000.

23- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

24- مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة و الأمن السياحي، ط1، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، دمشق، 2009.

25- منال شوقي عبد المعطى أحمد، جغرافية السياحة، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2011.

26- نبيل زعل الحوامدة، موفق عدنان الحميري، الجغرافية السياحية في القرن الحادي والعشرون، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

27- نعيم الظاهر، إلياس سراب، مبادئ السياحة ، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

28- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2006.

ثانيا: المذكرات

1- أحمد أديب أحمد، تحليل الأنشطة السياحية في سوريا باستخدام النماذج القياسية، مذكرة ماجستير في الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2006.

2- إلياس عياشي، الخدمات السياحية الفندقية والتنمية الحضرية في جيجل، دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2009.

3- بشيرة عالية، السياحة الجزائرية ودورها في كشف معوقات التنمية الاجتماعية للبناء السوسيو ثقافي –دراسة سوسيولوجية ميدانية لبعض أنواع السياحة في ولاية البليدة–رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الثقافي، معهد علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر2، 2009–2010.

4- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012 2013.

5- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة لتيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة جامعة فرحاة عباس، سطيف، 2011–2012.

6- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010–2011.

7- دماد نوال، الإستراتيجية الترويجية وإسهامها في تسويق السياحة الداخلية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر 2010.

8- سايح بوزيدي؛ دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية-حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

9- سعد بلمداني، إستراتيجية الاتصال في تنمية السياحة بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال استراتيجي، كلية الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر3، 2010-211.

10- عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2010.

11- عبير محمد جلال الدين، نحو منهجية عمل لتنمية الأقاليم الساحلية المصرية من خلال التعهد الاقتصادي لمدنها الساحلية، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الهندسة المعمارية، تخصص التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، يونيو 2012.

12- عمروش تومية، السياحة المستدامة في الجزائر الإشكالية والمتطلبات، مذكرة ماجستير تخصص تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف، معهد تسيير التقنيات الحضرية، فرع التسيير الإيكولوجي للمحيط الحضري، المسيلة، 2008.

13- عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، SDAT2025 أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2012-2013.

14- قعيد لطيفة، السياحة الخضراء كآلية لتحقيق تنمية سياحية مستدامة-دراسة حالة الجزائر مع الإشارة إلى بعض النماذج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة البيئية والسياحية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

15- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003-2004.

16- كيداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية- مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

17- مختار فرزولي، دور الاتصال في بناء وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة آفاق 2025، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال استراتيجي، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2009-2010.

18- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011.

19- نبيهة بوسعيقة، السياحة الإيكولوجية خيار للتنمية السياحية بولاية جيجل، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة الإقليمية، جامعة منتوري قسنطينة، جوان 2006.

20- نوال عزيزي، دور المحميات الطبيعية في المحافظة على التنوع البيولوجي واستدامة الصيد البحري، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013- 2014.

21- ياسين مريخي، التوازن البيئي والتنمية السياحية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التهيئة العمرانية، فرع التهيئة الإقليمية، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2010.

ثالثا: المجلات

1- أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد9، جامعة بسكرة، جوان2010.

2- أمواج المتوسط ، مجلة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، العدد57.

3- بركان أمينة، السياحة ودورها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة بالجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10، المجلد1، المركز الجامعي لتيبازة، 2014.

4- برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، سلسلة رقم1، مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها، الدورة الاقتصادية الثانية حول السياحة في الوطن العربي، 14-16 أكتوبر 2002.

5- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، 20 يوليو 2003.

6- خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة بسكرة، جوان 2010.

7- رؤوف محمد علي الأنصاري، السياحة والبيئة، العدد 57، تشرين الثاني2012.

8- سيد فتحي أحمد الخولي، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية، مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 4، العدد1، 2000.

9- عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة- التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، أبحاث ودراسات، العدد7، المملكة العربية السعودية، 29 يوليو 2002.

10- علي محمد دياب، مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي وبشري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 2، 2012.

11- فراح رشيد، بودلة يوسف، دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر2012.

12- مطانيوس مخول، عدنان غانم، نظم الادارة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد2، قسم الاحصاء التطبيقي، دمشق، 2009.

13- نبيل دبور، مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004.

14- نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3، 2006.

رابعا: المداخلات

1- أحمد صكوشي، زينب حجاج، مداخلة بعنوان: واقع التنمية السياحية في الجزائر المقومات التحديات والآفاق، في إطار الملتقى الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، المركز الجامعي غرداية، يومي 26-27فيفري 2013.

2- إسماعيل بوغازي، لمين تغليسية، واقع التنمية السياحية في الجزائر وآفاق تطويرها،في إطار الملتقى الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، المركز الجامعي غرداية، يومي 26-27 فيفري 2013.

3- دادن عبد الغني، تلي سعيدة، مداخلة بعنوان: نحو تفعيل دور الثقافة السياحية البيئية لتحقيق سياحة بيئية مستدامة، في إطار الملتقى الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، مخبر السياحة الإقليم والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، يومي 26-27 فيفري 2013.

4- سليمي الهادي، بوقرين عبد الحليم، مداخلة بعنوان: النظام القانوني للسياحة في الجزائر في إطار الملتقى الدولي : التنمية السياحية المنظم بجامعة غرداية للسنة الجامعية فبراير 2012-2013.

5- الطيب داودي، دلال بن طبي، السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بسكرة، يومي 9-10 مارس 2010.

6- عامر كمال، رميدي عبد الوهاب، مداخلة بعنوان: التنمية السياحية وعلاقتها بحماية البيئة في إطار الملتقى الدولي حول السياحة رهان التنمية المستديمة(دراسة تجارب بعض الدول)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 24-25 أفريل 2012.

7- عبد الحليم الحمزة، مداخلة بعنوان: تجربة التنمية السياحية المستدامة في واحة سيوه بجمهورية مصر- مشروع إدرار إملال نموذجا- جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

8- عيسى مرازكة، محمد الشريف شخشاخ، مداخلة بعنوان: التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، في إطار الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 9-10 مارس 2010.

9- فريد كورتل وأخريات، مداخلة بعنوان: التنمية السياحية في الدول العربية واقع وآفاق تطويرها -دراسة تقييمية لتجربة الجزائر في هذا المجال- في إطار المؤتمر الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، يومي 26-27 فيفري 2013.

10- لخضاري صالح، جهاد بونور، مداخلة بعنوان: التنمية السياحية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، مؤتمر دولي حول التنمية السياحية في الدول العربية- تقييم واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2013.

11- مسمش نجاة، بن عبيد فريد، مذاخلة بعنوان: دور التخطيط السياحي في التنمية السياحية في اطار الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، بالتعاون مع مديرية السياحة لولاية بسكرة جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 9-10مارس2010.

2-المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب:

1- Alain Mesplier, pierre Bloc-Duraffour, Le Tourisme dans le Monde, 7édition, Imprimé en France, 2009 , p98 .

ثانيا: المجلات:

1- Guedri.S.E and Chakour. S.C, Pescatourism Contribution to Sustainable Development of Artisanal Fisheries in Algeria, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.6, No.12, U.S.A, 2015.

2- Guedri.S.E et Chakour.S.C, Contribution du pescatourisme au développement intégré durable du tourisme et de la pêche dans les territoires côtiers en Algérie, Dirasat and Abhath, an international refereed scientific journal, Issued in Djelfa university, special issue for refereed articles in Economics and Business N° 22.2, Issued in Djelfa University, March 2016.

3:المواقع الإلكترونية:

- www. Marefa.org / index. Php/ 16 féfrier 2016: 11h.

الملخص

يعتبر الإقليم الساحلى الجيجلي ذو أهمية بالغة فضلا على ما يحتويه من موارد طبيعية، حيث تعتبر مصدر الحياة بالنسبة للكثير من السكان فيها خاصة مجتمع الصيادين، كما أنها توفر فرص التنمية الاقتصادية القائمة على أنشطة أخرى على غرار السياحة. لكن وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في الجزائر لإسقاط أبعاد التنمية المستدامة على مختلف الأنشطة الساحلية خاصة السياحة، إلا أن الواقع يبين أن النظام الايكولوجي البحري هو أكبر المتضررين من هذه العملية التنموية، في هذه الإطار، تحاول هذه الدراسة التطرق إلى أثر التنمية السياحية على التنمية المستدامة للأقاليم الساحلية الجزائرية انطلاقا من الإقليم الساحلي الجيجلي، والتأكيد على ضرورة التوجه إلى الأيكوسياحة كخيار للتنمية السياحة.

الكلمات المفتاحية: السياحة الساحلية، الصيد البحري، النظام الايكولوجي البحري، التنمية المحلية المستدامة، جيجل.

Abstract

The jijelian coastal region got a great importance as well as on the contents of natural resources, witch is the source of life for many residents there especially community of fishermen, it is also provides opportunities for economic development based on other activities like tourism. But, and in spite of all the efforts made by public authorities in Algeria to drop dimensions of sustainable development at various coastal activities, especially tourism, However, the reality shows that the marine ecosystem is the biggest hit of this process developmental, in this frame, this study attempts to address the impact of tourism development on the sustainable development of the Algerian coastal regions starting from the jijelian coastal region, and emphasize the need to go to the eco-tourism as an option for the development of tourism.

Key words: coastal tourism, fishing, marine eco-system, sustainable local development, Jijel.